مقرر

تربيه الطفل ومشكلات المجتمع

الفرقة الثالثه – شعبةالطفولة

أستاذ المقرر

د/ ننسى أحمد فؤاد

قسم أصول التربية – كلية التربية بقنا

العام الجامعي
٢٠٢٢م / ٢٠٢٣م

بيـــانـــات أساسية

الكلية: التربية

الفرقة: الثالثه

التخصص: طفولة

عدد الصفحات: ١٨٥

القسم التابع له المقرر : قسم أصول التربية

الرموز المستخدمة

فيديو للمشاهدة.

نص للقراءة والدراسة.

رابط خارجي.

رؤية برنامج إعداد معلمة رياض الأطفال (بكالوريوس الطفولة والتربية)

((معلمة رياض أطفال متميزة في مجال التعليم والتعلم والبحث العلمي التربوي بما يخدم المجتمع محليا وإقليميا))

رسالة برنامج إعداد معلمة رياض الأطفال (بكالوريوس الطفولة والتربية)

((يقدم برنامج إعداد معلمة رياض الأطفال بكلية التربية بقنا ، خريجة متميزة أكاديمياً وبحثياً ومهنياً ، ومؤهلة لتلبية احتياجات سوق العمل محلياً ووطنياً ، وقادرة على خدمة المجتمع بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة .))

أهداف برنامج إعداد معلمة رياض الأطفال (بكالوريوس الطفولة والتربية)

يهدف البرنامج إلى:

١ – توفير بيئة تعليم وتعلم تسمح بإعداد خريجة متميزة أكاديميا وبحثيا ومهنيا وقادرة على توظيف تكنولوجيا المعلومات في مجال عملها .

٢ – تقديم خدمات تعليم وتعلم قائمة على احتياجات سوق العمل .

٣ – الشراكة المجتمعية الفاعلة بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة .

٤ – تطوير المحتوى العلمي للبرنامج باستخدام التقنيات الحديثة.

٥ – إعداد الدراسات والبحوث التربوية في مجال تربية الطفل بما يخدم المجتمع.

٦ – تنمية مهارات معلمة رياض الأطفال في البحث والاستقصاء والحصول على المعلومات من مصادرها المتعددة لحل المشكلات المهنية والعلمية برياض الأطفال .

٧ – اعداد معلمة لديها القدرة على التمكن من طرق التواصل التربوي بين المؤسسة التعليمية والأسرة لمساعدة الطفل ورعايته .

٨ – التقييم الذاتي والتحسين المستمر لمستويات جودة الأداء بالبرنامج وتأهيله للاعتماد .

<u>السمات المميزة لبرنامج إعداد معلمة رياض الأطفال (بكالوريوس الطفولة والتربية)</u>

١ – الحصول على مشروع دعم وتطوير الفاعلية التعليمية (الدورة السادسة).

٢ – يخدم البرنامج موقعًا جغرافيًا كبيراً يغطي محافظتي قنا والأقصر.

٣ – حاجة سوق العمل الماسة لمعلمة رياض الأطفال المتخصصة.

٤ – توافر الكوادر البشرية المتخصصة من ذوي الكفاءة بالبرنامج.

٥ – تقديم بيئة تعليمية مميزة من حيث القاعات والمعامل المجهزة .

٦ – زيادة أعداد الطالبات اللواتي يلتحقن بالبرنامج .

محتوي الكتــاب

محتوي الكتاب الالكتروني	الصفحة
أولا : الموضوعات : ----------	
ثانيا : الجداول : ----------	
ثالثا : الأشكال والصور : ----------	
رابعا : روابط الفيديو : ----------	
خامسا: قائمة المراجع :----------	

أولا : الموضوعات	الصفحة
الفصل الأول: المشكله الاجتماعيه وأساليب دراستها	٩-٣٦
مقدمة : ----------	١٠
أولاً : مفهوم المشكله الاجتماعيه وطبيعتها	١٠
ثانياً : تعريف المشكله الاجتماعيه	١٧
ثالثاً : خصائص المشكله الاجتماعيه	١٩
رابعاً : أبعاد المشكله الاجتماعبه	٢٠
خامساً : أهم المداخل التربويه لعلاج المشكله الاجتماعيه	٢٣
سادساً : قائمه المراجع	٣٦
الفصل الثاني: العنف ضد الاطفال	٣٧-٥٥
مقدمة : ----------	٣٧
أولاً : اشكاليه تعريف العنف ضد الاطفال	٣٨
ثانياً : مفهوم سوء معامله الاطفال	٤٠
ثالثاً : التطور التاريخى لمشكله العنف ضد الاطفال	٤٣
رابعاً : أشكال العنف ضد الاطفال	٤٥

خامساً : أسباب سوء معامله الاطفال	٤٨
سادسا : الخصائص النفسيه للفاعلين والضحايا	٥١
سابعا : علاج مشكله العنف ضد الاطفال	٥٢
قائمة المراجع	٥٤
الفصل الثالث: اطفال الشوارع وتحقيق أهداف التنميه المستدامه ٢٠٣٠	٥٦-٨٩
المحور الاول : أطفال الشوارع	٥٧ -٨٠
أولاً : مفهوم أطفال الشوارع	٦١
ثانياً : سمات أطفال الشوارع	٦٤
ثالثاً : حجم ظاهرة أطفال الشوارع عربيا وعالميا	٦٤
رابعا : الآثار والمخاطر التى يواجهها أطفال الشوارع	٦٦
خامسا: العوامل التى أدت الى ظهور ظاهرة أطفال الشوارع	٦٧
سادسا : بعض التجارب الرائدة في التصدى لظاهرة أطفال الشوارع	٧٠
سابعا : دور الدوله المصريه في دمج أطفال الشوارع في المجتمع	٧٦
ثامنا : دور المؤسسات التعليميه في مواجهه ظاهره أطفال الشوارع	٨٠
المحور الثانى : التنميه المستدامه	٨٠-٨٨
اولا : مفهوم التنميه المستدامه	٨٠
ثانيا : أهداف التنميه المستدامه	٨١
ثالثا : أبعاد التنميه المستدامه	٨٢
رابعا: متطلبات التنميه المستدامه	٨٢
خامسا : استراتيجيه التنميه المستدامه : رؤيه مصر ٢٠٣٠	٨٣
سادسا: جهود الدوله المصريه لمواجهه ظاهرة اطفال الشوارع لتحقيق التنميه المستدامه	٨٤
قائمه المراجع	٨٩
الفصل الرابع : الطفل بين الحقوق والاساءه (عماله الاطفال)	٩٠-١٣٦

مقدمة : ----------	٩١
المحور الاول : مفاهيم وتعريفات	٩٤- ١٠١
أولاً : مفهوم الطفوله	٩٥
ثانياً : مفهوم الحق	٩٧
ثالثاً : مفهوم الاساءه	٩٩
المحور الثانى : مكانه الطفل في المجتمعات	١٠١- ١٠٤
اولاً : الطفل في المجتمعات البدائيه	١٠١
ثانياً : الطفل عند اليونان والرومان	١٠٢
ثالثا : الطفل في العصر الجاهلى	١٠٢
رابعا : الطفل في الآسلام	١٠٣
خامسا : أهميه مرحله الطفوله	١٠٤
المحور الثالث : حقوق الطفل في ضوء الاتفاقيه الدوليه لحقوق الطفل	١٠٤-١١٨
اولا : أنسانيه الطفل	١٠٥
ثانيا : حقوق الطفل	١٠٦
ثالثا : أتفاقيه حقوق الطفل	١٠٦
المحور الرابع : عماله الاطفال رؤيه تشريعيه للواقع المصرى	١١٨ -١٣٦
اولا : عماله الاطفال بالآرقام	١١٩
ثانيا : أسباب عماله الاطفال	١٢٢
ثالثا : الجوانب الأبجابيه لعماله الاطفال	١٢٤
رابعا : الجوانب السلبيه لعماله الاطفال	١٢٥
خامسا : القانون وعماله الاطفال في مصر	١٢٥
سادسا : حمايه الاطفال في مجال العمل	١٢٩
المحور الخامس : علاج مشكله عماله الاطفال	١٣١
قائمه المراجع	١٣٦

الفصل الخامس: التسول (اسبابه –أنواعه –اثاره)	١٣٨ – ١٥٧
مقدمة : ----------	١٣٨
أولاً : التسول بالأرقام	١٣٨
ثانياً : أنواع التسول	١٤١
ثالثا : اسباب التسول	١٤٢
رابعا : سمات المتسوليين ودور التنشئه في تكريس ظاهرة التسول	١٤٤
خامسا : طرق وأساليب التسول	١٤٦
سادسا : أثار التسول ومخاطره	١٤٩
سابعا : علاج مشكله التسول	١٥٥
قائمه المراجع	١٥٧
الفصل السادس : التربيه الوقائيه للطفل لمواجهه التغيرات التكنولوجيه المعاصره	١٥٨ – ١٨٤
مقدمة : ----------	١٥٨
أولاً : مفهوم التربية الوقائية	١٦١
ثانياً : أهمية التربية الوقائية للطفل	١٦١
ثالثاً : أهداف التربية الوقائية للطفل	١٦٣
رابعاً : الأخطار التى تهدد الطفل في ظل التغيرات المعاصرة	١٦٥
خامساً : مجالات التربية الوقائية والتنشئه للطفل في ظل التغيرات المعاصرة	١٧٤
سادساً : أساليب تربوية وقائية للطفل في ظل التغيرات المعاصرة	١٧٧
قائمه المراجع :	١٧٩

الفصل الأول
تعريف المشكلة الاجتماعية
وأساليب دراستها

أولاً : مفهوم المشكلة الاجتماعية وطبيعتها

على الرغم من اتفاق معظم علماء الاجتماع على أهمية دراسة المشكلات الاجتماعية ، بل وفى تحديدهم لموضوعات هذه المشكلات ، إلا أنهم يختلفون حول تحديد مفهوم قاطع وواضح للمشكلة الاجتماعية كمفهوم سوسيولوجى .

ويقسم " Mills " المشكلات الاجتماعية إلى نمطين أساسيين ، الأول : وهو المشاكل الخاصة Private Trubles ، والنمط الثانى وهو القضايا العامة Public Lssues ، مع تحول تدريجى دائماً من المشكلة الخاصة إلى القضية العامة .

ويرى Mills أن هناك ظروفاً معينة فى المجتمع هى المسئولة عن خلق المشاكل للأفراد والجماعات ، ولكن قد تظل تلك المشاكل أمراً خاصاً ليس له صفة العمومية بين جميع أفراد المجتمع أو الغالبية العظمى منهم على الأقل وبالتالى تقتصر معاناة هذه المشاكل على نطاق هؤلاء الأفراد أو تلك الجماعات وبصفة عامة فإن نطاق المشاكل الخاصة عادة ما يقع فى حيز العلاقات المباشرة بين الفرد والآخرين .

ولكن بالتدريج فإن جماعات معينة من الناس تدرك أن هناك ظروفاً أو أحوالاً خاصة على أنها مشكلات اجتماعية ، وأنه لابد من عمل شئ إزاء هذه المشكلات والتحرك لمواجهتها . ويقول آخر تتحول المشكلة من مشكلة خاصة إلى قضية عامة تمثل أزمة أو مشكلة للنظام القائم فى المجتمع .

فعلى سبيل المثال فإن مشكلة البطالة تعد مشكلة شخصية خاصة إذا كنا نتحدث عن بطالة فرد معين أو حتى جماعة معينة ، وأن شخصية هؤلاء الأفراد ومهاراتهم المهنية وفر العمل الملائمة لهم هى الأمور الأساسية المطروحة لحل مشكلة هؤلاء الأفراد . ولكن عندما يكون الحديث عن بطالة عدة ملايين من العمال فى مجتمع ما فتلك قضية عامة .

وبالتالى فإن التقدير السليم للمشكلة ونطاق الحلول الممكنة يتطلب أن نضع فى الاعتبار النظم السياسية والاقتصادية فى هذا المجتمع ، وليس فقط الموقف الشخصى للفرد العاطل أو شخصية مجموعة متفرقة من الأفراد العاطلين .

وتكمن صعوبة تحديد وتعريف المشكلة الاجتماعية عند محاولة التميز بين المشكلات ذات الصبغة الشخصية ، وبين تلك ذات السمة الاجتماعية . ففى واقع الأمر **ليست كل المشكلات الشخصية مشكلات اجتماعية على حين أن كل المشكلات الاجتماعية هى فى جوهرها مشكلة شخصية لفرد ما** . فعلى سبيل المثال فإن مشكلة الطلاق كمشكلة اجتماعية تمثل – فى واقع الأمر – مشكلة شخصية أيضاً للمطلقين .

ويرى Montero and Mcdowell **أن أى مشكلة لابد أن تتوافر فيها ثلاثة شروط جوهرية حتى يمكن اعتبارها مشكلة اجتماعية** وتتمثل هذه الشروط فيما يلى :

١ – المشكلة الاجتماعية ذات جذور اجتماعية :

تتبع المشكلات الاجتماعية – ولو جزئياً – من خلل واضطرابات يصيب البناء الإجتماعى للمجتمع . فكل المجتمعات بها العديد من الظروف أو الأحوال السيئة التى يتولد عنها وجود مشكلات ، ولكن إذا نظرنا إلى تلك الظروف السيئة على أنها من فعل الله الذى لا إرادة لنا فيه ، أو على أنها شر مقدر من قبل ، فلن تكون هنا مشكلة اجتماعية . فعلى سبيل المثال فإن وباء الطاعون الذى اجتاح أوروبا فى القرن الرابع عشر وتسبب فى وفاة ٢٥ مليون فرد هو بالتأكيد كارثة ، ولكن من الصعب أن نلقى اللوم على البناء الإجتماعى الكائن حينذاك . وعلى العكس من ذلك فإن الوباء لو وقع فى الوقت الحالى فإنه يعد بكافة المقاييس مشكلة اجتماعية ، وذلك لأن التكنولوجيا الطبية قد تقدمت وتطورت إلى الحد الذى تستطيع معه أن تمنع حدوث بعض الأمراض قبل وقوعها من خلال عمليات التحصين والتطعيم ، بل أنها – كما يعلن – قد استطاعت القضاء الكامل على أمراض معينة من على سطح الكرة الأرضية .

ومثال آخر للمشكلة الاجتماعية – سبق ذكره – وهو البطالة ، فعندما يعانى عدد قليل من الأفراد من البطالة فإن المشكلة هنا مشكلة شخصية أو فردية إذا كان هؤلاء الأفراد لا تتوافر فيهم المؤهلات والشروط والقدرات المطلوبة لشغل وظيفة معينة أو أداء عمل ما .

ولكن ليس معنى ذلك أن نلقى باللوم كله على هؤلاء العاطلين فقد عندما تكون هناك عوامل خارجية وراء تلك المشكلة ، وبالتالى لا تعد مشكلة

البطالة هنا – بالرغم من كونها مشكلة فردية – ناتجة عن قصور فى الأفراد بقدر ما هى أمر متعلق بنظام المجتمع ككل .
فليس من شك فى أن التغيرات السريعة والحادة فى المجتمع انعكس تأثيرها على أبنية المجتمع وأنساقه المختلفة ، فالتغيرات التكنولوجية والاختراعات الحديثة أسهمت إلى حد كبير فى خلق مشاكل اجتماعية متعددة ، فالتقدم والتطور التكنولوجى فى الصناعة أدى إلى الاستغناء عن كثير من الأيدى العاملة مما أدى إلى وجود حالة من البطالة بين نوعية معينة من العمال ، كما أن التغيرات السريعة فى نظم المجتمع تسببت أيضاً فى خلق مشكلات اجتماعية فالنسق الأسرى – على سبيل المثال – قد تغير إلى حد كبير فى الفترة الأخيرة سواء على مستوى الشكل البنائى أو فى مستوى الأداء الوظيفى ، فأصبح هناك العديد ممن يعيشون معاً كزوجين ولكن دون أداء وظيفى سوى لدورهما كزوجين داخل النسق الأسرى ، وكثير من النساء دخلن دائرة العمل بدلاً من العناية بأبنائهن ، مما أثر على مدى كفاءة الأسرة فى القيام بدورها الأساسى فى عملية التنشئة الاجتماعية فضلاً عما صاحب ذلك من ارتفاع معدلات الطلاق .
كل هذه الأمور أدت إلى خلق مشكلات اجتماعية لقطاع كبير من أفراد المجتمع ، وبالتالى كان على المجتمع أن يبحث عن بدائل جديدة للتغلب على هذه المشكلات .
ولا تؤدى التغيرات السريعة بالضرورة إلى خلق مشكلات اجتماعية فهى فى أحيان كثيرة قد تطرح حلولاً لمشاكل اجتماعية سابقة ، فعلى سبيل المثال فإن التقدم التكنولوجى الطبى قد قضى على كثير من الأمراض والأوبئة التى انتشرت فى فترات سابقة ، وفى أحيان أخرى فإن عدم حدوث التغير يخلق مشاكل اجتماعية فى بعض البلاد العربية يعنى استمرار وجود نوع من التمييز فى العلاقة بين الرجل والمرأة فى المجتمع

٢ – مدى تأثير وأهمية المشكلة الاجتماعية :

لابد أن يتأثر بالمشكلة الاجتماعية عدد كبير من الأفراد ، أو أن يعانى منها أفراد ذو أهمية فى المجتمع وهنا يبرز تساؤل حول حجم عدد الأفراد الذين تؤثر فيهم المشكلة الاجتماعية . وبصفة عامة كلما زاد عدد الأفراد الذين يعانون من المشكلة كلما اتسمت المشكلة بالطابع الاجتماعى ، فهناك

فرق بين أن يعانى ٥% من مجموع القوى العاملة من البطالة ، وبين أن يعانى ٣٥% من مجموع هذه القوى العاملة من البطالة .
ولكن يجب أن نضع فى الاعتبار أن مجرد عدد أو حجم الأفراد الذين يعانون من مشكلة ما غير كاف فى تحديد المشكلة الاجتماعية ، فليس مجرد تأثر عدد كبير من الأفراد بظروف اجتماعية ما أن تعد تلك الظروف مشكلة اجتماعية . ويؤدى بنا ذلك إلى الملاحظة التالية وهى " هل تأثر الأفراد المهمون فى المجتمع بالمشكلة أمر هام وحاسم فى جعل هذه المشكلة مشكلة اجتماعية " ؟
يكشف الواقع على أنه أحياناً بالرغم من أن الغالبية العظمى من الأفراد فى مجتمع ما قد يعانون من مشكلة معينة ، إلا أنهم لا يملكون قوة مؤثرة تجعل من مشكلتهم أمراً ذا اعتبار وأهمية عند المسئولين عن هذا المجتمع . وبالتالى عندما يشعر الأفراد ذو المكانة فى المجتمع بأن مشاكل الآخرين لا تهددهم ، فإن تلك المشكلات لا تعد مشكلات اجتماعية رغماً عن تأثر عدد كبير من الأفراد بها ، ورغماً عن أنها مشكلات ذات أصول وجذور اجتماعية .
وعلى العكس من ذلك ، فلو عانت مجموعة قليلة من الأفراد فى المجتمع من مشكلة ما ، وكان هؤلاء الأفراد من ذوى المكانة فى المجتمع ، فإن مشكلتهم حينئذ ستصبح مشكلة اجتماعية .

٣ – المشكلة الاجتماعية ذات حلول اجتماعية :

وقد يتصور البعض أن أى مشكلة يواجهها المجتمع ذات حلول اجتماعية بالضرورة . ولكن الأمر عكس ذلك ، فليس بالضرورة أن كل المشكلات ذات حلول اجتماعية . فعلى سبيل المثال من الناحية النظرية فإن سقوط نيزك كبير من الفضاء الخارجى يمكن أن يدمر مدينة بأكملها ، ولا يستطيع أحد أن ينكر أن مثل هذا الحدث يعد مشكلة كبيرة بالفعل ، ولكن نظراً لأنه لا يوجد هنا أى فعل اجتماعى يمكن أن يمارس ليمنع حدوث هذه المشكلة ، فإنها لا تعد بالتالى مشكلة اجتماعية .
وعلى العكس من ذلك فإن إلقاء قنبلة ذرية على المدينة يمكن أن يدمرها أيضاً ، ولكن لأن الحرب – بصفة عامة تقليدية أو نووية – ذات أصل اجتماعى لأنها نتاج لعلاقات بين الدول المتحاربة ، فإن هناك خطوات أول حلول يمكن من خلالها تفادى وقوع هذه الحرب .

ومن هنا تعد الحرب وما يترتب عليها من دمار وخراب مشكلة اجتماعية طالما أن هناك من الحلول التى تمنع نشوبها ، إن قيام العلاقات الدولية الطيبة فى منطقة الشرق الأوسط قد يمنع نشوب حرب فى المنطقة مستقبلاً ، ولكن هل يؤدى ذلك إلى منع تعرض المنطقة لسقوط نيزك على أحد بلدانها ؟

والمشكلات الاجتماعية تختلف باختلاف المجتمعات ، ومن ثم فهى ترتبط ببعد المكان . فكل مجتمع مشكلاته الاجتماعية بصرف النظر عن فلسفة وطبيعة هذا المجتمع . وبصرف النظر عما وصل إليه هذا المجتمع من مستوى تطور أو تقدم ، أو مستوى حضارى يحقق الرفاهية لأفراد المجتمع ، وعلى ذلك فإن لكل مجتمع – مهما بلغ من مستوى تقدم أو تخلف – مشكلاته التى يعانى منها أفراد مجتمعه ، إلا أن الاختلاف ليس فى المشكلات أو أنواعها وإنما فى الدرجة ، والنسبية من حيث الوزن أو الحجم .

فالمجتمع الأمريكي ، والروسى ، واليابانى ، والألمانى ، والهندى ، والسعودى ، والمغرب ، والمصرى وغير ذلك من المجتمعات ، قد يعانون جميعاً من مشكلات واحدة مثل : التضخم المالى ، والبطالة ، والعجز فى ميزان المدفوعات والسرقة ، والرشوة والأمية ، ومشاكل التعليم ، وأحداث الأطفال إلا أن الفارق إنما يكمن فى الفارق النسبى الذى يكمن فى تقدير حجم المشكلة وأهميتها من حيث حدتها وتفاقمها ومدى خطورتها والمشكلة الاجتماعية أيضاً تختلف فى الوطن الواحد من إقليم لآخر ومن منطقة جغرافية إلى أخرى ومن المدينة إلى الريف .

وكما أن المشكلة الاجتماعية تتسم ببعد المكان فإنها أيضاً ترتبط ببعد الزمان . فمشكلات المجتمع المصرى قبل ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢م تختلف فى : مضمونها ، وشكلها ونوعها ودرجتها ، إلا أن المجتمع المصرى ، شأنه شأن أى مجتمع إنما يمر بأزمات ومشكلات على مر العصور والتاريخ ، والتى تتمخض نتيجة للتفاعل الاجتماعى بين أفراد المجتمع الواحد وبين تنظيماته ومؤسساته المختلفة . وذلك لأن أى تحول سياسى أو فكرى أو تغير اجتماعى إنما تصحبه قرارات وسياسات وتتبعه استراتيجيات وخطط لتحقيق أهداف المرحلة الزمنية الجديدة ، ومن ثم تنمو جماعات وفئات وطبقات اجتماعية مستفيدة من هذا التغير وتضار

جماعات من هذا التغير ، وعلى ذلك ينشأ التناقض بين مصالح هذه الفئات فتنشأ القوانين واللوائح الجديدة لتنظيم العلاقات والتفاعلات لتخفف من الصراع والتناقض الاجتماعى وحل وعلاج مشكلاته لتصل إلى حالة من الأمن والاستقرار والسلام الاجتماعى ، وعندما يتوفر الحد الأدنى من المعيشة لأفراد المجتمع .

والمشكلة الاجتماعية مترامية الأبعاد ومتشابكة الأطراف فالمشكلة الاجتماعية لها أبعادها السياسية الاقتصادية والاجتماعية ، كما أنها متشابكة العلاقات مع مشكلات المجتمع الأخرى ، فالمشكلة السكانية ترتبط بالسياسة وبالقرارات السياسية المرتبطة بتنظيم الأسرة ، ورعاية الطفولة ، ورعاية الأمومة ، كذلك تتصل بالاقتصاد من حيث قدرة النظام الاقتصادى واستطاعته على تحمل أعباء الزيادة السكانية من توفير السلع والخدمات اللازمة لحاجات المواطنين والمشكلة السكانية ترتبط بالجانب الاجتماعى ، فهى ترتبط بالتعليم من حيث شكله ومضمونه ومحتواه ، فالزيادة السكانية تعمل على ارتفاع نسب كثافة الفصل الواحد مما يجعل المدرسة يستمر العمل فيها إلى مراحل وفترات دراسية متعددة تصل فى معظم الأحوال إلى أكثر من فترتين ، مما ينهك إمكانيات المدرسة وتجهيزاتها ويؤثر على العملية التعليمية من حيث الكيف ، فيقل كيف التعليم كفايته نتيجة لجهاد المعلم ومعدات المدرسة ، وكما أن الزيادة السكانية ترتبط ارتباطاً قوياً بالمشكلات الاجتماعية الأخرى ، فهى ترتبط بالخدمات الصحية من حيث انخفاض نسبة الأطباء والممرضات والأسرة ، والمستشفيات للمواطنين ، ويقل نصيب الفرد من الأدوية والرعاية الصحية بصفة عامة .

وهكذا ترتبط الزيادة السكانية – كمشكلة اجتماعية – بالجوانب والمجلات الاجتماعية الأخرى وتفاعل وتتشابك وترابط معها لتشكل السلوك العام الاجتماعى .

ومشكلات المجتمع – على اختلاف أنواعها ودرجاتها – إنما هى ظواهر اجتماعية ، تنصب على الإنسان والمجتمع فى آن واحد ، فهى تختلف عن الظواهر الطبيعية (الفيزيقية) من حيث الضبط والتفسير والتنبؤ وطبيعة متغيراتها وفروعها ونظرياتها ، والقوانين التى تحكمها ، فالظاهرة

الفيزيقية إنما تستند على متغيرات مادية يمكن التعامل معها بالحواس ، ويمكن التحكم فيها مباشرة وضبطها وقياسها بطريقة غاية فى الدقة .
أما متغيرات الظواهر والمشكلات الاجتماعية فهى ليست متغيرات مباشرة ملموسة – كما هى فى العلوم الفيزيقية – وإنما يستدل عليها من آثار نتائجها المتشابكة والمترابطة والمتلازمة فيما بينها ، ومن ثم يصعب استقلالها تماماً أو التحكم فيها أو ضبطها أو عزلها كما فى حالة العلوم الطبيعية ، فعملية الضبط والتحكم والتنبؤ والتعميم عملية نسبية .
فعلى سبيل المثال : إذا كنا بصدد دراسة حركة الأجسام ودراسة سرعتها ، فإن سرعة الجسم المتحرك تتوقف على متغيرات عديدة هى : حجم ، وكثافة ، وكتلته والقوة المؤثرة ، ونوع الطاقة المولدة لهذه القوة ، وطبيعة الرياح واتجاهها ، ونوع وطبيعة البيئة التى سوف يتحرك فيها الجسم .
فعن طريق ضبط هذه المتغيرات بدقة يمكن التحكم والتنبؤ بسرعة الجسم كذلك اصدار تعميمات وصياغة قوانين علمية دقيقة لحركة الأجسام ، مثل قوانين اينشتاين .
هكذا الحال بالنسبة للعلوم الفيزيقية ، أما بالنسبة للعلوم والظواهر الاجتماعية ومشكلاتها ، ونظراً لما يطرأ عليها من تفسيرات داخلية ترتبط بالإنسان وحالته البيولوجية والفسيولوجية وما يصاحبها من تفاعلات وانزيمات داخلية ، أو نتيجة لحالة نفسية أو عقلية أو اجتماعية ومن ثم فإن سلوك الإنسان محصلة عوامل داخلية بيولوجية وفسيولوجية ونفسية ، وعوامل اجتماعية ترتبط بالتفاعلات التى تحدث فى المجتمع .
وهذه كلها متغيرات يصعب نسبياً قياسها أو ضبطها أو التحكم فيها والتنبؤ بها . فالأخطاء المرورية الواضحة فى الشارع المصرى ترجع إلى عوامل اجتماعية كثيرة يصعب التحكم فيها نسبيا مثل السن ، والجنس ، والحالة النفسية والحالة المزاجية ، والحالة التعليمية ، والمستوى الاقتصادى ونتائج الخبرات المختلفة ، وقوانين المرور ، والإشارات ، والمعدات والتجهيزات التى تتعلق بالتصليحات ، وإدارة المرور ... الخ .
وغير ذلك من عوامل ومتغيرات يصعب قياسها والتحكم فيها والتنبؤ بها بدرجة عالية من الدقة كما فى حالة العلوم الطبيعية ، كذلك فإن القوانين الاجتماعية تكون فى وضعها وتعميمها وتجريدها أصعب بكثير من العلوم الطبيعية . ذلك لأنخ عندما نقول أن الأرض تدور فى قطع ناقص حول

الشمس ، وأن الشمس تحتل الموضع البؤرى لهذا القطع الناقص ، فسواء كانت هذه القاعدة أو القانون صادقا أو غير ذلك فإنه سوف لا يؤثر على حركة الأرض أو النجوم أو حتى الكواكب الأخرى . فهى لا تقوم بعقد المؤتمرات والندوات أو إثارة المظاهرات أو إحداث الشغب التى نراها ونسمع عنها عند ظهور نظرية أو فكرة أو حتى رأى أو موقف سياسى أو اجتماعى يمس حياة أفراد المجتمعات .

ثانيا : تعريف المشكلة الاجتماعية :

ويذهب Poplin فى تعريفه للمشكلة الاجتماعية إلى أنها " نمط من السلوك يشكل تهديداً للجماعات والمؤسسات التى يتكون منها المجتمع " .
يتضمن هذا التعريف ثلاث عناصر أساسية – تشكل مفهوم المشكلة الاجتماعية – وهى :

١ – نمط من السلوك :

يواجه أفراد المجتمع العديد من المشكلات ليست جميعها مشكلات اجتماعية ، فعلى سبيل المثال – كما ذكرنا من قبل – فإن الزلازل والأعاصير والنيازك غالباً ما تدمر الحياة والممتلكات ، وتؤثر بل تؤدى إلى توقف أنماط معتادة من السلوك الاجتماعى .
وبالرغم من ذلك فإن الزلازل والأعاصير والنيازك ليست مشكلات اجتماعية لأنها لا تدخل فى نطاق الأفعال الناتجة عن التفاعل الاجتماعية بين أفراد المجتمع . وبالتالى لا يمكن الحد منها أو القضاء عليها بتغير سلوك أفراد المجتمع . فالمشكلة لكى تكون مشكلة اجتماعية لابد أن تتضمن نمطاً من السلوك قابل للتدخل الإنسانى .
ولكن يجب أن نلاحظ – على أية حال – أن الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والأعاصير يمكن أن تؤدى إلى خلق مشكلات اجتماعية . فعلى سبيل المثال تزداد معدلات السلب والسطو خلال الزلازل والأعاصير .

٢ – يشكل تهديداً :

كل مجتمع من المجتمعات لديه من القواعد التى تحرم بعض الأفعال مثل القتل ، الاغتصاب ، السرقة ، هذه القواعد هى ما يطلق عليها المعايير الاجتماعية وبالتالى فإن المشكلة الاجتماعية تمثل – بدرجة ما – تهديداً للمجتمع أو إحدى جماعاته ، أو مؤسساته .

فالجريمة تعد مشكلة اجتماعية لأنها تتضمن نمطاً من السلوك يمثل تهديداً وانتهاكاً لحقوق الأفراد والجماعات مما قد يؤدى إلى انهيار البناء الاجتماعي .

٣- المجتمع :

لم يحدث أن عانى مجتمع من المجتمعات من مشكلة اجتماعية خطيرة هددت استمراريته بسبب إصابة عدد من أفراده بالمرض العقلى ، ولكن على العكس من ذلك يعانى المجتمع من مشكلة اجتماعية حادة عندما يدمن بعض أفراده على المخدرات أو الكحوليات ، فإدمان المخدرات أو الكحوليات بعد مشكلة اجتماعية لأنه نمط من السلوك مكلف إلى حد كبير سواء بالنسبة لأفراد المجتمع أو جماعاته أو تنظيماته .

فعلى سبيل المثال فإن ادمان المخدرات أو الكحوليات يعد مشكلة اجتماعية خطيرة ومكلفة نظراً لما يترتب عليها – فى مجال العمل مثلاً – من ارتفاع معدلات غياب العمل المدمنين ، هذا فضلاً عما يؤدى إليه إدمان الكحوليات من حوادث للمرور .

ويطرح Poplin سؤالاً هاماً حول من الذى يحدد المشكلة الاجتماعية لباقى أفراد المجتمع ؟ ويرى Poplin أن الإجابة تتأثر بعدة عوامل وبالتالى ليس هناك فرد أو جماعة بعينها تلعب الدور الأساسى فى تحديد المشكلة الاجتماعية ، فأحياناً يحدد المشكلة الاجتماعية هؤلاء الذين يتأثرون بها مباشرة ويعانون منها بصورة قوية . وأحياناً يلعب العلماء الدور الأساسى فى تحديد المشكلة الاجتماعية . وقد تلعب الحكومة دوراً رئيسياً فى تحديد المشكلة الاجتماعية .

بناء على ما تقدم فإنه يمكن تعريف المشكلة الاجتماعية بأنها :

" ظاهرة اجتماعية تنشأ نتيجة لوجود حالة من الاختلال وعدم الاتزان بين حاجات الأفراد ومطالبهم الاجتماعية ، من ناحية ، وبين الامكانيات والموارد المتاحه لهم ذاتياً من ناحية أخرى ، أو نتيجة لوجود وضع قائم وكائن يمس حياة الغالبية العظمى من أفراد المجتمع ، ليس فى موضعه الأمثل الصحيح الذى ينبغى أن يكون عليه ويسبب حالة من الكفاية والإشباع والرضى لهم " .

ثالثا : خصائص المشكلة الاجتماعية :

اتضح من العرض السابق لمفهوم المشكلة الاجتماعية وطبيعتها أنها تتميز فى طبيعتها وأنواعها والظروف والعوامل التى تشكلها بخصائص ومميزات خاصة ، يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ – المشكلة الاجتماعية تتميز بخاصية عدم الاتزان وهى التى تتمثل فى وجود شعور بعدم الارتياح والرضى نحو وضع معين ليس فى موضعه الصحيح أو الشعور بوجود حالة من عدم تحقيق الكفاية لحاجات وآمال وطموح الأفراد بالنسبة لقدراتهم وامكانياتهم مواردهم .

٢ – والخاصية الثانية وهى تشتق من الأولى – والتى تتسم بما تسببه من مظاهر نفسية واحساس وشعور بمظاهر القلق والحيرة وما يترتب عليه من ضغوط نفسية لدى أفراد المجتمع . وهذه الخاصية هى نفسية اجتماعية ، وهى حتمية وضرورية لحل المشكلات الاجتماعية لأنها تمثل الدافع الحقيقى الذى يكمن للوصول إلى حلول وبدائل للمشكلات الاجتماعية لاختيار أفضل الحلول منها ، والتى تتميز بأن تحقق أكبر قدر من الكفاية لعامة الأفراد ، وأقل ضرر ، وفى أسرع وقت ممكن وبأقل التكاليف .

٣ – المشكلة الاجتماعية تتميز بأنها تمثل محل اهتمام أفراد المجتمع ومؤسساته وتنظيماته ، لأنها تمس حياة الأفراد وتمس حياة المجتمع كله ، ومن هنا نجد أن المشكلة الواحدة تمثل اهتمام المسئولين من رجال السياسة ، ورجال الفكر والتربية ، ورجال الإعلام والفنانين ، فكل منهم رؤية وموقف ورأى ، يؤثر بطريقة أو أخرى فى المشاركة فى الحل لهذه المشكلة أو التعبير عنها .

٤ – المشكلة الاجتماعية تتميز بالصعوبة النسبة لقياس وضبط التحكم والتنبؤ فى متغيراتها ، لأنها تنصب على الإنسان الفرد وعلى المجتمع فى آن واحد ، وكلاهما سريع التغير من لحظة لأخرى ، ومن ناحية أخرى ، فإن المتغيرات أو العوامل أو مسببات الظاهرة – متغيرات المستقلة – الاجتماعية ليست مستقلة تماماً ، وإنما غالباً ما تكون هناك علاقات متبادلة فيما بينها وسوف نشرح ذلك بالتفصيل فى أسلوب المنهج العلمى لحل المشكلة .

٥ – والمشكلة الاجتماعية لا تعمل منفصلة عن المشكلات الاجتماعية الأخرى ، وإنما ترتبط بها وتتفاعل معها ، تؤثر فيها وتتأثر بها ، لهذا فإن أهم ما يميز المشكلة الاجتماعية هى الترابط والتلازم بالمشكلات الأخرى
٦ – للمشكلة الاجتماعية الواحدة أبعاد مختلفة تؤثر فى مظاهرها ودرجة تأثيرها ومدى أولوياتها . فهى ترتبط بالماضى بما فيه من نتائج خبرات ، والحاضر بكل ما فيه من واقع ، والمستقبل بكل ما فيه من آمال وطموحات ومن ثم فهى ترتبط بالبعد التاريخى . ولا تتوقف المشكلة على ارتباطها ببعد التاريخ وإنما ترتبط أيضاً ببعد المكان والقانون والسياسة والاقتصاد .... الخ وهذا ما سوف يتناوله الجزء التالى .

رابعا : أبعاد المشكلة الاجتماعية :

الواقع أن مصطلح " البعد " Dimenion مستمد من علوم الرياضيات (البحته والتطبيقية) ، وبخاصة من العلوم الهندسية مما يجعل الشكل الهندسى واضح الأبعاد والمعالم ومنه يمكن تحديد شكله ومساحته وحجمه وما له من خواص . كذلك الحال بالنسبة للمشكلة الاجتماعية ، فإنه عندما نتحدث عن أبعاد المشكلة الاجتماعية فإننا نعنى تحليل المشكلة الاجتماعية إلى محدداتها وعواملها والظروف المحيطة التى تسبب المشكلة أو تؤثر فى الظاهرة الاجتماعية . وعلى ذلك فإن أبعاد المشكلة الاجتماعية تتضح فى الآتى :

١ – البعد التاريخى :

ويقصد بهد البعد الزمنى ، أى الظروف والعوامل الزمنية التى ساهمت فى تشكيل المشكلة الحالية ، فالمشكلة الحالية نتيجة لتفاعل تاريخى سابق ، بكل ما فيه من عوامل سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وثقافية حدثت فى الماضى البعيد والقريب كذلك يساهم البعد الزمنى ف التنبؤ النسبى بمعالم المشكلة فى المستقبل ذلك لأن التاريخ ما هو إلا سلسلة من حلقات ثلاث :

١ – الماضى بكل ما فيه من نتائج خبرات .
٢ – والحاضر بكل ما فيه من واقع قائم يشعر به الفرد .
٣ – والمستقبل أو الأمل الذى يتطلع إليه الناس .

والجدير بالذكر أن تالزمن يسير فى اتجاه واحد إلى الأمام ، إلا أنه متصل فى حلقاته والشكل التالى يوضح ذلك .

٢ – البعد الجغرافى (المكانى) :
يشكل هذا البعد أهمية لتحديد جوانب المشكلة فهو يساعد على المقارنة بين جوانبها فى الأقاليم المختلفة فى المجتمع الواحد أو بين المجتمعات . فمثلاً مشكلة الأمية تختلف فى حجمها فى مصر عن أمريكا عن روسيا ... الخ . وقد يختلف حجمها ووزنها فى الوطن الواحد ، فمثلاً فى الريف يختلف عن المدينة وتسمى المقارنة فى مثل هذه الحالة بالمقارنة العرضية Cross Sesction .

٣ – البعد القانونى :
إذا كانت طبيعة القوانين على اختلاف أنواعها – سماوية من عند الله أو وضعية من وضع الإنسان فى الأرض – هى التشريع وتحديد العلاقات وتنظيمها فى صورة معايير أو مثل أو قيم أو قوانين اجتماعية تنظم الحياة الاجتماعية ، وإذا كانت المشكلة الاجتماعية هى انحراف عن مسار وضعها عن الوضع الأمثل . لذلك فإن البعد القانونى يساعدنا بالعوامل والمسببات بالإضافة إلى الفارق بين الوضع المعيارى والوضع القائم للمشكلة ومن ثم يمكن قياس هذا الفارق ومعالجته ومحاولة واعادته إلى وضعه المعيارى عن طريق حل المشكلة الاجتماعية .

٤ – البعد السياسى :
المشكلات الاجتماعية – على اختلاف أنواعها – تحتل مكاناً هاماً بين رجال السياسة فى أى مجتمع محاولين بذل أقصى جهد ممكن لحلها وتحقيق حالة من الرضا والكفاية والأمن عن أوضاعها الاجتماعية . ومن ثم فالرجوع إلى البعد السياسى للمشكلة يمكننا من تحليل الأوضاع والعوامل السياسية والجهود المبذولة من رجال السياسة والسياسى ونظراته لها ومدى اهتمامهم بها ودرجة أولوياتها ، وغياب البعد السياسى لتحليل أى مشكلة اجتماعية إنما فى حقيقة الأمر يعمل على غياب بعض ملامحها .

٥ – البعد الاقتصادى :
معظم المشكلات الاجتماعية لها بعد اقتصادى من حيث مسبباتها والعوامل التى تشكل فى مضمونها وتكوينها . والبعد الاقتصادى للمشكلة يضفى أضواء واقعية على مدى ارتباطها بهيكل الاقتصاد العام ومدى تأثرها بالمتغيرات الاقتصادية وعلى ذلك يساعد على وضوح الرؤية وتحليل

المشكلة الاجتماعية فمشكلات التعليم مثلاً ، فى مصر معظمها لها مسببات اقتصادية سواء من حيث التمويل أو التكاليف أو العائد الاقتصادى من التعليم نفسه ، وما يرتبط به من مشكلات سكانية وعجز فى ميزان المدفوعات يجعل المجتمع المصرى عاجزاً عن بناء المدارس اللازمة للتلاميذ واحتوائهم فى يوم دراسى كامل ، بدلاً من تشغيل المدرسة عدة فترات . وخلاص القول ان المشكلة الاجتماعية ترتبط بالبعد الاقتصادى ، وهو أحد معالمها الرئيسية ، لذا لابد من ارجاع المشكلة الاجتماعية للظروف والعوامل والمسببات الاقتصادية التى تؤثر فى المشكلة .

٦ – البعد الاجتماعى :

يعد البعد الاجتماعى لأى مشكلة بعداً رئيسياً وهاماً وذلك لأن أى مشكلة كانت اقتصادية أو سياسية أو ثقافية .... الخ ، إنما لها بعد اجتماعى يتمثل فى تأثيرها على السلوك الاجتماعى العام للأفراد ، فعدم الشعور بالمسئولية وعدم الشعور بالإنتماء القومى ، واللامبالاة ، والفردية ، والسرقة ، والرشوة ، والنفاق ، والتملق ، واختلال الآداب العامة وانحراف الأحداث للشباب ، وانتشار المخدرات وفقدان القدوة الحسنة فى الشارع والمدرية ، أو المنزل نتيجة حتمية لمشكلات اقتصادية وسياسية ، أدت فى محصلتها إلى هذه الأوضاع الاجتماعية المختلفة من السلوك التى تؤثر فى بعضها وفى الأنظمة السياسية والاقتصادية الأخرى بطريقة مباشرة أو غيرمباشرة .

٧ – البعد الثقافى :

ويشمل هذا البعد الجانب الثقافى للمجتمع بكل ما فيه من مفاهيم وأفكار ، وآراء وعادات وقيم ، أى أسلوب الحياة وطريقتها فى مجتمع من المجتمعات وبطبيعة الحال فهذا الأسلوب يتغير نسبياً بتغير الأبعاد السابقة واللاحقة من هنا تظهر عادات وقيم جديدة ، وتختفى عادات وقيم قديمة .

٨ – البعد التربوى :

ويقصد به الآثار المترتبة من المشكلة على النظام التعليمى ووسائل الإعلام والوسائط التربوية الأخرى ، والجدير بالذكر أن المدرسة أو الأسرة ، والتلفزيون والإذاعة وأماكن العبادة ، والنوادى ، والمسارح ، ودور السينما وغير ذلك من وسائط تربوية تعليمية تساهم بدور هام فى حل أى مشكلة أو على الأقل التخفيف من حدة هذه المشكلة بما تقدمه

للمواطنين والرأى العام من حقائق ووقائع عن المشكلة ، وآثارها على المواطنين وطرق وأساليب حلها .

خامسا : أهم المداخل التربوية لعلاج المشكلات المجتمعية :

لا شك أن النظام الاجتماعى فى أى مجتمع عندما يقيم نظاما تربويا به فإنه ينتظر منه العديد من الإسهامات لمعالجة المشكلات المجتمعية ، هذا بالإضافة إلى قيامه بدوره الأساس فى تربية وإعداد وبناء أفراد هذا المجتمع ، وسوف نتناول فيما يلى أهم المداخل التربوية التى تسهم فى معالجة مشكلات المجتمع وهى بمعنى آخر الطرق أو الأساليب التى يمكن أن تسهم بها المنظومة التربوية فى علاج مشكلات المجتمع ، وهى كما يلى :-

أ : المداخل الوقائية :-

ومن أبرز تلك المداخل :-

١ – التربية :- تمثل التربية مدخلاً وقائياً للإسهام فى علاج مشكلات المجتمع ، فالتربية كما نعلم جوهرها الأساسى هو السلوك فإذا قامت الوسائط التربوية المختلفة فى المجتمع بأدوارها التربوية المنوطة بها على الوجه الأكمل فإنها بذلك تكون قد قدمت للمجتمع مدخلاً أو أسلوباً وقائياً لعلاج مشكلاته ، ذلك أن المجتمع ينتظر من أفراده سلوكيات وتصرفات تتفق مع الفلسفة المجتمعية التى يتبناها وبذلك يكون قد حقق الأهداف التربوية المنشودة ، والتى تعد حد المداخل الوقائية فى معالجة المشكلات المجتمعية ، أما إذا قصرت الوسائط التربوية فى القيام بأدوارها فى إعداد وبناء الأفراد بما يتفق مع الفكر المجتمعى فإنها تكون بذلك أضافت إلى المنظومة المجتمعية مشكلات أخرى ولم تسهم فى علاج تلك المشكلات .

٢ – التعليم :- يعد التعليم أحد أهم جوانب العمل التربوى فى المجتمع وخاصة المؤسسات التعليمية النظامية ذلك أن هذه المؤسسات حينما تقوم بأدوارها المنوطة بها تكون قد أسهمت فى إعداد وبناء أفراد هذا المجتمع ومن ثم فقد أدت الدور الوقائى فى معالجة المشكلات المجتمعية ، والعكس غير صحيح .

٣ – المناخ العام السائد فى المجتمع :- يعتبر المناخ العام السائد فى المجتمع أحد أهم المداخل الوقائية لعلاج المشكلات المجتمعية ، وخاصة فى حالة تبنى المجتمع لفلسفة مجتمعية واضحة وأصلية حيث يترتب على

ذلك أن يصبح هذا المناخ مناخا صحياً وسليماً يسهم بشكل أو بآخر فى وقاية المجتمع من المشكلات المختلفة التى يمكن أن تحدث لو لم يكن هناك مناخ عام صحى وسليم سائد فى هذا المجتمع ، فالمناخ الصحى بما يحتويه من قيادات تقوم بأدوارها المنوطة بها دون تقصير ، ومؤسسات مجتمعية تحافظ على المال العام وتؤدى أدوارها كما ينبغى أن يكون ، وغير ذلك من العناصر التى ينبغى أن يتشكل منها المناخ العام فى المجتمع البشرى ، فلا شك أن هذا المناخ يصبح له دور أصيل أمام أفراد المجتمع وخاصة الصغار ؛ حيث يتشربون منه كل ما هو نافع لمجتمعهم ومن ثم فإن هذا المناخ الصحى يعتبر أحد أهم المداخل الوقائية فى معالجة المشكلات المجتمعية .

٤ – القيم السائدة فى المجتمع :- تعد القيم أحد أهم موجهات السلوك الإنسانى فإذا ما كانت هذه القيم إيجابية وسليمة ومنبثقة من عقيدة أو فلسفة أصيلة وواضحة ارتضاها المجتمع لحياته العامة ولحياة أفراده الخاصة أيضاً ، فإن هذه القيم تشكل جانبا وقائيا أصيلا فى معالجة المشكلات المجتمعية ، وبناء عليه فلابد أن تقوم الوسائط التربوية المختلفة فى المجتمع بغرس هذه القيم فى شخصيات الأفراد وخاصة فى مرحلة الطفولة ، ثم تنميتها فى المراحل العمرية المتتالية مع بعض من التوجيه والإرشاد والنصح ، فإذا ما حدث ذلك فإن هذه القيم الإيجابية والأصيلة تشكل أحد أهم الجوانب الوقائية لعلاج المشكلات المجتمعية .

٥ – غرس صحيح العقيدة :- لا شد أن غرس صحيح العقيدة الدينية منذ مرحلة الطفولة يعد أحد أهم الجوانب الوقائية فى معالجة المشكلات المجتمعية ، ذلك أنه عندما يتعلم الفرد وهو صغير صحيح العقيدة فإنه ينشأ متمثلا لهذه العقيدة فى سلوكياته فى حياته الخاصة والعامة ومن ثم فإنه يسلك وفقا لعقيدة سليمة وصحيحة غرست فيه منذ الصغر فشكلت جانبا وقائيا فى شخصيته يسهم بشكل أو بآخر فى معالجة مشكلات مجتمعه ، قد حصنته من الأشياء المغلوطة فى المجتمع وخاصة فى مجال العقيدة الدينية .

ب : المداخل العلاجية لمواجهة المشكلات المجتمعية :-

لا شك أن معالجة المشكلات الاجتماعية أو المجتمعية أو غيرها يحتاج إلى نوع من التفكير السليم الذى يؤدى إلى طرح هذه الحلول فى صورة

علمية سليمة ، ونعرض فيما يلى لبعض المداخل العلاجية لمواجهة المشكلات المجتمعية :-

١ – القضاء على أنواع التفكير غير السليمة :-

لقد منح الله سبحانه وتعالى الإنسان العقل الذى هو أداة التفكير حتى يستطيع أن يعمر الأرض ويعيش عليها وذلك باعتبار الإنسان أرقى المخلوقات ؛ لهذا فقد كرمه الله بهذا العقل ، إلا أن هناك أنواعا من التفكير غير السليمة التى لا تعطى حلولا سليمة للمشكلات وهى كما يلى :

– التفكير القائم على السلطة : وهذا النوع من التفكير قد لا يكون سليما أو أنه يحقق أهداف معينة لمن يصدر عنه . ذلك أن صاحب السلطة سواء كان حاكماً أو منفذاً أو مشرعا للقوانين أو ما إلى ذلك حيث يصدر صاحب السلطة قرارات أو قوانين إما لصالحه أو لتحقيق مآرب شخصية أو لأى هدف آخر . وحينئذ يستقبل المرؤوس القانون أو غيره كى ينفذه دون تفكير ذلك أنه صادر عن صاحب سلطة وهو لا يستطيع أن يعترض عليه أو يناقشه وإلا تعرض للإيذاء أو للفصل أو غيره . وليس معنى ذلك أن التفكير الصادر عن صاحب السلطة كله غير سليم فقد يحقق أهدافا على المستوى البعيد أو القريب.

– التفكير القائم على المحاولة والخطأ : وهذا النوع من التفكير قد يؤدى إلى نتائج جيدة أو قد لا يؤدى إلى نتائج مرغوبة ذلك أنه قائم على المحاولة والتى قد تنجح أو قد تفشل ، ومن ثم فهو تفكير غير علمى أو غير سليم ويحتمل الخطأ والصواب .والواقع أن التفكير بالمحاولة والخطأ قائم على الممارسات غير الواعية على أمل الوصول إلى الحل بالصدفة . وهذا النوع من التفكير يقوم على الممارسة واكتشاف الحل بالتدرج خطوة بعد خطوة عن طريق تكرار العمليات الصحيحة وتجنب العمليات الخاطئة

ومن أهم خصائص التفكير بالمحاولة والخطأ :

- أنه لا يقوم على التدبر والفكر والموازين العقلية .
- عناصر المشكلة لا تكون واضحة فيه أمام الإدراك .
- يقوم السلوك والنشاط فيه على غير هدى على أمل الوصول للحل بالصدفة .
- الصدفة عامل أساسى فيه للوصول للحل .
- الذين يمارسون هذا النوع من التفكير كثيرى العمل ، قليلى التفكير .

ويمكن بيان بعض الظروف التى تساعد على استخدام هذا النوع من التفكير مثل :
- انخفاض المستوى العقلى وقلة الخبرة .
- أن الإنسان يلجأ إلى هذا التفكير عندما تواجهه مشكلة خارج إطار تخصصه ، مثل (محاولة إصلاح سيارته بنفسه) .
- يضطر بعض الأفراد لاستخدام هذا النوع من التفكير لأنه لا يمكن تعلم بعض المهارات والعادات إلا من خلاله مثل تعلم قيادة السيارات والسباحة
ومن عيوب التفكير القائم على المحاولة والخطأ :
- أنه مضيعة للوقت والجهد .
- عدم قدرة الشخص على تكرار المحاولة من جديد من دون أخطاء إذا لم يدرك سبب الحل .
- استخدام هذا الأسلوب يعرض الأشياء للتلف . ويعرض صاحبه للخطر فى بعض الأحيان .
ويمكن أن نتجنب هذا النوع من التفكير هكذا :
- أن لا تشجع طلابنا على استخدامه .
- ينبغى تصحيح أخطار الطلاب وتعريفهم أخطاءهم .
- يجب أن نواجه المشكلات الصعبة بالتفكير العلمى .

– التفكير الميتافيزيقى أو ما وراء الطبيعة : وهذا النوع من التفكير يعتمد على الخوف من الغيبيات والتى لا يعلمها إلا الخالق سبحانه وتعالى ، وقد كان سائدا فى عصور الظلام فى أوروبا وهو لا يزال قائما فى بعض المجتمعات خاصة النامية والمتخلفة ، كما أنه كان سائدا قبل ظهور الدين الإسلامى فى شبه الجزيرة العربية وهو تفكير يعتمد على عنصر التخويف والإرهاب الفكرى من المجهول فيما وراء الطبيعة ، حيث كان البعض يخيف الناس من ما وراء البحر ، أو النهر ، أو الجبل ، أو ما إلى ذلك ، استهدافاً لتحقيق مآرب معينة دون إعمال للعقل ولكن يمارس الإنسان السلوك خوفا مما وراء الطبيعة .

– التفكير الخرافى : يعتبر التفكير الخرافى بمثابة تفكير سطحى لا يستند على حقائق علمية ، ويناقض الواقع الموضوعى ، ويصدر عن ذهن مغلق أصابه خلل نتيجة الجهل أو انخفاض نسبة الذكاء أو الظروف البيئية المحيطة بالإنسان . ويعرف بأنه : " سلوك معتل ولا يؤدى إلى تعديل فى

سلوك الإنسان نحو الأفضل ، بل نحو الأسوأ ، وهو عملية غير مخططة علمياً تفتقر إلى ربط العلل بالمعلولات وهو يضفى على الأشياء معانى وهمية خيالية لا طائل من ورائها ، تدور حول التطير ، والتشاؤم ، والتفاؤل ، وقراءة الكف والفنجان ، وقراءة الطالع لتحقيق أهداف وهمية " . ويرجع أصل الاشتقاق اللغوى للتفكير الخرافى إلى رجل عربى من بنى عذرة اسمه " خرافة " كان " يزعم أن له علاقة بالجن فيحدث قومه بما كان يرى ويسمع ، لكنهم كذبوه واعتبروا حديثه ضربا من الهذيان واعتبروا كل حديث مشابه بأنه حديث خرافة . وتعرف الخرافة علمياً بأنها : " فكرة تتناقض مع الواقع الموضوعى لأنها ترد العلل إلى غير معلولاتها العلمية الموضوعية " . ويستشف من هذا التعريف بأن الخرافة تتعارض مع التفكير العلمى الذى يرفضها لأنها لا تستند إلى معطيات حقيقية موضوعية راسخة .

خصائص التفكير الخرافى :

يتسم التفكير الخرافى بمجموعة من الخصائص المميزة له ؛ أهمها :

- أنه يستند على الفردية الذاتية فى منأى عن الموضوعية .
- أنه لا يستند على تعليل علمى ولا يربط السبب بالمسبب .
- يتجرد من أدوات البحث العلمى التى تساعد على اكتشاف الحقيقة لذلك فهو غير ادر على مواجهة مشكلات الحياة .
- يتسم بالجمود ويفتقر إلى تتابع الأحداث فى الزمان والمكان .
- يعتمد على التمويه والتضليل ويترتب عليه تدنى المستوى الثقافى وعجز فى النمو والتطور .
- النتائج التى يتوصل إليها غير صحيحة ومضللة ، ولهذا فإنه يضلل الإنسان ويقوده إلى الانحراف وإلى مواقع التخلف .

أنماط الخرافات :

يتفشى فى المجتمعات البدائية أنماط من الخرافات التى تحول بينهم وبين التقدم لأنهم يولونها أهمية كبرى ، ويتخذون منها أداة لتفسير بعض الأمور الحياتية ، ويترتب عليها القيام بطقوس يجدون فيها متعة ، فهى توهمهم بالسعادة وتبقيهم فى مناطق التخلف .

والأفراد الذين يعتمدون على التفكير الخرافى فى التعامل مع قضاياهم بهم سمات معينة من أبرزها :

- الميل لتصديق المشعوذين والدجالين الذين يبيعونهم أوهاماً ويمنونهم بالغنى السريع بأساليب ماكرة مثل البحث عن كنوز دفينة يرصدها الجان
- الجهل أو الطمع للحصول على بعض المكاسب الوهمية .
- قلة التكيف مع الواقع فلم يتمكنوا من التعيش معه فجنحوا للخرافات .
- أنهم صيد سهل للمحتالين حيث ينمو الوهم لدى البعض منهم لدرجة يعتقدون معها أنه حقيقة .

وبناء عليه فلابد للإنسان أن يبتعد عن هذا النوع من التفكير حتى لا يؤذى نفسه أو من حوله من خلال الإغراق فى مجال الخرافات التى تنتشر فى كثير من الدول المتخلفة والنامية .

٢ – تنمية التفكير الإبداعى والتفكير الابتكارى : يعد الابتكار إنتاجا لفكرة جديدة غير متكررة من قبل ، أما الإبداع فهو تطوير وتنمية تلك الفكرة بمعنى آخر الابتكار هو أن تبتكر شيئا جديدا أما الإبداع فهو أن تضيف على شئ موجود أصلا فى السابق وتحسنه وأصل كلمة الابتكار هو من البكور أى الوصول للشئ مبكراً قبل أى شخص آخر وهذا هو السر . مثال : أن تطور شيئا فى جهاز معين يسمى ذلك إبداعا أما أن تبتكر جهازا جديدا فذلك ابتكارا .

٣ – تنمية التفكير الناقد : يعد التفكير الناقد من أكثر أشكال التفكير المركب استحواذاً على اهتمام الباحثين والمفكرين التربويين ، وهو فى عالم الواقع يستخدم للدلالة على مهام كثيرة منها : الكشف عن العيوب والأخطاء ، والشك فى كل شئ ، والتفكير التحليلى ، والتفكير التأملى ، ويشمل كل مهارات التفكير العليا فى تصنيف " بلوم": ويعرفه البعض بأنه فحص وتقييم الحلول المعروضة ، وهو حل المشكلات ، أو التحقق من الشئ وتقييمه بالاستناد إلى معايير متفق عليها مسبقاً ، وهو تفكير تأملى ومعقول ، مركز على اتخاذ قرار بشأن ما نصدقه ونؤمن به أو ما نفعله . والتفكير الناقد هو التفكير الذى يتطلب استخدام المسويات المعرفية العليا الثلاث فى تصنيف بلوم (التحليل – التركيب – التقويم)

ويمكن بيان مهارات التفكير الناقد فيما يلى :

- التمييز بين الحقائق التى يمكن إثباتها .
- التمييز بين المعلومات والادعاءات .
- تحديد مستوى دقة العبارة .

- تحديد مصداقية مصدر المعلومات .
- التعرف على الادعاءات والحجج .
- التعرف على الافتراضات غير المصرح بها .
- تحديد قوة البرهان .
- التنبؤ بمترتبات القرار أو الحل .

وهناك عدة معايير للتفكير الناقد ، وهى الوضوح ، الصحة ، الدقة ، الربط ، العمق والاتساع .

٤ ــ تنمية التفكير المنطقى :-

يقصد بالتفكير المنطقى هو ذلك النمط من التفكير المقصود الذى يتم وفق عمليات ذهنية متكاملة ، ويتطلب أن يكون المتفكر متمتعاً بنشاط وحيوية ، وبمخزون وافر من المعلومات والخبرات المنظمة ، مع إعطائه زمناً كافياً للتعامل مع القضية التى يراد إيجاد حلول لها بعد التعرف على مسبباتها ، والتوصل إلى أدلة تساعد على تذليلها . ويعد التفكير المنطقى من أكثر أنماط التفكير جدوى للإنسان لأنه باتباعه لخطواته يستطيع تذليل المشكلات التى تواجهه أثناء سعيه لتحقيق أهدافه . ويمارس الفرد التفكير المنطقى عندما يحاول اكتشاف العوامل التى تسبب الخلل أو تصنع الأحداث ، أو سعيه لمعرفة النتائج التى تترتب على الأعمال التى يقوم بها ، لتحقيق النجاح الذى يتطلع إليه .

وتتم عملية التفكير المنطقى فى أربع مراحل متكاملة وهى :

- الشعور بالحاجة إلى التفكير من أجل التعامل مع قضية حياتية.
- استحضار المعلومات والخبرات المختزنة للاستفادة منها فى التعامل مع المسألة التى طرأت من أجل التوصل إلى حلول مرضية لها.
- البحث عن أفكار أخرى مساندة ودراستها للتعرف على مدى الاستفادة منها لتحقيق الأهداف والوصول إلى النتائج .
- اختيار الحل الملائم واختباره للتأكد من صلاحيته .

ويمكن القول بأن أبرز خصائص التفكير المنطقى أنه :

* تفكير عملى واع يستند على عمليات عقلية ، ويستدل عليه من آثاره .
* يعتمد على إيجاد علاقات بين القضايا والظواهر موضوع الدراسة ، وبين المعلومات والخبرات المختزنة فى الذاكرة .
* يبدأ بخبرات حسية ويتطور إلى خبرات تجريدية .

ويتميز التفكير المنطقى كذلك بأنه :
- تفكير نام متطور ينمو مع تقدم العمر وبالمطالعة المستمرة ، ويعتمد على العقل وعلى المعلومات والخبرات المختزنة .
- تفكير منهجى محدد الأدوات وواضح الأساليب ، ويتطور من خلال البحث عن العلاقات بين الأشياء وربطها ببعضها .
- متعدد المستويات تبعاً للأعمار والبيئات والثقافات .
- يتسم بتدرج مراحله وبترتيب خطواته ويستدل عليه من خلال آثاره المتمثلة فى القدرة على حل المشكلات أو اتخاذ القرارات .
- يعتمد على عدد من العمليات العقلية المترابطة لتحقيق الهدف ، وهذه العمليات هى : المقارنة ، التصنيف ، التنظيم ، التجريد ، التعميم ، الحسية ، التحليل ، التركيب ، الاستدلال ، الاستنباط ، الاستقراء .

٥ ــ اتباع التفكير العلمى كأسلوب للحياة ولحل المشكلات :-

يعد التفكير العلمى أرقى أنواع التفكير الإنسانى الذى يمكن به حل المشكلات المتباينة والوصول إلى أرقى أنواع الحياة البشرية على الأرض وقد نجحت الدول المتقدمة فى اتباع هذا النوع من التفكير فحققت من خلاله تلك النهضة الحياتية وهذا التقدم الذى نراه فى تلك الدول . ذلك أن التفكير العلمى يقوم على خطوات متتابعة ومترابطة حيث يستخدم المنهج العلمى لتحقيق الأهداف المنشودة وفقا لهذه الخطوات . ولهذا فمن الأمور المهمة فى عملية التربية وما تتضمنه من تعليم أن نكسب الطلاب أسلوب التفكير العلمى فى حل المشكلات سواء فى حياتهم العامة أو الخاصة . وتجدر الإشارة إلى أن التفكير هو فى حقيقته تكوين فوضى نفترض وجوده ونستدل عليه من خلال أقوال وأفعال الإنسان ، وهو فى ذلك مثل القيم والتعلم وغير ذلك .

ويمكن بيان الخطوات التى يتكون منها التفكير العلمى والتى تميزه عن غيره من أنواع التفكير فيما يلى :-

أ ــ الشعور أو الإحساس بالمشكلة : تعد هذه الخطوة من أهم خطوات التفكير العلمى ذلك أنه قد تكون هناك مشكلة أو ظاهرة لا يلتفت إليها كثير من الناس ولا يشعرون بها ومن ثم فإنها لا تستحوذ على تفكيرهم وبالتالى لا يفكرون فى إيجاد حلول أو تفسير لها . لهذا كان من الضرورى أن

يشعر الإنسان بوجود المشكلة أو الظاهرة حتى يعمل على إيجاد حل أو تفسير لها .

ب – تحديد المشكلة : تعد هذه الخطوة من الخطوات العلمية المهمة لحل أو تفسير المشكلات أو الظواهر الاجتماعية أو غيرها ، ذلك أنه لابد من تحديد المشكلة أو الظاهرة من الناحية الجغرافية (المكانية) أو البشرية أو الزمنية ، وهذا حتى يمكن إيجاد معالجة علمية سليمة لتلك المشكلة أو الظاهرة فى ضوء هذا التحديد العلمى وبدونه تصبح النتائج التى نصل إليها لمعالجة هذه المشكلة غير صالحة للتطبيق . كما أنه يجب أن نضع فى اعتبارنا طبيعة المشكلة أو الظاهرة التى نعمل على حلها أو تفسيرها حتى يمكننا الوصول إلى نتائج علمية دقيقة ومحددة .

ج – جمع المعلومات عن المشكلة : تعد هذه الخطوة من الخطوات الهامة لإيجاد حلول علمية دقيقة ومحددة للمشكلات أو الظواهر التى نعالجها ، إلا أنه يجب أن نضع فى الاعتبار أن هناك مشكلات أو ظواهر قد لا يحتاج إلى جمع معلومات عنها ، حيث تكون المعلومات متوفرة ومعروفة من خلال دراسات سابقة أو أن المشكلة واسعة المدى ومعروفة للجميع ، من ثم فقد نحتاج إلى هذه الخطوة أو قد لا نحتاج إليها وذلك حسب طبيعة ونوع المشكلة أو الظاهرة التى نعالجها .

د – فرض الفروض : من المعلوم أن الفرض هو حل مقترح للمشكلة التى نعالجها ومن ثم فلابد من وضع مجموعة من الفروض أو قد يكون فرض واحد ، والجدير بالذكر أن هناك مشكلات لا تتطلب وضع فروض لها .

و – الوصول إلى نتائج للتطبيق النظرى والعملى أو أحدهما .

ز – التأكد من صحة النتائج التى تم الوصول إليها إما نظريا أو عمليا أو أحدهما .

ح – الوصول إلى نتائج عامة أو تعميمات أو قوانين عامة .

ويتضح من استعراض خطوات التفكير العلمى أن هذا النوع من التفكير يحتاج إلى مثابرة وجهد وعمل دؤوب وهو ما يجعلنا نصل إلى نتائج حقيقية يمكن تعميمها والاستفادة منها فى نهاية هذه الخطوات ، ونظراً لما يبذل فى هذا النوع من التفكير من جهد وعمل شاق فإن بعض المجتمعات أو الأفراد يبتعدون عنه ويلجأون إلى طرق تفكير أخرى لا تستدعى بذل

هذا الجهد والعمل الشاق وهم غالبا لا يحققون مثل هذه النتائج التى يمكن الوثوق بها وتعميمها .

دور المعلم فى تنمية التفكير العلمى لدى طلابه :-

تتفق جميع المذاهب الفلسفية فى التربية على أهمية التفكير ووظيفة المؤسسات التعليمية فى تنميته ، فوظيفة المدرسة فى تحليها النهائى وظيفة فكرية ، إذ توجه الناشئين بالمعرفة وعلى أساسها ، وتهدف إلى تنمية عقولهم وتشكيل سلوكهم بما يكتسبونه من معان ومفاهيم واتجاهات . وإذا كان المعلم هو أداة تحقيق ذلك ، فإن مسئوليته الأساسية فى تنمية التفكير ينبغى أن تركز على كيفية اكتساب الطلاب المعرفة بأفضل الطرق التى تمكنهم من ممارسة التفكير فى مجال المدرسة بوضعها الحالى ، وفى الفصل الدراسى باعتباره الوحدة التى ما زالت قائمة لتنظيم العمل بالمدرسة .لهذا ينبغى أن يدرك المعلم أن تعلم الطلاب طريقة للتفكير أفضل بكثير من تعلمهم أية مجموعة من الحقائق . وحتى يتحقق دور المعلم فى تنمية التفكير العلمى لدى طلابه ، عليه أن يراجع موقفه من طلابه وفق الأسس التالية :-

- المعلم فى حاجة ماسة إلى معرفة أشمل من المادة الدراسية التى تكشف عنها صفحات الكتاب المدرسى ، كما أنه يحتاج إلى خيال خصب ورغبة فى اللعب بالأفكار وتوليدها .

- أن ينظر المعلم إلى الموقف التعليمى على أنه رياضة فكرية أساسها الحوار والمناقشة مع الطلاب . فمقابلة الفكر بالفكر يؤدى إلى توليد المعانى وتعميق المفاهيم ، والتخلص من اللفظية والرتابة . ويتضمن هذا المعانى وتعميق المفاهيم ، والتخلص من اللفظية والرتابة . ويتضمن هذا حرص المعلم على التخطيط للمواقف التعليمية وطرح الأسئلة التى سيسألها لطلابه .

- أن يحرص المعلم على اختبار المعانى بالمناقشة والتحليل وبالخبرات المتجددة . فخبرات الطلاب الماضية يمكن أن تكون نقطة بداية لخبرات جديدة ، وما لديهم من معارف فى حاجة إلى مزيد من العمق والاتساع . وإذا كان الكتاب المدرسى يقدم لهم جديداً ، فإن هذا الجديد لا يصبح ذا معنى بالنسبة لهم إلا إذا تفاعل مع خبراتهم السابقة وبما اكتسبوه منها .

وبهذا يكون إبراز معانى الحقائق والأشياء السبيل إلى تنمية الدقة والموضوعية .
- أن يحرص المعلم على أن ينمى فى طلابه الاعتماد على أنفسهم فذلك خير وسيلة لتنمية التفكير وممارسة البحث والاستقصاء .
- أن ينظر المعلم إلى عملية تنظيم المادة فى علاقتها بطريقة التفكير ، فالمنهج والطريق مرتبطان ببعضها أشد الارتباط . ومن هنا ينبغى النظر إلى الطريقة على أنها السبيل إلى تنظيم المادة الدراسية بحيث تجعلها أكثر فاعلية لتحقيق النتائج المرغوب فيها .
- أن يتخذ المعلم الوسائل المختلفة مثل الأعمال التحريرية على أنها وسائل لتنمية التفكير لا على أنها غايات فى ذاتها . ولابد أن تتحول الامتحانات إلى وسائل تشجع الطلاب على اكتشاف وتوسيع دائرة معلوماتهم النامية بطريقة تأملية ، لا أن تكون وسائل ضغط وإرهاق تهدف إلى الترديد والتكرار . كذلك يمكن أن يكون التلخيص وسيلة أخرى فعالة لتكوين مجال تأملى مستمر . فمثلاً التزام جماعات صغيرة من الطلاب بعمل الملخصات التى تقوم على مناقشة وتبادل الآراء والتمييز بيم النقاط المختلفة وحسن الاختيار بينها وتنظيمها والتأكيد على استخدام الإيضاح بالوسائل المعينة فى معالجة الأفكار مع استقرار المفاهيم والمبادئ والقواعد أمر ضرورى لإتاحة جو تأملى فى حجرة الدراسة .
وبتحقيق ما سبق ، تهيئ المدرسة للطلاب فرصة لمواجهة المواقف المختلفة فى هذا العالم المتغير ، وذلك بتمكينهم من الاتجاهات العقلية العلمية حيث إنها تصنع ثقتهم فى التفكير العلمى كوسيلة لاختبار الأفكار والآراء والحقائق . ويمكن لجميع المعلمين على اختلاف تخصصاتهم الإسهام فى تنمية هذه الاتجاهات العقلية . وبذلك يتحقق لدى الطلاب وحدة الفكر لا عن طريق الاعتماد على سلطة فوقية أو عن طريق الاعتماد والتسليم بمعارف ومبادئ دون مناقشة ، وإنما عن طريق استخدام ما يتوفر من حقائق كبداية لتحقيق التعاون من أجل الوصول إلى مزيد من المعارف وبهذا تكتسب الطريقة العلمية صفتها الاجتماعية .

ج: التعاون بين مؤسسات المجتمع المختلفة :-

اتضح مما سبق ذكره فى المدخل الوقائى لعلاج المشكلات المجتمعية أن هناك عدة أمور مهمة تشكل هذا المدخل الوقائى وهى التربية والتعليم

والمناخ العام السائد فى المجتمع وكذلك القيم السائدة وأيضا غرس صحيح العقيدة ، وهى كلها أمور تقع فى إطار حتمية وضرورة التعاون بين مؤسسات المجتمع المختلفة وذلك من خلال عدة أمور :

- تبنى المجتمع لفلسفة مجتمعية واضحة وأصيلة توجه الحياة والعمل فى هذا المجتمع وذلك مثلما هو حادث فى الولايات المتحدة الأمريكية والتى تتبنى الفلسفة البرجماتية (النفعية) حيث ينبثق عنها الفكر التربوى التقدمى الذى يوجه حركة العمل داخل الوسائط التربوية وكذلك حركة العمل داخل التعليم النظامى من خلال أهداف واضحة وأصيلة ، وهكذا فهناك انبثاق فلسفى واضح المعالم يوجه حركة الحياة والعمل فى المجتمع الأمريكى .ولقد أعطينا المثال الأمريكى للإيضاح والبيان ؛ ذلك أن جميع الدول المتقدمة يوجد بها نفس الانبثاق الفلسفى . كل حسب فلسفته المجتمعية التى توجه حركة الحياة والعمل به .

وإذا كانت الدول النامية تود أن تساير هذا الانبثاق الفلسفى فلابد لها أن تتبنى فلسفات مجتمعية واضحة وأصيلة توجه حركة الحياة والعمل بها .

- ضرورة وحتمية التعاون بين مؤسسات المجتمع المختلفة لتحقيق الأهداف المجتمعية المنشودة بحيث لا تعمل كل مؤسسة منفردة وحدها ، فذلك التعاون وخاصة إذا كان فى ضوء انبثاق فلسفى واضح وأصيل ، سوف يؤدى إلى تحقيق هذه الأهداف وغير ذلك سيؤدى حتماً إلى تواجد العديد من المتناقضات بين هذه المؤسسات ومن ثم عدم التكامل بينها ؛ ومن هنا يبدو المجتمع مشتت ومتشرذم مما سيعوق تحقيق الأهداف المنشودة .

- ضرورة إيجاد حوار دائم بين المؤسسات المجتمعية لتلافى المتناقضات وتحقيق التكامل فى العمل والإنتاج ، والواقع أن هذا الحوار يؤدى إلى ما يسمى بالعصف الذهنى الذى يوحد وجهات النظر والتوجهات لتحقيق الأهداف المأمولة . وإذا كان هذا الحوار أمراً مهماً بين كافة المؤسسات المجتمعية فى شتى مجالات الحياة فإنه كذلك مهم بل على درجة كبيرة من الأهمية بين الوسائط التربوية التى تضطلع بمسئولية إعداد وتنشئة وتنمية الأجيال فى مؤسساتها المختلفة سواء كانت مدارس التعليم النظامى أو الأسرة أو وسائل الإعلام المختلفة أو دور العبادة أو غيرها .

- أهمية تحديد اختصاصات ومسئوليات كل مؤسسة مجتمعية بشكل واضح وأصيل بحيث لا يحدث اختلاف أو تناقض أو تعارض بينها مما يؤدى إلى فقدان النتاج المتوقع من كل هذه المؤسسات وهذا بطبيعة الحال يحتاج إلى تبنى المجتمع لفلسفة مجتمعية واضحة وأصيلة كما ذكرنا من قبل .

فى نهاية هذا المبحث فإنه يمكن القول إجمالا : أن هناك علاقة ارتباطية ووثيقة بين كل من النظام الاجتماعى والنظام التربوى فكلاهما وجهان لعملة واحدة كما أنهما يتبادلان التأثير والتأثر ، ومن ثم فإن المجتمع عندما يقيم نظاماً تربوياً فإنه يتوقع منه تأدية الدور المنوط به من حيث تربية وإعداد وتنمية أفراد هذا المجتمع ، ومن ناحية أخرى فإنه يتوقع من هؤلاء الأفراد الإسهام فى معالجة المشكلات المجتمعية وقد تبين ذلك من خلال العرض السابق لهذه العلاقة الارتباطية الوثيقة كما اتضحت المداخل التربوية لعلاج المشكلات المجتمعية سواء من حيث الوقاية أو العلاج .

قائمة المراجع

١. عبد المنعم محمد بدر "مشكلاتنا الاجتماعية ـ أسس نظرية و نماذج خليجية" ، ك ١ (المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ،١٩٨٥م).
٢ محمد عبد العليم مرسي "مشكلة العمالة الأجنبية معالجة إسلامية" ، (دار عالم الكتب للنشر والتوزيع ، الرياض ،).
٣. محمد إبراهيم السيف "المدخل إلى دراسة المجتمع السعودي" ، (دار الخريجي للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٩٩٧م).
٤. عنبره حسين عبد الله الأنصاري "أثر الخادمات الأجنبيات في تربية الطفل" ط١ ، (دار المجتمع للنشر والتوزيع ، جدة ، ١٩٩٠م).
٥. نبيل السمالوطي بناء المجتمع الإسلامي ونظمه، (دار الشروق،جده، ٢٠٠٥)
٦. سالم سعد السالم "اتجاهات بعض فئات المجتمع السعودي نحو العمالة الوافدة في مجال الأسرة" ، (المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، ١٤١٣هـ).
٧. طلعت إبراهيم لطفي ،مبادئ علم الاجتماع (مؤسسة الأنوار، الرياض، ١٩٩٦)
٨- عدلي السمري ومحمد الجوهري وآخرون " علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية " (دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، ١٩٩٨م)
٩- معن خليل عمر "علم المشكلات الاجتماعية" دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،١٩٩٨)
١٠- معن خليل عمر "التفكك الاجتماعي" دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،٢٠٠٥

الفصل الثانى

العنف ضد الاطفال
" ايذاء الاطفال وسوء معاملتهم "

المقدمة :

يعد الأطفال ضحايا للجريمة عبر التاريخ البشري(de Mause, 1988)، كما أن سوء معاملة الطفل من المشكلات الاجتماعية الحديثة. وقد تفاقمت هذه المشكلة بسبب فشل الأسرة في أداء وظائفها في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي أصابت المجتمعات عامة، بالإضافة إلى عوامل التغير الاجتماعي والتحضر، وعمل المرأة، وتعقد ظروف الحياة الأسرية وصعوبتها. ففي السابق غالباً ما كان يغض النظر عن مشكلات الصغار سواء كانوا مذنبين، أم ضحايا لأسباب ثقافية تتعلق بأهليتهم الاجتماعية والقانونية ومكانتهم الاجتماعية .

والأسرة أول جماعة مرجعية يتفاعل معها الفرد بشكل مباشر، لأنها تحتضن الفرد في سنواته الأولى ومنها تتشكل شخصيته، وتتكون لدية البنى والتراكيب النفسية والاجتماعية، ومنها يتعلم ويكون نظام القيم وقواعد السلوك التي تُشكِّل معايير وأُطر مرجعية في سلوكه وأفعاله.. ومن المفترض أن تكون الأسرة الملاذ الآمن للفرد، والموئل الذي فيه تتم عملية التنشئة الاجتماعية، والتي بموجبها يُكوّن الفرد ذخيرته الثقافية. إلا أن الأسرة لم تعد كذلك، فقد ساد فيها الكثير من سلوكيات العنف والإساءة المتبادلة بين أفرادها، والتي أكثر ضحاياها صغار السن. وتتأثر شخصية الطالب بمرحلة الطفولة التي نما فيها بما تشمله من خبرات إيجابية أو سلبية. ويعد العنف الأسري مشكلة صحية متعددة الوجوه، وذات عواقب متنوعة آنية ومستقبلية على الفرد والمجتمع، أخطر هذه العواقب انتقال العنف الأسري بين الأجيال فيصبح المُعّنِف (الضحية) مُعنّف (جان)، بالإضافة للعواقب الصحية والنفسية والاجتماعية، والاقتصادية التي تلحق بالطفل المُعنف وبالأسرة وبالمجتمع..

اولا : إشكالية تعريف العنف ضد الأطفال (الأحداث):

يعد مفهوم سوء وإساءة معاملة الأطفال من المفاهيم غير المحددة نظرياً وإجرائياً. وترجع صعوبة تحديد هذا التعريف من الناحية النظرية لارتباطه بالسياق الاجتماعي والثقافي والزماني الخاص بسلوك التعدي، حيث إن سلوكيات سوء المعاملة وإساءتها مرتبطة بالعرف والإجماع، والقبول الاجتماعي لجماعة ما ضمن سياق اجتماعي، وحدود مكانية

وزمنية محددة. وبالتالي فإن الإطار المرجعي للحكم على هذه السلوكيات متغير ومحكوم ثقافياً، مما يجعله متبايناً اجتماعياً. كما أن المفهوم ذاته يحوي معاني متعددة، ومحكومة بإدراك الملاحظ وبنية الفاعل، وبالإطار المرجعي للفاعل والملاحظ. فما يرتكب من قبل الأهل بقصد التربية يختلف عما يرتكب من الأهل لغايات مرضية، أو لإشباع انحرافات جنسية، ويختلف عما إذا كان الفاعل من الأسرة ذاتها، أو من المعارف، أو من خارج الأسرة، وما يرتكب في ثقافة ما ويعد إساءة معاملة ليس بالضرورة أن يكون كذلك في ثقافة أخرى أو في مجتمع آخر، أو حتى داخل المجتمع الواحد ما بين الثقافة الفرعية والثقافة الأم. ويمكن تحديد العوامل التالية المؤثرة في تعريف المفهوم:

١ـ السياق الثقافي: تحدد الثقافة الاجتماعية السلوكيات المقبولة اجتماعياً والسلوكيات المنحرفة، فما يقع ضمن المقبول اجتماعياً يتباين من ثقافة لأخرى وحتى داخل الثقافة الواحدة. فبعض السلوكيات تعد سلوكيات إساءة معاملة في ثقافة ما ولكنها سلوكيات مقبولة اجتماعياً في ثقافة أخرى.

٢ ـ السياق الزماني: تتغير وتتبدل السلوكيات المقبولة اجتماعياً وفق الزمن، فتدخل سلوكيات جديدة ضمن ما هو مقبول أو غير مقبول اجتماعياً من فترة لأخرى. فسلوكيات التأديب المعتمدة على الضرب المبرح في المدارس سابقاً أصبحت ممنوعة تربوياً الآن.

٣ ـ العرف والإجماع الاجتماعي: يمثل العرف الإطار المرجعي للحكم على السلوكيات لكونها سلوكيات مقبولة اجتماعياً أو مرفوضة اجتماعياً، فالسلوكيات التي تلاقي إجماعاً اجتماعياً تقبل أم ترفض بناءً على الإجماع الاجتماعي وليس بناءً على معيار موضوعي آخر. فمعيار القبول والرفض الاجتماعي هو الأساس في قبولها أم عدمه.

٤ ـ الجماعة: تشكل الجماعة التي يحدث فيها التعدي الإطار الثقافي الاجتماعي والعرفي للحكم على السلوك. فبعض الجماعات داخل المجتمع الواحد قد يحدث فيها سلوكيات تعدي على الأطفال ولا تعد سلوكيات إساءة معاملة والعكس صحيح.

٥ ـ الإدراك: إن عملية إدراك السلوك عملية هامة سواء من قبل الفاعل أو الضحية أو الملاحظ، فما يدركه الفاعل على أنه سلوك مقبول اجتماعي قد لا يراه الضحية كذلك أو الملاحظ.

٦ ـ نية الفاعل: فالسلوك بقصد رعاية الطفل وتدليله ومداعبته اجتماعياً، يختلف عن المداعبة بنية إساءة المعاملة الجنسية، وتدريب الطفل على الأعمال الخشنة مثلاً بنية تقوية بنيته الجسدية تختلف عن ضربه وتأنيبه لأسباب مرضية.

٧ـ أثر الفعل على المتلقي (الطفل): وهذا معيار آخر وهام، هل نتج عن السلوك نتائج ذات آثار سلبية على الطفل إعاقة، أم مشكلات انفعاليه أو نفسية، أم أن السلوك قد ترك أثراً ايجابياً كالتقوية الجسدية وتقوية مفهوم الذات ... الخ.

٨ ـ مصدر المعايير المستخدمة في الحكم: ويتعلق بحكم الجماعة وهذا من أهم المعايير كيف تحكم الجماعة التي ينتمي لها الفاعل والضحية، هل يعد سلوكاً مقبولاً اجتماعياً أم سلوكاً منحرفاً. وتعد هذه العوامل أساسية في تحديد تعريف سوء المعاملة.

ثانيا : مفهوم سوء معاملة الطفل:

غالباً ما تكون إساءة معاملة الطفل وما تمثله من تعديات متنوعة عليه مخفية، ولا تصل إلى النظام العدلي. ومرد خفاء جرائم سوء معاملة الطفل إلى أن غالبية هذه الجرائم ترتكب في الأسرة، وهي المؤسسة الاجتماعية المكلفة اجتماعياً وأخلاقياً بتوفير الرعاية والحماية للطفل، بالإضافة إلى أن الأسرة تتعامل مع هذه السلوكيات على أنها سلوكيات مقبولة اجتماعياً (وخاصة سوء المعاملة الجسدية)، أو تمارس تحت شرعية معتقدات خاطئة تربوياً كالخلط بين أساليب التأديب وسوء المعاملة، أو أن الطفل (شيء) يخص الأسرة ولا يحق للآخرين التدخل فيما يخصها. وكذلك فإن الأسرة تخضع هذه الممارسات المرفوضة على الصعيد الاجتماعي (مثل المبالغة في التعدي الجسدي، أو تعرض الطفل لتعدٍّ جنسي من داخل الأسرة ... الخ). إلى السرية التامة وذلك لأن إماطة اللثام عنها يشكل فضيحة اجتماعية كل هذه العوامل تساعد على الحد من التدخل المؤسسي الخارجي وبخاصة التدخل المؤسسي العدلي لحماية الطفل. وبصورة عامة يمكن التمييز بين فئتين من إساءة معاملة الطفل هما:

١ ـ إساءة المعاملة التي يتعرض لها الطفل من داخل الأسرة، وهذه بدورها تنقسم إلى فئتين:
أ ـ إساءة المعاملة الجسدية الناتجة عن الخلط بين أسلوب التأديب والتعدي الجسدي على الطفل بسوء معاملته.
ب ـ إساءة المعاملة عامة (الجسدية والجنسية والانفعالية)، والتي مردها ضغوط اجتماعية، أو اضطرابات نفسية داخل الأسرة، وخاصة لدى الأب أو الإخوة.
٢ ـ إساءة المعاملة التي يتعرض لها الطفل من خارج الأسرة، وتشمل هذه الفئة بيع الطفل، أو اختطافه لأغراض اقتصادية، بخاصة ما كان منها إباحياً كتجارة الجنس ... الخ. وهذه هي الفئة هي الأكثر خطورة وقد أصبحت منتشرة على الإنترنت بشكل كبير، وتدر أرباحاً كبيرةً للمُستخدم، ويستغل فيها تردي الأوضاع الاقتصادية للمُستخدم (الطفل) مع غياب كبير للضبط الاجتماعي والرسمي وغير الرسمي.

إن أهم عامل في تحديد سوء معاملة الطفل على المستوى الشخصي هو العلامة أو العلامات الظاهرة على جسم الطفل، والناجمة عن الإساءة من مثل: الرضوض، والخدوش، والعظام المكسورة. لقد عرف المركز الوطني لسوء معاملة الطفل والإهمال، سوء معاملة الطفل على أنه الأذى الذي يلحق بالطفل، وإن الطفل ضحية إذا لحق به إصابات مشاهدة أو إذا عُد تحت الخطورة أو الأذى. ومن محددات تعريف سوء معاملة الطفل ما يلي: (١) وجود إصابات جسدية لحقت بالطفل، ويمكن مشاهدتها. (٢) عادة ما يُعد الأهل أو مقدمو الخدمة هم الجناة.(٣) انه سلوك قصدي، وغير ناجم عن حادث. (Brock, 2007).

العنف (Violence). تُعرف منظمة الصحة العالمية العنف بأنه" الاستعمال المتعمد للقوة المادية، أو القدرة سواء بالتهديد، أو الاستعمال المادي (الفعلي)، ضد الذات أو ضد شخص آخر أو ضد مجموعة أو ضد مجموعة أو مجتمع، بحيث يؤدي إلى حدوث (أو رجحان حدوث) إصابة أو موت أو إصابة نفسية أو سوء النماء أو الحرمان .

العنف داخل الأُسرة (Violence in the Family). إيقاع الأذى بدرجة كبيرة أو الفشل في منعه أو التهديد به من قبل فرد من أفراد الأسرة ضد النفس أو ضد الآخر وأي فعل يشمل وليس حصراً على إصابة أو

أذى جسدي أو نفسي أو عاطفي أو جنسي، أو إهمال أو استغلال، أو تخريب الممتلكات أو رعب، أو تعريض للخطر، أو تقييد الحرية أو أي شكل من أشكال السلوك ألقسري للسيطرة على أحد الأفراد في الأسرة أو الإساءة اللفظية أو السيطرة الاقتصادية أو أي فعل آخر مشابه أو التهديد بأي من هذه الأفعال من قبل أحد أفراد الأسرة تجاه فرد آخر.

إساءة معاملة الأطفال (Child Abuse) ويشير إلى: (١) إلى التعديات على الأطفال داخل الأسرة أو خارجها. وهناك طرق متنوعة تجعل من الطفل ضحية (سواء بالتعدي أو إساءة المعاملة، أو بالاستخدام لغايات الجنس... الخ)، ولقد ربط استخدام مفهوم إساءة معاملة الطفل (Child Abuse) بالتعديات الفيزيقية على الطفل، أما مفهوم سوء معاملة الطفل (Child Maltreatment) فيشمل أشكالاً متنوعة من سوء المعاملة والرفض، وإساءة المعاملة الجنسية ... الخ. ويعرف (جاربيريانو وجليام) سوء معاملة الطفل (Maltreatment) بأنه القيام بأفعال أو سلوكيات، أو الامتناع عن القيام بأفعال أو سلوكيات من قبل الوالدين، أو أولياء الأمور يحكم عليها من قبل منظومة القيم الاجتماعية أو الخبرة المهنية بأنها غير مناسبة ومؤذية (Garuarino & Gilliam, 1980, p. 7، ويشتمل هذا التعريف على العناصر التالية:

١ـ السلوك غير المناسب (Inappropriate) لوصف سلوك الأب، أو أولياء الأمور.

٢ـ سلوك إيذاء (Damaging) لوصف نتائج السلوك.

٣ـ له معيار حكم (Standards of Judgment)، وهو المعيار الاجتماعي والمهني
في الحكم على السلوك.

٤ـ ارتكاب بالفعل (Commission)، كما في إساءة المعاملة.

٥ ـ الامتناع عن الفعل (Omission)، كما في الإهمال والرفض.

ومن التعاريف المقبولة في إساءة معاملة الطفل تعريف قدم من الأطباء وعرف إساءة معاملة الطفل (Child Abuse) على أنه (Battered Child Syndrome)، وهو ظرف طبي لدى الأطفال الذين تلقوا سوء معاملة جسدية خطيرة عادة من الآباء ، أو أولياء الأمور. ومع انتشار الأدبيات الاجتماعية والنفسية خلال الستينات والسبعينات في

هذا الموضوع فقد قدم (جل Gil, 1977, P. 187) تعريفاً أكثر شمولية، وهو أن إساءة معاملة الطفل "أي فعل أو امتناع عن فعل من قبل الأفراد، أو المؤسسات، أو المجتمع عامة، أو أي ظروف ناتجة عن هذه الأفعال، أو التفاعلات والذي يمنع الأطفال من الحصول على الحقوق المتساوية، والحريات، و/أو يتدخل في نموهم الكامل ويتكون بالتعريف من الأفعال ظروف وإهمال أو سوء معاملة"، ويعاب على هذا التعريف شمول الكثير من السلوكيات المختلفة.

ثالثا : التطور التاريخى لمشكله العنف ضد الاطفال :

لقد بدأت مشكلة العنف ضد الأطفال تأخذ أهميتها مع بداية الستينيات مع بداية الاهتمام بسوء معاملة الطفل، وإهماله التي عدت آنذاك مشكلة هامة تتطلب تحديداً وتدخلاً. وفي السبعينات أثير اهتمامات مشابهة إلى العنف بين الأزواج، أما في الثمانينات فقد أُثير الاهتمام بسوء المعاملة الجنسية للأطفال وسوء معاملة كبار السن. حتى السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية كانت إساءة المعاملة الجنسية نادرة وتتركز في المناطق الفقيرة. أما الآن فإن إساءة المعاملة الجنسية تحدث في جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية (NRC,1993). وتبين أنه توجد أنثى واحدة من كل (٣) إناث تساء معاملتها جنسياً قبل عمر ١٨ سنة، وواحدة من كل (٤) في عمر ١٤سنة، وواحد من كل (٦) من الأولاد تساء معاملتهم (Hopper,1997). كما أن غالبية الأطفال يعتدى عليهم جنسياً من قبل أشخاص يعرفونهم (AMA,1992). وفي (٨٢%) من الحالات يكون الفاعل مراهقاً، وذا جنسية غيرية مرتبطا بعلاقة حميمة مع أحد أفراد أسرة الطفل (NRC, 1993). وتحدث سوء المعاملة الجنسية من خلال علاقة طويلة الأمد بين الفاعل والضحية، وتبقى بالمعدل (٤) سنوات (Conte,1985).

أما العمر الأكثر خطورة للأطفال الضحايا فهو عمر ٨ـ١٢ سنة (Finkelhor & Browne,1986) ومتوسط عمر أول إساءة معاملة هو عمر ٩.٩ سنوات للأولاد، و(٩.٦) سنوات للبنات (NRCCSA,1994)، و(٢٤%) من الإناث الضحايا تمت الإساءة الأولى في عمر (٥) سنوات (Boyer & Fine,1992).

تعد مشكلة سوء معاملة الطفل من المشكلات التي تجاوزت الحدود الوطنية للدول. ومع أن بعض أشكال سوء معاملة الطفل مرتبط ثقافياً واجتماعياً ببعض الممارسات والمعتقدات الخاطئة، والتي يخلط فيها بين أساليب التربية والتأديب، وبين سوء المعاملة مما يجعل بعض هذه الجرائم مخفية ومقبولة اجتماعياً (مثل الزواج من الإناث القاصرات)، أو العقاب البدني الشديد للطفل، فإنه ولأسباب مختلفة منها ما هو اجتماعي، ومنها ما هو سياسي لا تظهر جرائم سوء معاملة الطفل في الكثير من الإحصاءات الرسمية للدولة، وارتباط سوء المعاملة الجسدي كثيراً بالمعتقدات الاجتماعية الخاطئة للتربية. أما إحصاءات سوء المعاملة الجنسي فلا يظهر لأسباب تتعلق بسمعة الدولة، وتجنب وصمها الدولي بجرائم الأطفال.

وفي آسيا هناك مليون طفل ـ على الأقل ـ قد تم استغلالهم جنسياً في دور الدعارة أو البارات، أو الشوارع، مما استدعى عقد المؤتمر الدولي ضد استخدام الأطفال تجارياً للمتعة الجنسية (World Congress Against the Commercial Sexual Exploitation of Children) خلال الفترة ٢٧ـ١٩٩٦/٨/٣١م في السويد لمناقشة هذه الظاهرة الخطيرة. ولقد حضر هذا التجمع ١٨٧٩ شخصاً، بما في ذلك (٧١٨) ممثلاً حكومياً يمثلون (١٢٢) دولة و(١٠٥) أفراد من الأمم المتحدة، و(٤٧١) ممثلاً للمؤسسات الحكومية، و(٥٣٨) عضواً إعلامياً.

وكما وصف هذه الظاهرة (فيتيت منتاربهورن Vitit Muntarbhorn) عندما قال "لا وجود للهلوسات)، لا أحد ينكر مشكلة الاتجار بالأطفال لغايات الجنس، إنها موجودة هنا الآن، وفي كل دولة في العالم. وتحدث إساءة المعاملة الجنسية في مناطق الريف والحضر، وبين جميع الأعراق والجماعات المختلفة ذات المستويات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة)، حيث نجد أن (١٦%) من جرائم الاغتصاب يقع على أطفال لم يتجاوزوا السادسة عشرة من عمرهم، و(٥٠%) من هذه الجرائم يقع على أطفال دون الثامنة عشرة من عمرهم .

وفي الولايات المتحدة الأمريكية هناك حوالي ٣ مليون حالة إساءة ضد الأطفال سنوياً، وتقدر الكلفة السنوية لسوء معاملة الأطفال ١.٤ مليار

دولار ، ايضاً كان هناك ٣.٥ مليون طفل تمت الإساءة لهم في ٣.٢ مليون شكوى أساة للأطفال. وان هناك حالة إساءة ضد الأطفال في كل (١٠) ثوان، وهناك وفاة ٥ أطفال كل يوم نتيجة الإساءة، وأنه في ٦٠-٨٥% من وفيات الأطفال الناجمة عن سوء المعاملة لا تذكر في شهادة الوفاة. وفي ٩٠% من حالات التعدي الجنسي، يعرف الطفل فيها الجاني بطريقة ما، و ٦٨% من الأطفال يساء إليهم من أحد أفراد الأسرة. وتحدث الإساءة للأطفال في كل مستوى اجتماعي-اقتصادي وفي الأثينيات والثقافات الفرعية وبين جميع الأديان، وفي جميع مستويات التعليم. كما أن ٣١% من النساء النزيلات في السجون تمت الإساءة لهن في الطفولة، و٦٠% من الناس في مراكز إعادة التأهيل من سوء استخدام المخدرات تمت الإساءة لهم في الطفولة. وأن ٣٠% من الأطفال المساء إليهم سيسيئون معاملة أطفالهم في المستقبل. وهناك حوالي ٢٥% من الأطفال المساء إليهم يخبرون الحمل في المراهقة، و ١٤% من الرجال في السجون قد تمت الإساءة لهم في صغرهم، و٣٦% من النساء في السجون تمت الإساءة لهن في الطفولة. واحتمالية اعتقال الجانحين المساء إليهم تصل إلى ٥٩% أكثر من الأحداث العاديين، و٢٨% كبالغين، و٣٠% لارتكاب جرائم عنف.

رابعا : أشكال العنف ضد الطفل:

لقد حدد المركز الوطني الأمريكي لسوء معاملة الطفل والإهمال ست(٦) فئات رئيسة للعنف ضد الأطفال هي: العنف الجسدي، والعنف الجنسي، والعنف العاطفي والإهمال الجسدي (والصحي) والإهمال التربوي والإهمال العاطفي ، وقد تم التمييز بين سوء المعاملة والإهمال، حيث أن تعريف الإهمال محدد بالأفعال من قبل أهل الطفل أو مقدموا الخدمة القانونيين. أما سوء معاملة الطفل الجسدية والجنسية فلا يوجد اتفاق حول كيفية تحديد الجناة. ويمكن تحديد أنواع من العنف ضد الأطفال وهي:

١.العنف الجسدي (Physical abuse). وهي السلوكيات التي تتصف بـ(إساءة المعاملة الجسدية)، ولا تحُصر بـ"إصابات جسدية" من خلال اللكم، أو العض، أو الحرق، أو طريقة أخرى تؤذي الطفل. الإصابات ليست حوادث. وقد لا يقصد الأب أو ولي الأمر إلحاق الأذى بالطفل. وقد تكون الإصابة من خلال المبالغة في التأديب، أو العقاب البدني غير

المناسب لعمر الطفل. ويشمل وليس حصراً على: الضرب باليد أو بالرجل، والقتل أو محاولة القتل (جرائم الشرف)، والضرب باستخدام أداة كالعصا، والدفع، والحرق أو الكي، والتقييد، وشد الشعر أو أعضاء الجسد، والعض. والحبس، والمنع من الخروج من المنزل، والحرمان من إبداء الرأي،، وفرض تخصص الدراسة، والتدخل في الشؤون الشخصية كالتدخل في المظهر وتسريحة الشعر وغير ذلك. وتشمل إساءة المعاملة الجسدية استخدام القوة غير المناسب والمؤذي للنمو. إن كمية الإصابة الجسدية ليست مهمة بقدر ما يرافقها من معنى، وقد يشفى الأذى الجسدي، إلا أن الأذى الانفعالي الناجم عن سوء المعاملة يبقى لفترة أطول، إن استخدام القوة من الأهل ضد الأطفال يعكس مزيجاً من معتقد ملكية القوة كأداة للتربية، وقلة البدائل الفعالة، وزيادة التوتر الانفعالي في الأسرة

٢. العنف النفسي(Psychological abuse). ومما يشمله على سبيل المثال لا الحصر التحقير والسخرية، ثم الشتم أمام الآخرين بنسبة والنعت بألفاظ بذيئة والإحراج، وعدم التقدير والاحترام للزوجة، والإهمال والحرمان، والتهديد بالطرد من المنزل، والشك والغيرة.

٣. الإهمال(Neglect): ويعرف بأنه الفشل في تقديم الحاجات الأساسية الجسدية، والتربوية، والعاطفية. ويشمل على سوء التغذية، وعدم تأمين الغذاء المناسب، وإهمال شروط النظافة، وإهمال العلاج الطبي، ورفض تحديد مرات الحمل، ثم رفض استخدام وسائل منع الحمل ورفض مراجعة الطبيب أثناء الحمل.

يعد الإهمال بالنسبة للطفل أكبر مهدد اجتماعي من إساءة المعاملة، وقد يؤدي الإهمال إلى الوفاة (عدم إقبال الطفل على الطعام نتيجة للإهمال). يوصف إهمال الطفل بالفشل في تأمين حاجات الطفل الأساسية. ويمكن أن يكون الإهمال الفيزيقي (جسدياً)، أو انفعالياً (عاطفياً)، أو تربوياً.

أ - الإهمال الجسدي (Physical Neglect). ويشمل الرفض، أو تأخير تقديم الرعاية الصحية، أو الهجر (Abandonment)، أو الطرد (Expulsion) من المنزل، أو عدم السماح للطفل الهارب من المنزل بالعودة إليه، والإرشاد غير الكافي.

ب ـ الإهمال التربوي (Educational Neglect): أحد أشكاله الفشل في عدم تسجيله في المدرسة وإغفال حاجاته التربوية الخاصة،والسماح له بالتغيب عن المدرسة (Truancy).

جـ ـ الإهمال العاطفي (الانفعالي) (Emotional Neglect): ويشمل سوء المعاملة القاسية بين الزوجين في حضور الطفل والسماح للطفل بتناول الكحول والمخدرات، وعدم القدرة على تقديم الرعاية النفسية الملائمة. ومن المهم التمييز بين الرفض المتعمد من الأهل وعدم القدرة على تأمين الأساسيات المعيشية للطفل بسبب الفقر والإهمال، أو الأعراف الثقافية .

د.الإهمال الطبي. (Medical Neglect). ويعرف بحجب المعالجة الطبية (التغذية، الجفاف، والمعالجة)، والمحددة من قبل الطبيب لمعالجة وضع معين.

٤. العنف الانفعالي(Emotional abuse). القيام بأي فعل أو الامتناع عن القيام بفعل يؤدي إلى أذى انفعالي أو عاطفي والذي تؤدي إلى أضعاف قدرة الشخص على القيام بمهامه الاجتماعية وهي تشمل وليست حصراً على الرفض والخذلان، والوصم، والتحقير، والإهمال، وإيذاء التقدير الذاتي عند الفرد، والتجاهل، والتخويف، والتوقعات غير الواقعية. من الصعب تعريف إساءة المعاملة الانفعالية من الناحية النظرية والعملية. وتتراوح إساءة المعاملة الانفعالية بين رفض الأهل الابتسام في وجه الطفل، أو الرد على كلماته بالإهمال، ومعاقبة السلوكيات العادية، خاصة ما يتعلق بتقدير الذات عند الطفل. وهي تعني منع الطفل من أن يصبح اجتماعياً ونفسياً كفأً . ورفض الأهل للطفل (Rejection) ذو آثار سلبية انفعالية كثيرة. فهو سلوك غير مناسب (Inappropriate)، ويمكن أن يؤدي إلى ضبط ذات منخفض، كما يمكن أن يؤدي رفض الأهل إلى العداء، والعدوانية والاعتمادية ومفهوم ذات سلبي ... الخ)، وإلى اعتقاد الأطفال بأنهم غير محبوبين من الآخرين، ولا يمكن لشخص ما أن يحبهم. ومن الصفات التي حددت لوصف إساءة المعاملة الانفعالية التالية : الخذلان، والوصم، والتحقير، والإهمال، والمسؤولية الزائدة والتجاهل، والتخويف، وعدم الاتساق، والتوقعات غير الواقعية.

٥.الإساءة الجنسية للطفل(Sexual abuse). تعرف الجمعية الطبية الأمريكية (AMA) إساءة المعاملة الجنسية للطفل بأنها "الانغماس سلوكيات جنسية مع الطفل في حيث إن الطفل غير مستعد نهائياً ولا يستطيع إعطاء الموافقة على ذلك"، وتتصف إساءة المعاملة الجنسية بالخداع، واستخدام القوة، أو الإجبار. كما عرف مؤتمر خبراء الأمم المتحدة سوء معاملة الطفل جنسياً بأنها : "إقناع أو إجبار الأطفال (العمر المحدد قانونياً)(٢) على الانغماس في سلوكيات جنسية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لوحدة أو مع شخص آخر من أي عمر من النوع ذاته، أو من النوع الآخر، مع العلم بأن معايير الإباحية الجنسية متنوعة (أخلاقية، وثقافية، وجنسية، واجتماعية، ودينية)، ومختلفة من مجتمع لآخر، مثلها مثل مفهوم الطفل.

خامسا : أسباب سوء معاملة الأطفال

تعد مشكلة سوء معاملة الطفل مشكلة وطنية ودولية ناجمة عن عدد من الأسباب، منها على المستوى الوطني الأوضاع الاقتصادية الرديئة لكثير من الدول النامية والأمية، والبطالة والتحضر، والأحياء العشوائية في المدن، والممارسات الاجتماعية الخاطئة (الزواج بالقاصرات أو التعدي الجنسي عليهن)، والهجرة، والتفسخ الاجتماعي على مستوى الأسرة، والاضطرابات النفسية. أما على المستوى الدولي فمنها: عولمة الاقتصاد، وانسياب رؤوس الأموال والعمالة وقوى الإنتاج بسهولة بين الدول. وتجارة الجنس مثلها مثل تجارة المخدرات من النشاطات الجرمية التي تدر أرباحاً خيالية، لا بل إن تجارة الجنس مع الإنترنت قد فاقت كثيراً تجارة المخدرات، وهناك من يرى بأن تجار المخدرات أنفسهم قد اتجهوا إلى هذه النشاطات، والعرض والطلب على استخدام الصغار في العمل والسياحة، ولغايات الجنس لأسباب متنوعة .

(ا)- الأسباب على المستوى الاجتماعي الكلي (Macro):

تتعلق هذه الأسباب بالظروف العادية للمجتمع، وتشمل المشكلات الاجتماعية (كالفقر والأمية والجريمة ... الخ)، ونوع الثقافة الاجتماعية السائدة، ويشمل مجموعة الأسباب التالية:

١ ـ **التغير الاجتماعي**: تمر المجتمعات بتغيرات اجتماعية تراكمية أحياناً، وسريعة ومفاجئة أحياناً أخرى، وتؤثر هذه التغيرات على البنى الاجتماعية والسلوكيات والمعايير والأعراف الاجتماعية. وأحياناً تؤدي إلى تفسخ اجتماعي في نظام القيم وزيادة الانحراف وشيوع الأنومي في المجتمع (غياب و/أو ضعف و/أو تصارع الأعراف الاجتماعية) مما يجعل شيوع سلوكيات سوء معاملة الطفل مثلها بقية سلوكيات الانحراف شائعة في المجتمع. هذا بالإضافة لما يحدثه التغير من آثار تصيب الأسرة والفرد والسلوك والثقافة عامة.

٢ ـ **التحضر**: ساهمت زيادة التحضر في نشوء الأحياء العشوائية (القصديرية) والهامشية والتي تعيش على أطراف المدن، وغالباً ما يسكن في هذه الأحياء الفقراء والمهاجرين من الريف والعزاب، وتكثر فيها أنماط الرذيلة عامة، وخاصة وأن الأفراد في هذه الأحياء لم يستطيعوا مواكبة متطلبات الحياة المدنية القائمة على التنافس والفردية، وبالتالي عاشوا في هذه الأحياء التي يكثر فيها الأطفال المتسربين من المدرسة والعاطلين عن العمل وبيوت الدعارة ... الخ.

٣ ـ **الهجرة**: تشكل ظروف بعض المهاجرين من الريف إلى المدينة أسباباً دافعة نحو الانحراف، فغالباً ما يصوم هؤلاء المهاجرون بمتطلبات عالية للعمل والتنافس في المدينة لا تتوافر لديهم خاصة وأن غالبيتهم ذوي تعليم منخفض، ويصعب عليهم العودة "كفاشلين" مما يجعلهم يعيشون على هامش المدينة، ولكون غالبيتهم عزاب مما يساهم في انحرافاتهم الجنسية وقد يشكل صغار السن والأطفال أكثر الضحايا في هذا المجال. كما أن بعض الأطفال أنفسهم يحاولون الهجرة وهذه الظاهرة المعروفة بالمغرب العربي (بتوارب الموت) الأطفال الذين يهاجرون في ظروف صعبة تسهل استغلالهم من الآخرين.

٤ ـ **الأحياء العشوائية**: تشكل الأحياء العشوائية في المدن بؤر للرذيلة وهي تجمعات سكانية غير منظمة وتفتقر للخدمات ويقطنها الفقراء والمهاجرين، ويشيع فيها الفقر والأمية والبطالة وتنتشر فيها الأمراض. ويستغل فيها صغار السن لغايات العمل والرذيلة عامة. وقد تساهم ثقافتها الفرعية في امتهان الانحراف عامة.

٥ ـ **البطالة**: تعد البطالة من الأسباب التي تدفع إلى تشغيل الأطفال وسوء معاملتهم، فرب الأسرة العاطل عن العمل لا يتمكن من تأمين الدخل اللازم الذي يمكن الأسرة من القيام بوظائفها الاجتماعية (التعليم، والصحة، والسكن ... الخ). مما يشكل ضغطاً عليها ويجعلها تدفع بأبنائها إلى الشارع بحثاً عن العمل، أو الاتجار بهم وخاصة في مجال العمل والرذيلة.

٦ ـ **الأمية**: تساهم أمية الأهل وخاصة الوالدين بعدم الحصول على المهنة أو العمل المناسب، وإلى غياب الأسس التربوية في التنشئة الاجتماعية للأفراد، مما يجعل الأهل يسيئون معاملة الأطفال وخاصة جسدياً. كما أن الأمية تساهم في خفض فرص العمل والدخل اللازم لمتطلبات الأسرة مما يدفع إلى تشغيل الصغار والاتجار بهم.

٧ ـ **الفقر**: أظهرت مراجعة الدراسات السابقة في هذه الورقة أن الفقر من أهم الأسباب الدافعة إلى سوء معاملة الطفل وخاصة في مجال التشغيل والمتاجرة بالأطفال لغايات الرذيلة. فبعض الأسر تدفع بسبب الفقر إلى التخلص من الأطفال أملاً في أن يحصلوا على وضع صحي وتربوي وتعليمي أفضل مما هو متاح في الأسرة. وفي أحيان أخرى تدفع الأسرة بالأبناء وتحملهم مسؤولية مبكرة مما يدفعهم إلى العمل في سن مبكرة وإلى ترك المدرسة وإلى التعرض لكثير من أشكال سوء المعاملة.

٨ ـ **عولمة الجريمة**: تساهم شبكات الجريمة وخاصة في مجال البغاء والاتجار بالصغار إلى البحث عن الصغار واستغلالهم لغايات الرذيلة واستغلال ظروف الأسرة الاقتصادية السيئة. كما أن الخطورة تزداد مع عولمة الجريمة وتجاوزها الحدود الوطنية للدولة، كما أن الإغراءات والوعود الكاذبة بالرفاهية والدخل والعمل والتعليم المقدمة من شبكات الدعارة العالمية وشبكات الاتجار بالأطفال تساهم في زج الأطفال في سوق الرذيلة.

٩ ـ **مشكلات الأسرة**: قد تقع على شرائح كبيرة من الأسر مشكلات اقتصادية أو اجتماعية أو نفسية عامة بفعل الظروف الحياتية التي تقع على المجتمع مما يساهم في دفعها إلى سلوكيات منحرفة، منها إساءة معاملة الأطفال أو الاتجار بهم أو تشغيلهم، ففقدان الأسرة للمعيل قد يدفع

بالصغار للعمل مما يؤدي إلى استغلالهم وزجهم في سلوكيات منحرفة ويعرضهم للأمراض وخاصة المعدية منها كالإيدز.

١٠ - **غياب التشريعات القانونية أو عدم تفعيلها**: تحدد الجرائم بنصوص قانونية، وأحياناً قد لا تتوافر النصوص القانونية التي تدين سلوكيات معينة، وبالتالي يسهل على الأفراد ارتكاب مثل هذه السلوكيات. وقد تكون التشريعات متوافرة مثل تشريعات التعليم الإلزامي إلا أنها غير معقولة بمعنى أن الأطفال يتسربون من المدارس دون إلزام للأهل بعودتهم لها.

١١ - **الفساد الحكومي**: غالباً ما يرتبط الفساد الحكومي بأشكال متنوعة من الجريمة سواء كانت جرائم أصحاب الياقات البيضاء أو استغلال السلطة أو المشاركة بسوق الجريمة عامة، ومن الجرائم المرتبطة بالفساد شبكات الدعارة والاتجار بالأطفال واستغلال الأطفال والاتجار بهم من خلال شبكات الرذيلة مقابل الرشاوى أو تقديم خدمات أخرى (كالرذيلة).

(ب) - الأسباب على المستوى الاجتماعي الجزئي (Micro) :

وهي مجموعة من الأسباب التي ترد إلى الأسباب الشخصية للفاعلين ولظروف أسرهم وظروفهم الخاصة (كالاضطرابات النفسية، والبطالة،وضغوط الحياة .. الخ) وتشمل : الأمية، نقص التعليم لدى أفراد الأسرة، والحاجة المادية للأسرة، والضغوط النفسية لأفراد الأسرة، والتاريخ السابق لأفراد الأسرة كضحايا لسوء المعاملة، وتحميل الأطفال مسؤولية الأسرة في سن مبكر، والتسرب من المدرسة، قلة فرص العمل، والتحيز ضد الأقليات، والتصدع الأسري، والأعراف الخاطئة المتعلقة بمعاملة الطفل، والضغوط الحياتية ومتطلبات المعيشة التي لا تستطيع الأسرة تأمينها. بالإضافة إلى دور التقنيات الحديثة واستخدامها السلبي في الترويج لسوء معاملة الطفل، خاصة الجنسية، واستخدام الأطفال لغايات تجارة الجنس بشكل تخيلي، أو فعلي.

سادسا : الخصائص النفسية للفاعلين والضحايا:

تشمل الصفات النفسية للفاعلين لسوء معاملة الطفل معاناتهم أنواعا شتى من الأمراض النفسية مثل عدم القدرة على الحب، والنرجسية (الأنانية أو حب الذات)، الاعتمادية المطلقة، والعدوانية، وعدم النضج، وضعف تقدير الذات، وعدم الاتساق في تكوين الهوية، بالإضافة إلى

عكس الدور (Role Reversal) إذ يرغب الأهل بأن يكون الطفل هو مصدر ومقدم الحب، والراحة والحماية.

اما عن الخصائص الاجتماعية للأسر المسيئة لمعاملة الطفل:

ركزت الدراسات الاجتماعية في موضوع سوء معاملة الطفل على أسباب سوء معاملته، ولقد حولوا الاهتمام من الحالة الانفعالية للفاعل وخصائصه النفسية، كالذكاء إلى الأعراف الاجتماعية، بالإضافة إلى إدخال متغيرات جديدة في دراسة هذا الموضوع وهو المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية للأسرة. كما ركزت الدراسات الاجتماعية على الأسرة، وهي التي تمثل ميكرسوم المجتمع (Microcosm)، حيث تمت معاملة الأسرة كمؤسسة شرعية قانونية تشمل جماعة صغيرة وذات أعراف اجتماعية، وبالتالي فإن الانحراف هو فشل في وظائف الأسرة (Dysfunction)، وما يؤثر في أسرة أو عدد من الأسر يؤثر في نظام الأسرة عامة.

وتتلخص صفات الأسر المسيئة التعامل مع الأطفال في أنها أسر فاشلة في أداء وظائفها، تعرضت لتغيرات كبيرة في حياتها مثل وفاة الأقارب، أو الطلاق، أو المشكلات الجنسية، أو فقدان العمل ... ويبدو عدم قدرة الوالدين على التكيف مع هذه التغيرات، ويطلب الآباء في هذه الأسر الرعاية من أطفالهم، ويعاقبون الطفل عندما لا تتحقق هذه التوقعات. كما أن وجود إعاقة في الأسرة من العوامل المساهمة في سوء المعاملة، وضعف التلاحم الأسري، والطلاق بين الوالدين، والانفصال، والأسرة ذات ولي الأمر الواحد (مثل الأرملة)، وذات حجم أكبر من الأطفال، وذات تاريخ إجرامي . كما أن الفقر من المتغيرات المقترنة بسوء معاملة الطفل وارتفاع مستوى القابلية للانحراف في ثقافة الأسرة.

سابعا : علاج مشكله العنف ضد الاطفال :

١ـ وضع التشريعات التي تحدد مفاهيم سوء معاملة الطفل، وتحدد العقوبات اللازمة لذلك، سواء كانت داخل الأسرة أو خارجها.

٢ـ إيداع الأطفال من الأسر ذات التعديات المتكررة والمشهورة بإساءة معاملة الطفل، وإيداع الأطفال في مؤسسات حكومية آمنة.

٣ـ التركيز على الإرشاد الأسري والتمييز للأسر بين أساليب التربية وما يشمل إساءة معاملة للطفل.

٤ـ معالجة الحالات النفسية داخل الأسرة (الاضطرابات النفسية وحالات العنف ـ إن وجدت ـ والتعديات المتبادلة بين الأزواج ... الخ)، لأنها من أسباب سوء معاملة الطفل.
٥- إلزامية التعليم الإعدادي للأطفال لمنع زجهم في سوق العمل أو سوق الاتجار الجنسي.
٦- وضع التشريعات التي تحرم أو تمنع استخدام الأطفال على الإنترنت لارتكاب أو تسهيل ارتكاب الجرائم، وبالإضافة معاملة الأطفال عامة.
٧- تفعيل الحملات الإعلامية المركزة على حماية الطفولة.

قائمه المراجع

١- البداينة ، ذياب وأبو حجله، همسة، (٢٠٠٥). العلاقة بين الخصائص الشخصية للزوجة ورضاها عن الزواج والعنف ضد الزوجة في قصبة الكرك. مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، م ٢٦، ع ٦، ص ص ٣٧-٨٠
٢- البداينة ، ذياب، والشقور، منال(٢٠٠٩) العلاقة بين الخصائص الشخصية والأسرية وأشكال العنف الأسري لدى طلاب الجامعة أثناء طفولتهم. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب ٢٤، ٨٥-١٣٠. متوافر على: http://www.nauss.edu.sa/Ar/CollegesAndCenters/ResearchesCenter/studiesmagazine/Archive/1430/em_dar_48/Documents/em_dar_48_3.pdf
٣- البداينة، ذياب (٢٠٠١). سوء معاملة الطفل: الضحية المنسية، مجلة الفكر الشرطي، م ١١، ع ١، ١٦٧-٢١٤. http://www.amanjordan.org/downloads/index.php?action=file&id=66
٤- البداينة، ذياب (٢٠١٠أ) تطبيق الأنموذج العام في الوقاية من العنف. ورقة مقدمة في مؤتمر السياسات الاجتماعية للطفولة: الواقع والتحديات، جامعة الشارقة الامارات العربية المتحدة الفترة (١٧-٢٠١٠/٣/١٨)
٥- البداينة، ذياب (٢٠١٠ب) تدابير وقاية الأطفال ضحايا سوء المعاملة وحمايتهم: تطبيق الأنموذج العام في الوقاية من العنف. ورقة مقدمة في الحلقة العلمية الإجراءات الجزائية في حالت إساءة معاملة الطفل وإهماله الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ١٩-٢٢-١٢-٢٠١٠
٦- البداينة، ذياب، (٢٠٠١). سوء معاملة الأطفال : الضحية المنسية، مجلة الفكر الشرطي، مجلد ١١، عدد ١، ص١٦٧ – ٢١٤ .

- البداينة، ذياب، (٢٠٠٤). (الإطار الوطني لحماية الأسرة الأردنية من العنف داخل الأسرة)، المجلس الوطني لشؤون الأسرة، عمان الأردن .

٧- Alekseeva, (2004). On violence Against children in the home. Russian Education and society, , Vol. 46, P16. . Available on http://search.epnet.com/login.aspx

٨- Alister Lamont (2011). Australian Institute of Family Studies, Child abuse and neglect statistics.

٩- Bethea, L., (1999). Primary Prevention of Child Abuse. American Family Physican, 59, 6, 1577-1585

١٠- Blue, S. W. (1981). A Parent Education Program as an Approach toward primary and secondary prevention of Child abuse. A dissertation Submitted in Partial fulfillment of the requirement for the degree of the Doctor

الفصل الثالث

اطفـال الشـوارع وتحقيـق اهـداف التنميـه المسـتدامه

أطفال الشوارع

مقدمة :

تعتبر ظاهرة اطفال الشوراع واحدة من اهم الظواهر الاجتماعية الاخذة في النمو والتزايد ليس فقط في بلدان العالم الثالث بل في بعض الدول الصناعية المتقدمة .

وباستقصاء مدي وجود هذه الظاهرة في المجتمع المصري وحجمها نجد تضارباً في البيانات والاحصاءات ما بين احصاء يقدر عددهم ب (٢) مليون طفل في مصر واخر يقدر عددهم ب (١٦) الف طفل ، وثالث يقدر عددهم بأكثر من (٢٠) الف طفل ، وعلي كل فيمكن اعتبار هذه الاحصاءات المتاحة مؤشرات عامة لوجود الظاهرة وتزايدها واتجاهاتها في مصر .

ولهذه الظاهرة تداعياتها السلبية علي عملية التنمية المستدامة في مصر وما تبنته مصر من اهداف في استراتيجيتها للتنمية المستدامة من قضاء علي الفقر ، وتوفير للتعليم الجيد ، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوظيف لقدرات افرادها في كل مكان في مصر .

وتكمن خطورة هذه الظاهرة فيما يتعرض له هؤلاء الاطفال من استغلال مادي وجسدي وفكري فهؤلاء بمثابة قنابل موقوتة تهدد المجتمع وتهدد امنه ، نظراً لان هؤلاء الاطفال هربوا للشارع بسبب المجتمع بما فيه من اسرة مفككة ، ومدرسة طاردة ، ومن ثم لم يجد هؤلاء سوي الشارع مأوي لهم واندمج هؤلاء في مجتمعات الشارع التي هي عالم اخر له قيمه وقوانينه والتي هي بطبيعة الحال موجهة ضد المجتمع بما يمارسونه من تسول وسرقة واتجار في المخدرات وممارسات سلوكية غير سوية .

وانطلاقا مما سبق ، فلا ينبغي للمجتمع ان يقف موقف المتفرج علي هؤلاء، بل عليه ان يأخذ بأيديهم ، فهم مواطنون صغار اضطرتهم ظروفهم لان يعيشوا عيشة مهمشة بلا رعاية وبلا حماية ، ومن ثم فهؤلاء في حاجة لاحتوائهم ودمجهم في المجتمع المصري ، ومن ثم كانت هذه الدراسة الحالية والتي تطرح رؤية تربوية مقترحة لدمج هؤلاء الاطفال في المجتمع المصري من اجل تحقيق اهداف التنمية المستدامة وتعليمهم التعليم الجيد واشباع حاجاتهم المختلفة وحل مشاكلهم ، نستطيع ان نعد جيلاً صالحاً لان يواجه المستقبل بتحدياته وتطوراته .

لذا كان هناك اهتمام دولي بمرحلة الطفولة والذي بدأ منذ منتصف الاربعينيات ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث انشأت الامم المتحدة منظمتها للطفولة (اليونسيف) في عام ١٩٤٦ ، والتي اصبحت لها دور كبير في عام ١٩٥٣ في مساعدة الاطفال علي مستوي الدول النامية .

وقد بدأ الاهتمام المجتمعي الدولي المكثف بقضايا الطفولة منذ منتصف القرن العشرين ، بعد ان تعددت المشكلات الي يتعرض لها الاطفال في انحاء العالم .

وتعد ظاهرة اطفال الشوارع من المشكلات ومن اهم الظواهر الاجتماعية التي يعاني منها العديد من بلدان العالم ، النامي منها والمتقدم ، وان كانت هذه الظاهرة تتضاعف اكثر في العالم النامي ، ولذلك تحركت الجهود الدولية لمواجهة هذه المشكلة بواسطة منظمات دولية مثل منظمة اليونسيف ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة شاليد هوب في بريطانيا ، ومنظمة اطفال الشوارع الدولية في كندا ، ومنظمة اليونسكو ، ومنظمة الشباب العالمية ، منظمة تشايلد هوم الامريكية ، ومنظمة الرؤية العالمية بانجلترا ، ومنظمة اوكسفام ببريطانيا ، وقد شهدت الفترة الاخيرة اهتماماً عربياً بمشكلات الطفولة ، وتمثل هذا الاهتمام بإقامة العديد من المؤتمرات وورش العمل والتي اثمرت خططاُ استراتيجية للعناية بالاطفال ورعايتهم ، ومن هذه المؤتمرات : المؤتمر العلمي الثاني لجمعية احباء الطفولة والذي عقد بالقاهرة تحت عنوان " اطفال في ظروف صعبة" عام ٢٠٠٠ ، ومن ورش العمل ما قام به المجلس العربي للطفولة والتنمية بالقاهرة تحت عنوان " التصدي لظاهرة اطفال الشوارع عربياً " ، ويعد المجلس العربي للطفولة والتنمية من المنظمات العربية التي اخذت علي عاتقها الدعم الفني والمادي للدول العربية التي تنتشر بها ظاهرة اطفال الشوارع ، وقد تبني المجلس مشروعاً عربياً لحماية اطفال الشوارع في العالم العربي .

ومن الدول العربية التي شاركت في هذا المشروع وكان لها المزيد من الاهتمام بالطفولة ورعايتها " مصر " والتي نص دستورها لعام ١٩٧١ علي ان الدولة تكفل حماية الامومة والطفولة (دستور جمهورية مصر العربية مادة ١٠) ، واعلنت الدولة المصرية ان ١٩٨٩-١٩٩٩ هو بداية

العقد الاول لحماية الطفل المصري ورعايته ، وهو ٢٠٠٠- ٢٠١٠ هو العقد الثاني لحماية الطفل المصري ورعايته ، وفي عام ١٩٨٨ صدر قرار ٥٤ المعدل بقرار رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٨٩ بأنشاء المجلس القومي للطفولة والامومة بمصر ، ليتولي هذا المجلس وضع مشروعات الخطط القومية والسياسة العامة للطفولة والامومة في مصر ، ولم تتوقف المبادرات الاصلاحية في مصر في مجال رعاية الطفولة والامومة علي المبادرات الحكومية ، بل حملت الجمعيات الاهلية - مثل الجمعية المصرية لرعاية الطفل وجمعية الاسر المنتجة - علي عاتقها مهمة دعم الاسر الفقيرة من خلال تقديم القروض الميسرة لها لتنفيذ بعض المشروعات التي تدر ربحاً علي الاسرة وتحسن من مستوي معيشتها ، ومن جهود الدولة المصرية الاصلاحية كذلك في مجال الطفولة والامومة ما قامت به وزارة التضامن بالتعاون مع صندوق تحيا مصر ، بتبني استراتيجية مشروع اطفال بلا مأوي ، من خلال تمويل (١٦٤) مليون جنيه ، منهم (١١٤) مليون جنيه من الصندوق ، و (٥٠) مليون جنيه من دعم وإعانات جمعيات التضامن الاجتماعي .

واضاف مسئولون عن مشروع اطفال بلا مأوي ، بأنه تم تخصيص (١٧) اتوبيس يجوبون في المحافظات للبحث عن اطفال الشوارع ، وتوفير خط ساخن للاتصال بالمشروع في حال وجود طفل بلا مأوي ، واستطاع المشروع التعامل مع اكثر من (١٠) الآف طفل و (٥٠٠) طفل في غضون سنة ، منهم (٦٤٥) طفل تم دمجهم في المجتمع ، وعلي الرغم من الجهود التي تبذلها مصر في مجال الامومة والطفولة ، فأن ظاهرة مثل ظاهرة اطفال الشوارع ما زالت تنتشر في المجتمع المصري ، ولادراك حجم الظاهرة في المجتمع المصري فإن القاهرة الكبري وحدها يعيش فيها (٢.٥) مليون طفل يعيشون تحت خط الفقر ويشكلون مصدراً خصباً لإفراز ظاهرة اطفال الشوارع ، ومع ان الدولة بدأت تتعامل مع هذه الظاهرة في القاهرة الكبري منذ ١٩٩٣ من خلال اختيار وتدريب المتخصصين للعمل بالشارع للتعرف علي اطفال الشوارع وظروف حياتهم وتجميع معلومات عن المناطق التي يترددون عليها الإ ان الظاهرة مازلت قائمة لوجود اسبابها والعوامل التي تؤدي اليها في المجتمع المصري ، فعدد اطفال الشوارع طبقاً لاحدث الاحصائيات لوزارة

التضامن الاجتماعي اكثر من (٢٠) الف طفل يعيشون في مصر بلا مأوي ، وهؤلاء بمثابة قنابل موقوتة وارضاً خصبة للافكار الهدامة والمتطرفة في ظل فقدانهم للانتماء الوطني ، وتعتبر اكثر المحافظات ايواء لاطفال الشوارع في مصر عشرة محافظات (القاهرة ، الجيزة ، القليوبية ، الاسكندرية ، الشرقية ، المنوفية ، السويس ، بني سويف ، المنيا ، اسيوط) ويوجد بهذه المحافظات (١٣) الف طفل مشرد .
وتعدد العوامل التي تسهم في تفاقم هذه الظاهرة وتفشيها وانتشارها في المجتمع المصري ما بين عوامل اجتماعية واقتصادية واسرية وتعليمية ، ففي ظاهرة انخفاض المستوي المعيشي والاقتصادي للمواطن المصري ، وارتفاع معدلات البطالة ، وكبر عدد افراد الاسرة واحتياجاتها لان يعمل اطفالها ، وفي ظل نمو العشوائيات التي هي من البؤر الاساسية المفرزة والمستقبلية لاطفال الشوارع وفي ظل التفكك الاسري ، وتخلي الاسرة عن واجباتها ، وكذلك تخلي المدرسة عن احتوائها لتلاميذها وما يسودها من مشكلات ونقص في الخدمات وسوء في المعاملة من المعلم للتلميذ ، كل ذلك اسهم في خروج مجموعة من اطفالنا للشارع ، فاتخذوه سكناً ومأوي يعيشون فيه ويمارسون فيه انشطتهم في مجتمع اخر منفصل عن المجتمع الاكبر الذي يعيشون فيه وهو مصر ، وبناءاً علي ما سبق فإن ترك هذه الفئة المهمشة من اطفال الشوارع دون دمجهم في المجتمع المصري سيمثل خطورة علي المجتمع وعلي مسيرة التنمية المستدامة فيه ، وذلك في ظل تزايد هؤلاء في المجتمع المصري حيث تشير الدراسات السابقة الي ان اقل التقديرات لاعدادهم تصل الي (١٦) الف طفل ، وهذا مؤشر واضح الي اننا امام مشكلة حقيقية تستحق الوقوف امامها ودراستها في اطار الحق الانساني وما كفله الدستور لهؤلاء من حقوق ، وفي اطار استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠ فهؤلاء الاطفال ان لم نساعدهم ونأخذ بأيديهم فإنهم سيكونون ألعوبة في يد ايدي العصابات وسيقومون بأنشطة غير مشروعة ضد المجتمع الذي يعيشون فيه ، وسيكونون فريسة سهلة يتم توظيفها في الاعمال الاجرامية والارهابية ، هذا فضلاً عن تعرضهم للأمراض واستغلالهم الجنسي من قبل العصابات او المارة من البالغين في الشارع .

أولاً : مفهوم اطفال الشوارع :

تعد ظاهرة اطفال الشوارع ظاهرة عالمية ، ذات جذور تاريخية بعيدة لها صلة بتطور المجتمع البشري وتناقضاته ، فالظروف الحياتية والمعيشية ، والنزاعات المسلحة الداخلية ، والحروب العالمية كان لها دور في انتشار ظاهرة اطفال الشوارع عالمياً ومحلياً .

كما تعد مشكلة اطفال الشوارع من المشكلات التي يتزايد حجمها في مختلف البلاد العربية ، ولا توجد احصاءات دقيقة حول حجم هذه المشكلة ، كما ان التشريعات المتعلقة بأطفال الشوارع في البلاد العربية تعد مشكلة في حد ذاتها من حيث كونها تسمح للشرطة بالقبض على الاطفال المتشردين حتي ولو لم يرتكبوا جرائم تستدعي القبض عليهم ، وتصنف القوانين اي طفل يتسول في الشارع او ترك بيت اسرته متشرداً وتعرضه لقانون العقوبات ، كذلك هناك نقص في الكوادر المؤهلة من الاخصائيين الاجتماعيين و النفسيين والذين يمكن ان يتعاملوا بمهارة ونجاح مع اطفال الشوارع بالاضافة الي النظرة السلبية تجاه اطفال الشوارع علي كافة المستويات ، بوصفهم مجرمين وهو ما يتطابق مع الفهم القانوني لوضعهم وصورتهم في الاعلام العام .

وتعد مصر من الدول العربية التي تظهر بها مشكلة اطفال الشوارع ، وكانت بدايات ظهور مصطلح اطفال الشوارع في مصر منذ الثمانينيات وعلي الرغم من شيوع هذا المصطلح الا انه حتي الان لا يوجد له تعريف محدد ومتفق عليه ، ولكن لا يختلف احد في ان اطفال الشوارع هم فئة من الفئات المهمشة ، اذ تتفق اوضاعهم وظروفهم وانشطتهم مع الفئات المهمشة ، ويقومون بأعمال غالباً ما تكون متدنية وغير ماهرة مقابل اجور منخفضة ، ولا يحصلون علي حقهم في الرعاية والحماية الاجتماعية . ومن اكثر التعريفات المشهورة لأطفال الشوارع التعريف الذي يصنف اطفال الشوارع الي فئتين : الفئة الاولي ، وهي الاكبر حجماً ، فهي فئة الاطفال الذين يعملون بالشارع " اطفال في الشارع " اثناء النهار ويعودون الي اسرهم في الليل ، اما الفئة الثانية ، فتتكون من " اطفال من الشارع " وهم اطفال وشباب يعملون ويعيشون في الشارع ويحتفظون بروابط ضئيلة مع اسرهم ، ولكنهم يعيشون في المقام الاول معتمدين علي انفسهم ، وهذا التصنيف يراه البعض غير دقيق لأطفال

الشوارع ؛ لأنه برغم من ان لدي معظم اطفال الشوارع منازل واسر يعودون اليها في فترات متقطعة الا ان الامر ينتهي بكثير منهم للعيش في الشارع معظم الوقت ، وعليه فأطفال الشوارع هم الأطفال الذين يقضون معظم اوقاتهم في الشارع او الاماكن العامة ويشمل هؤلاء : الاطفال الذين يعملون ويعيشون في الشارع وليس لديهم تواصل مع عائلاتهم والأطفال الذين يعملون ثم يرجعون لعائلاتهم .

ومن التعريفات التي تتفق مع وجهة النظر السابقة في ان اطفال الشوارع يشملون من لديهم مأوي اسري ومن مأواهم الشارع ، تعريف (عامر ، ٢٠٠٠ ، ٣٨٧) حيث يعرف اطفال الشوارع بأنهم هم الاطفال المحرومون من الرعاية والحماية ، والذين قد يكون لبعضهم علاقة بأسرهم لكنهم يعانون من مشاكل اسرية ، وليس لكثير منهم مأوي سوي الشارع ، ويعمل بعضهم في اعمال هامشية ، ويتعرضون لضغوط نفسية وللانحراف ، ويخشي الكثير من الناس التعامل معهم .

وتعريف (Gupta، ١١١ ، ٢٠١٦) : حيث يري أن أطفال الشوارع مصطلح يطلق علي الأطفال الذين يعملون بالشارع ثم يعودون لعائلاتهم للمبيت ، وكذلك الاطفال بلا مأوي والذين يعملون ويبيتون بالشارع .

ويعرف كل من (Hong and ohno) أطفال الشوارع بأنهم اطفال تقل اعمارهم عن (١٨) عاماً ، ويكسبون المال من خلال الأنشطة غير الرسمية القائمة علي المكوث في الشوارع مثل التسول ، وتلميع الاحذية والسرقة ، وحمل الحقائب ، ومصطلح اطفال الشوارع يشمل الاطفال الذين فروا من المنزل وليس لديهم عائل ، او الذين ينامون في الشوارع مع اسرهم او الذين لديهم اسر ولكنهم ينزلون للشارع لممارسة اعمال خطيرة كبيع المخدرات وممارسة الجنس .

ومن الباحثين من يصنف اطفال الشوارع تحت ثلاثة انماط من العلاقات الاسرية :

١ - أطفال لهم علاقة بأسرهم ويعودون للمبيت يومياً .

٢ - أطفال اتصالهم ضعيف بأسرهم ، يذهبون إليهم كل فترة وفترة .

٣ - أطفال انقطعت صلتهم بأسرهم ، إما لفقدانهم بالموت او انفصال الوالدين او لهجرهم المنزل .

وقامت الامم المتحدة بصياغة تعريف لأطفال الشوارع علي انهم " اي بنت او ولد اصبح الشارع مسكنه / مسكنها او مصدر الرزق الاساسي له ، والذين لا تتوافر لهم الحماية المناسبة او التوجيه من قبل بالغين مسئولين ، وهذا التعريف يشمل الفئات المختلفة من الاطفال الذين يعيشون احياناً في الشارع ، والأطفال الهاربين من اسرهم ، ويتفق مع هذا التعريف (ناصر و خالد) حيث تعرف هذه الدراسة اطفال الشوارع بأنهم هم الأطفال الذين يعيشون او يقضون قدراً كبيراً من وقتهم في الشارع ، واصبح الشارع لهم يمثل مصدراً للرزق ، وفي ذات الوقت هم غير خاضعين للإشراف او الحماية او الرعاية الكافية من قبل بعض الاشخاص البالغين المسئولين .

وتبعاً لاستراتيجية المجلس العربي للطفولة والتنمية فإن طفل الشارع هو : ذلك الطفل الذي لم يستطع القائمون علي امره إشباع حاجاته الاساسية البدنية والنفسية والثقافية كنتاج لواقع اجتماعي واقتصادي وسياسي مما دفع به للعيش في الشارع ، اما قهراً للعمل لإشباع احتياجاته الأساسية وحاجات اسرتة ، وإما هرباً من وضع لم يعد يطيق البقاء فيه ، وهو بذلك يتعرض للخطر والاستغلال والعنف والحرمان من اشكال الرعاية والحماية ومن الحقوق الاساسية كافة .

واطفال الشوارع من وجهة نظر القانون المصري هم الذين يتواجدون في الشارع لأوقات طويلة يزاولون اعمال هامشية ، واذا حل الليل عليهم يبيتون في مأوي غير محدد او منتظم ، ومن ثم فهم اكثر الافراد استعداداً لارتكاب الجرائم والانحراف . ويمكن من خلال ما تم عرضه من تعريفات سابقة لأطفال الشوارع تعريفهم بأنهم فئة من الفئات المهمشة في المجتمع ، حرموا من حقوقهم الانسانية وحاجاتهم الاساسية في الصحة والتعليم والمسكن المناسب والاسرة الراعية لهم ، والعمل المناسب والرعاية المجتمعية ، ويتخذ معظمهم من الشارع مأوي له يمارسون فيه انواعاً مختلفة من الانشطة الاجتماعية والاقتصادية والترفيهية من خلال ما يسمي بمجتمعات الشوارع ، ومجتمعات الشوارع " هم من يسكنون الشوارع ، وهم يمثلون عالماً قد انفصل عن المجتمع الأصلي ، ويعيشون خارج القواعد الأجتماعية المسموح بها ، فهم يمثلون الخارجون عن القانون ، والهاربون والمتعطلون ، والمشردين ، وهؤلاء اصبح موطنهم

الأصلي الشارع يمارسون فيه جميع أنشطتهم ويتشاركون فيه افراحهم والآمهم "

ثانياً : سمات اطفال الشوارع :

هناك مجموعة من السمات لأطفال الشوارع ينبغي مراعاتها ومعرفتها عند التعامل مع هذه الفئة التي كان المجتمع سبباً في تهميشها ، خاصة اذا ما أراد المجتمع أن يصحح مساره ويدمجهم فيه مرة ثانية . وتتمثل اهم هذه السمات في التالي :

- هم أطفال حرموا من الحب والحنان والعطف الأسري .
- متطلعون دائماً لتحقيق أحلامهم بغض النظر عن مشروعيتها في المجتمع .
- لديهم الرغبة الدائمة في التملك والظهور .
- يعانون من الأحساس بالعدوانية ولديهم الرغبة في الانتقام ممن كانوا السبب في وجودهم بالشارع .
- يتزايد لديهم القلق وعدم العور بالأمن النفسي والحماية .
- لديهم لامبالاة بالأعراف والتقاليد والقانون .
- يعانون من الأضطرابات الانفعالية والسلوكية .
- لديهم نظرة تشاؤمية نحو الناس والحياة .
- يضعف لديهم الانتماء ، وهم ناقمون علي المجتمع .
- هم أطفال مهمشون ، ينتمون غالباً لأسر ذات مستوي اقتصادي وتعليمي متدن.
- مستوي تعليهم متدن ، ونسبة الامية مرتفعة لديهم ، فغالبيتهم لم يكمل المرحلة الابتدائية .
- كثيراً ما يتغيبون عن المدرسة ، ومعظهم منخفض التحصيل ويعاني من صعوبات في القدرات والتعبيرات اللغوية .

ثالثاً : حجم ظاهرة أطفال الشوارع عربياً وعالمياً :

تعد ظاهرة اطفال الشوارع من أهم الظواهر الاجتماعية التي يعاني منها العديد من بلدان العالم ، النامي منها والمتقدم ، وان كانت هذه الظاهرة تتضاعف اكثر في العالم النامي ، وتنتشر هذه الظاهرة في بلدان العالم العربي ، وكذلك بلدان قارة افريقيا وآسيا وأمريكا الشمالية والجنوبية و أوروبا ، ومن ثم فهي ظاهرة يعاني منها كل شعوب العالم ، ويصل عدد

أطفال الشوارع علي مستوي العالم الي (١٠٠) مليون طفل . ومن الباحثين من يقدرهم بحوالي (٢٥٠) مليون طفل ، وعلي المستوي العربي يصل عددهم (١٠) مليون طفل .

_ حجم ظاهرة أطفال الشوارع في مصر :

فيما يتعلق بعدد اطفال الشوارع في مصر ، فهناك تضارب في البيانات والإحصاءات ، نظراً لتداخل المفاهيم والتعريفات حول من هم أطفال الشوارع ؟ فمن الصعوبة حصر الحجم الفعلي لأطفال الشوارع او تقديره أحصائياً نظراً لاعتبارات عديدة منها : انتشار الأطفال المشردين في أماكن عديدة ، ومع ذلك فيمكن اعتبار الإحصاءات المتاحة مؤشرات عامة تسهم في فهم حجم الظاهرة واتجاهاتها في مصر اذ يقدر البعض عدد اطفال الشوارع في مصر بنحو(٢) مليون طفل والبعض يقدره بنحو(٣) مليون طفل يعيشون على الارصفه ومحطات السكك الحديديه واسفل الكباري وفي الاماكن العشوائيه والخربه بينما اعلن مسؤولون من المركز القومى للبحوث الجنائيه والاجتماعيه ان عدد اطفال الشوارع بلغ حوالي(١٦) الف طفل وفي احصاء لوزاره التضامن الاجتماعي لاطفال الشوارع على مستوى الجمهوريه اظهرت النتائج ان هناك اكثر من (٢٠) الف طفل يعيشون في مصر بلا مأوي و هؤلاء يعتبرون بمثابه قنابل موقوته وارض خصبة لأفكار والجماعات المتطرفه في ظل فقدانهم الانتماء الوطني وتعتبر اكثر المحافظات ايواء لاطفال الشوارع ١٠ محافظات (القاهره ، الجيزه ، القليوبيه ، الاسكندريه ، الشرقيه ، المنوفيه السويس ، بني سويف ، المنيا ، اسيوط)

وتضم هذه المحافظات(١٣) الف طفل مشرد وفي احدى الدراسات والتي هدفت الدراسه الى التعرف خصائص اطفال الشوارع في احياء القاهره كان من اهم نتائجها

_ ان الذكور يشكلون نسبه ٨٥ % من اطفال الشوارع بالقاهره

- يوجد نسبه ٨٦ % من اطفال الشوارع بالعينة لم يستفيدوا من اي جمعيه او منظمه غير حكوميه

- يواجه اطفال الشوارع خاصه الفتيات كثيرا من المخاطر كالاعتداء الجنسي البدني

_ معظم اطفال الشوارع في العينه محرومون من التعليم الاساسي في حوالي ٢٧ % من اطفال الشوارع في عينه الدراسه هم كانوا يذهبون للمدرسه اما النسبه الباقيه فمنهم لم يذهب للمدرسه مطلقا ٢٨% ومنهم من ذهب وانقطع عن الذهاب للمدرسه ٤٤ %

- حوالي ٦٤ % من اطفال الشوارع في عينه الدراسه يقضون غالبيه وقتهم بالشارع وهؤلاء يقيمون في الشارع او في بعض الاماكن مع اصحابهم

- تتمثل انشطه اطفال الشوارع كما في العينه في التسول وغسيل السيارات والبيع في الشوارع

- يعاني ١٦% من هؤلاء الاطفال من مشاكل صحيه مزمنه (امراض الجهاز التنفسي ، امراض جلديه)

- والمتأمل في حجم ظاهره اطفال الشوارع واتجاهاتها في مصر طبقا لاحصاءات السابقه ولو اخترنا على اقل تقدير ان عدد هؤلاء الاطفال حوالي(١٦) الف الطفل ، يدرك خطوره الموقف و اننا امام مشكله حقيقيه من الممكن ان تكون احد المعوقات الرئيسيه امام الدوله في سبيل تحقيقها لأهداف التنميه المستدامه .

رابعاً : الاثار والمخاطر التي واجهها اطفال الشوارع بناء على اتخاذهم الشارع مأوى لهم :

في ظل غياب السياسه الاصلاحيه التاهيليه الشامله للاطفال الذين يعانون من ظروف صعبه و ضعف الموارد اللازمه لاعاده تأهيلهم وتمكينهم من حقوقهم المجتمعيه التي نص عليها القانون والنظرة المشوهه والقاصرة لهذه الفئه المهمشة من الاطفال ، فان هؤلاء الاطفال يعانون من مخاطر ومشكلات تواجههم بسبب تواجدهم المستمر في الشارع وعدم وجود ماوى لهم ومن هذه المخاطر والمشكلات :

_ تشرب هؤلاء الاطفال ثقافه الشارع بما فيها من قيم متناقضه فالتضامن مع الجماعه لا يمنع قيمه المصلحه الذاتيه وتبادل المشاعر العميقه ليست بديلا عن ممارسه العنف الشديد

- انتشار ممارسه العنف حتى مع بعضهم البعض نحو ٣٠٪ من اصاباتهم البدنيه بسبب الاعتداءات من قبل الزملاء في الشارع

- التعرض للامراض وضعف الصحه البدنيه بسبب الاصابه بامراض

(كالانيميا والملاريا والتسمم الغذائي)
- الاستغلال الجنسي للاطفال من قبل العصابات او الماره من البالغين غير الاسوياء في الشارع وتؤدي هذه الممارسات الجنسيه الى التعرض الاطفال للاصابه بالعديد من المخاطر الصحيه و الامراض النفسيه والتناسليه بالاضافه الى حالات الحمل الغير شرعي .
- استغلال العصابات لهم كفريسة سهله يتم توظيفها في الاعمال الاجراميه والارهابيه .
- التسرب من التعليم والانقطاع عنها في وقت مبكر من مما يؤدي لانتشار الاميه بين اوساط هؤلاء الاطفال من المهمشين .
- ولعل اكبر هذه المخاطر من وجهه نظر الباحث هو الانقطاع عن التعليم لان الاميه والجهل هما سلاح العناصر الهدامه في المجتمع من عصابات وعناصر متطرفه وكذلك هم طريق الامراض وممارسه العنف ومن ثم فان سد هذا الباب ومحاربه التسرب من التعليم والانقطاع عنه يعد من الامور الناجحه لمحاصرة ما سبق من مخاطر ويؤكد ذلك نتائج الدراسه على اطفال الشوارع بالهند والتي توصلت الى وجود علاقه مباشره بين التسرب من التعليم وزياده نسبه اطفال الشوارع والاطفال العاملين في الهند .

خامساً - العوامل التي ادت الى ظهور ظاهره اطفال الشوارع وانتشارها فى المجتمع المصرى :

تعد ظاهره اطفال الشوارع من الظواهر الخطيره التي تهدد امن وسلامه المجتمع المصري ، وتكمن خطورتها في شعور هؤلاء الاطفال بالحرمان والنبذ من قبل المجتمع، وتتنامي هذه الظاهره في مصر بدرجه تنذر بالخطر ؛ مما يستلزم الاهتمام بمواجهتها على المستوى القومى و تتعدد الاسباب والعوامل المساهمه في ظهور و تضخم ظاهره اطفال الشوارع في مصر ما بين عوامل اجتماعيه واقتصاديه واسريه وتعليميه، وهذا ما يمكن بيانه فيما يلي بشيء من التفصيل :

١- العوامل الاجتماعيه والاقتصاديه :

ففي ظل انخفاض المستوى المعيشي والاقتصادي للمواطن المصري، وارتفاع معدلات البطاله في المجتمع، فان الاسره المصريه قد تدفع ابنائها

الخروج للشارع لكسب العيش والحصول على دخل اضافي لها ، وقد يهرب الطفل للشارع فلا يعود لاسرته بسبب الظروف الاقتصاديه الطاحنه للاسره في ظل تزايد عدد افرادها

وتسهم الهجره من الريف الى المدينه كذلك في تفاقم ظاهره اطفال الشوارع ؛ حيث لا يتوافر للمهاجرين فرص للعمل مناسبه، مما يجعلهم يتوجهون للشارع هم واطفالهم ومن بين العوامل الاجتماعيه المؤثره في انتشار ظاهره اطفال الشوارع، نمو العشوائيات وانتشارها ، وتعتبر العشوائيات من البؤر الاساسيه المفرزه والمستقبله لاطفال الشوارع ، غالبيه هؤلاء الاطفال يولدون ويعيشون في هذه الاماكن ، والتي يتواجد فيها نسبه كبيره من السكان من ذوي الدخل المنخفض ، و تتكدس فيها الاسر في مسكن واحد ، و ينخفض فيها مستوى الحاله التعليميه والثقافيه ، ويرتفع فيها معدل الجريمه وتشغل المجتمعات العشوائيه

(٣٤٤) كم مربع من مساحه مصر ويقطنها ١١.٥٦ مليون نسمه، وهي في تزايد مستمر .

وتبعا لما سبق فان الوضع الاقتصادي للاسره واحتياجها للدعم المادي والوظائف الغير منتظمه للاباء وبقاء الامهات بلا عمل في ظل تزايد عدد افراد الاسره فان ذلك كله يساهم في انتشار ظاهره اطفال الشوارع.

٢ - العوامل الاسريه :

تتعدد العوامل الاسريه التي يتعرض لها الطفل بالاسرة وتدفعه للهروب الى الشارع والمعيشه فيه فهناك ما يتصل بحجم الاسره وتزايد عدد افرادها والذي يؤثر تاثيرا كبيرا على عمليه التنشئه الاجتماعيه وحجم الرعايه الوالديه ، الاسره الكبيره الحجم غالبا ما تتميز بانخفاض المستوى الاقتصادي والاجتماعي لاعضائها بما يؤثر على قدرتها على اشباع احتياجاتهم ويجعل ابنائها فريسه سهله للتوجه الى الشارع وهناك عوامل اسرية اخرى تتعلق بظروف الاوضاع الاسريه كانفصال الوالدين واهمالهم لابنائهم وعدم اكتراثهم بتصرفاتهم كما ان معامله الوالدين لابنائهم معامل قائمة على العنف والقسوة والاهمال والحرمان من الاشباعات الاساسيه احد الاسباب الرئيسيه لظاهره اطفال الشوارع

وبناء على ما سبق فان الطفل في اسرته يحتاج الى رعايه والديه وما لم تتحقق هذه الرعايه بسبب انفصال الوالدين او غياب دور الاب في الاسره

بسبب الوفاه او السجن او الانفصال او المرض او الزواج من زوجه اخرى فان الطفل مآله في اغلب الاحوال الى الشارع حيث يترك المنزل ليبحث عن بديل لاسرته

ومن واقع احدث الدراسات الميدانيه لاطفال الشوارع في القاهره الكبرى ومن واقع اجابات اطفال الشوارع عن اهم الاسباب التي دفعتهم للشارع تبين ان الاسره تعد من اهم العوامل التي تدفع الاطفال للشارع فالوالدان اللذان يمارسان العنف في المنزل ضد اطفالهم (ضرب مبرح ، وحرق وكي بالنار او الكهرباء) والاسره التي يتعاطي الوالدان او احدهما المخدرات والمكيفات و يرغمون الطفل النزول للشارع للتسول للحصول على المال والاسره التي تترك ابنائها فريسه سهله لاصدقاء بسبب تدليلها الزائد لابناءها او الثقه الزائده مما يجعل الاطفال يعتادون حياه الشارع ويفضلونها على ما سواها فكل هؤلاء شاركوا في طرد اطفالهم الى الشارع وما ترتب على ذلك من انحرافات سلوكية واخلاقيه ولعل مما سبق يؤكد على الدور الذي من الممكن ان تقوم به الاسره في احتضان ابنائها واحتوائهم وحل مشكلاتهم وتذليل العقبات التي تقابلهم لان الابناء حين يشعرون بغياب دور الاسره فانهم يبحثون عن بديل اخر وربما كان هذا البديل الشارع وقرناء السوء.

٣ - عوامل تعليميه:

اصبحت المدارس عنصر طرد لكثير من الاطفال بدلا من ان تكون عنصر جذب لهم تعوضهم عما يفتقدونه في اسرهم وتعاني العمليه التعليميه في كافه مراحلها قصورا واضحا فى المجتمع المصرى ومن مظاهر هذا القصور ارتفاع الكثافه الطلابيه في الفصول مع نقص الامكانيات الماديه والبشريه وانخفاض مستوى الاداء بالاضافه الى سوء العلاقه القائمه بين التلميذ والمعلم حيث يعامل المعلم تلميذه بقسوه مما يجعل الطفل يكره المدرسه والمدرسين و يؤدي به ذلك للتعثر في دراسته مما يدفعه للتسرب من التعليم وترك المدرسه

وقد اظهرت نتائج العديد من الدراسات التي اجريت على اطفال الشوارع في مصر بدعم من مكتب الامم المتحده المعني بالمخدرات والجريمه و برنامج الغذاء العالمي ان ٧٠% من اطفال الشوارع هم متسربون من المدرسه بينما لم يلتحق الباقون اصلا بالمدرسه ولعل من اهم دوافع

لتسرب الاطفال -خلاف مما سبق ذكره _ عدم قدره الطفل على الجمع بين التعليم وعمله لمساعده الاسره في ظل عدم قدره الاسره على توفير احتياجات اطفالها من التعليم مع ضعف قدره التعليم على احداث حراك اجتماعي في المجتمع مما يفقد قيمته للفرد والمجتمع فضلا عن تخلي الدوله عن سياسات تعيين الخريجين ولا علل كذلك من العوامل التي تسهم في التسرب من التعليم عدم المتابعه الشهاده من المدرسه للطفل عندما يتغيب من المدرسه كما ان هناك عدم التنسيق بين المدرسه والاسره في متابعه حضور الطفل و غيابه من المدرسه .

وتشير الاحصاءات الي ان اعداد المتسربين من التعليم من سن (٦-٢٠) سنه ، يصل الي (١.١٢٢) مليون متسرب منهم (٣٢١.٨) الف طفل تركوا المدرسة من المرحلة الابتدائية ، و (٤٥١.٦) الف من المرحلة الاعدادية ، و (٣٩٤) الف متسربون من المرحلة الثانوية ، وغالبية المتسربين من التلاميذ يتركزون في محافظتي الجيزة وسوهاج ، كما تشير نتائج تعداد مصر ٢٠١٧ ، الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، ان اعداد المتسربين من التعليم من سن (٦-٢٠)سنة والبالغ عددهم (١.١٢٢) مليون متسرب ، يمكن تصنيفهم تبعاً لأسباب التسرب الي النسب التالية ، فهناك ٣٧.٢ % منهم تسربوا من التعليم بسبب عدم رغبتهم في التعليم ، و ١٨.٩ % تسربوا بسبب الظروف المالية للأسرة ، و (٩.٢) تسربوا بسبب تكرار رسوبهم في المدرسة ، و ٥.٢% تسربوا بسبب صعوبة الوصول الي للمدرسة ، بالأضافة لاسباب اخري احتلت نسباً ضئيلة ، مثل الزواج والاعاقة ، ووفاة احد الوالدين .

سادساً - بعض التجارب الرائدة في التصدي لظاهرة اطفال الشوارع ودمجهم في المجتمع " عربياً و دولياً " :

أ - على المستوي العربى :

يوجد علي المستوي العربي تجارب رائدة يمكن الاستفادة منها في وضع الرؤية المقترحة للدراسة ، ومن هذه التجارب : تجربة المجلس العربي للطفولة والتنمية ، وتجربة المغرب ، تجربة الاردن ، ويمكن فيما يلي بيان هذه التجارب بشئ من التفصيل :

- تجربة المجلس العربي للطفولة والتنمية :

في إطار مشروع حماية اطفال الشوارع والذي يشرف عليه المجلس العربي للطفولة والتنمية ، تم انتاج برامج تلفزيونية واذاعية وافلام وثائقية توضح وضع اطفال الشوارع وتمت الاستعانة بالشخصيات الرياضية المحببة للناس للتغيير من النظرة السلبية عن اطفال الشوارع ، كما تم عمل لقاءات مع الاعلاميين للمساعدة في تغيير هذه الصورة .

- تجربة المغرب :

ارتكزت خطة العمل لأدماج اطفال الشوارع في المجتمع المغربي علي مجموعة من المسلمات كان من اهمها :

* ضرورة تنسيق الجهود وتقسيم المهام وفق منظور شمولي وتكاملي تلعب فيه الدولة دوراً كاملاً للتصدي لظاهرة اطفال الشوارع الي جانب الجمعيات المهتمة بالطفولة ، والمنظمات الدولية والاقليمية ، وقد اكدت دراسة ان هناك جهوداً حكومية بالمغرب لمواجهة الظاهرة من خلال المرصد الوطني للطفولة ، وهناك جهود للجمعيات الاهلية مثل جمعية بيتي ، وجمعية فرح ، وتعمل هذه الجمعيات علي توفير مأوي مؤقت لهؤلاء الاطفال ، بالأضافة الي ما تقدمه من خدمات تعليمية من خلال " معلمي الشارع "

* طرح الحلول لظاهرة اطفال الشوارع لابد وان يراعي البعد الوقائي والبعد العلاجي معا .

* تحسين اوضاع هؤلاء الاطفال مرهون بتحسين اوضاع اسرهم ، وتوفير رعاية اجتماعية مؤسسية للمحرومين من اسرهم .

* إعطاء الاولوية للأطفال الذين يتركزون في المناطق والاحياء الفقيرة .

كما نصت خطة العمل لأدماج اطفال الشوارع في المجتمع المغربي علي مجموعة من الاليات كان اهمها :

- إنشاء بنك للمعلومات والمشاريع والأبحاث الخاصة بالطفولة .
- تشجيع الأبحاث الجامعية المهتمة بهذه الفئة المهمشة من الاطفال. - إنشاء مراكز متخصصة لأستقبال اطفال الشوارع من الجهات التي تستفحل وتنتشر فيها الظاهرة .
- الحد من التسرب المدرسي ، والتكوين المهني لهؤلاء المتسربين .

- توفير الموارد البشرية والمالية والتقنية اللازمة للتصدي لظاهرة أطفال الشوارع .
- عمل برامج وخدمات اجتماعية متنوعة لاستيعاب ودمج اطفال الشوارع في المجتمع ، وتتمثل اهم هذه البرامج في : برامج الرعاية الاجتماعية والصحية (تلبية الاحتياجات الاساسية من مأكل ومشرب وملبس وعلاج) وبرامج التأهيل والتكوين (محو الامية ، التكوين المهني) ، وبرامج تربوية وترفيهية (تربية دينية وخلقية ، أنشطة فنية ورياضية ، توعية صحية) ، وبرامج موجهة لأسر أطفال الشوارع لتحسين أوضاعهم وتوعيتهم .

- تجربة الاردن :

وفي دراسة عن اطفال الشوارع في الاردن ، رصدت الدراسة مجموعة من البرامج والحملات الموجهة لأطفال الشوارع بالأردن والتي منها :
برامج الرقابة والتفتيش علي الأطفال المتسولين من قبل وزارة التنمية والأمن العام .
برامج تحسين المستويات المعيشية للأسر الفقيرة ، من خلال تقديم القروض الزراعية من الدولة ، وكذلك من خلال الجمعيات الخيرية والتي تسهم بنصيب كبير في توفير الدعم المادي خاصة لأسر الاطفال غير الأردنيين ، والذين لا تنطبق عليهم شروط صندوق المعونة الوطنية .
حملات توعية تنظمها هيئة العمل الوطني للطفولة حول حقوق الطفل وعمالة الأطفال .
حملات اعلامية في المدارس ووسائل الإعلام حول حقوق الطفل .

ب_ على المستوي الدولي :

توجد علي المستوي الدولي تجارب رائدة في التصدي لظاهرة اطفال الشوارع ، وقد تمت الأستفادة من هذه التجارب في وضع الرؤية المقترحة للدراسة ، وقد حرصت الدراسة علي تناول مجموعة من التجارب متنوعة تغطي قارات العالم ، فهناك تجارب لدول افريقية مثل كينيا ، جنوب افريقيا ، ودول اسيوية مثل الهند ، والفلبين ، وفيتنام ، ودول تنتمي لأمريكا الشمالية مثل الولايات المتحدة الامريكية ، ودول أوروبية مثل لندن ، هولندا ، ألمانيا ، وفيما يلي عرض لهذه التجارب بالتفصيل :

- تجربة الهند :

تعتبر الهند اكبر دولة في جنوب اسيا ، واكبر موطن تجمع لأطفال الشوارع في العالم فهم يمثلون حوالي ١٠ % من اجمالي أطفال العالم ، ويقدر عدد أطفال الشوارع بالهند ما يقرب من (١٨) مليون شخص ، ومن اهم الأسباب التي أدت لظهور ظاهرة اطفال الشوارع بالهند : عدم الاستقرار الامني بسبب الحروب و النزاعات المنتشرة في انحاء البلاد ، انتشار الفقر ، النمو السكاني السريع ، العنف العائلي ، وعدم الاستقرار الأسري ، ضغط الأقران ، عدم مراعاة اتفاقية حقوق الطفل وعدم تطبيقها ويتعرض أطفال الشوارع في الهند للعديد من المخاطر كالإصابة بالأمراض ، وتعاطي المخدرات ، والأيذاء البدني والجنسي ، واستغلال نسبة كبيرة منهم في اعمال غير شرعية كالدعارة والانضمام للعصابات الاجرامية .

السياسات المتبعة لمواجهة ظاهرة أطفال الشوارع بالهند :

- هناك برنامج مطبق في (٥٦) مدينة في الهند لدمج أطفال الشوارع في المجتمع ، وهذا البرنامج يستهدف الاطفال بلا مأوي وعائلاتهم المتواجدين بالشارع ، ويقدم البرنامج الرعاية الغذائية والتعليمية والصحية والقانونية اللازمة لهؤلاء .

- كما تم انشاء " بنك تنمية الطفل " منذ ٢٠٠٤ ، ويديره مجموعة من اطفال الشوارع من خلال إحدي مؤسسات رعاية الأطفال ، ويمنح البنك قروضاً لتحسين الظروف المعيشية ، وحسابات البنك المخصصة لأطفال الشوارع والمشردين .

- يتم الاستعانة بنشطاء من اطفال الشوارع والذين تم تأهيلهم في ادارة مؤسسات رعاية أطفال الشوارع ورعايتهم في التصدي لظاهرة اطفال الشوارع والتعامل معها .

- تجربة كينيا :

يمكن فيما يلي بيان مجموعة من الخطوات والتي اخذت بها كينيا في دمج أطفال الشوارع في برامج التعليم غير الرسمي :

تتمثل اولي خطوات الدمج في برامج التعليم غير الرسمي في تحديد الاحتياجات الخاصة بأطفال الشوارع ، ومعرفة مستوي الاضرار الصحية والنفسية والاجتماعية التي وقعت عليهم جراء عيشهم بالشارع وذلك من

اجل مراعاة ذلك من خلال المناهج والانشطة المقدمة لهم ؛ لتعديل سلوكهم نحو الاتجاه الصحيح ، وتمكينهم من اكتساب المعرفة والمهارات المطلوبة ، وتسمي هذه الخطوة بمرحلة إعادة تأهيل لأطفال الشوارع حيث يتعرضون لدورات تثقيفية يتم من خلالها معالجة الموضوعات الأخلاقية والممارسات السلوكية غير السليمة وما يتعلق بأضرار المخدرات وتعاطيها والامراض المترتبة عليها ، وما يتصل ببعض المهارات الحياتية ، وتعتبر هذه المرحلة هي مرحلة تمهيدية للدخول للمراحل التي تليها من التعليم الغير رسمي ، والتي تمتد من سن (٦ -١٤) يقضي الطفل من خلالها اربع سنوات ويحصل من خلالها علي برامج موازية لما يتم تدريسه بالتعليم الرسمي ، وعليه فبانتهاء هذه المرحلة يحصل التلميذ علي شهادة التعليم الاساسي ويمكن ان يلتحق بعد ذلك بالتعليم الثانوي في المدارس الرسمية .

وما سبق يتعلق بالأطفال الذين تؤهلهم قدراتهم للتعليم الأكاديمي ، لكن هناك أطفالاً من الذين تسربوا من التعليم او لم يلتحقوا به اصلا ، ولا تؤهلهم قدراتهم لمواصلة التعليم الاكاديمي وهؤلاء يتم التعامل معهم كالأتي :

المرحلة الاولي (مرحلة تصحيح الوضع النفسي والاجتماعي للأطفال) ، حيث يتم تأهيلهم من خلال التوعية الدينية والأخلاقية ، وممارسة الألعاب الرياضية وتعلم بعض المهارات الحياتية ، وتوعيتهم بالامراض المختلفة ، وهذا يستغرق من شهرين الي عام ، حسب احتياجات ومتطلبات واحوال المتعلمين .

المرحلة الثانية (مرحلة استكشاف المهارات) ، فبعد التصحيح النفسي والاجتماعي للأطفال ينبغي التركيز علي تحديد واكتشاف مواهيهم ، مع استمرار الدروس المقدمة لإعادة التأهيل علي مستويات متقدمة وتستغرف هذه المرحلة (سنه واحدة) .

المرحلة الثالثة (مرحلة تنمية المهارات) ، ويتم التركيز فيها علي ممارستهم للمهارات المختلفة تبعاً لاحتياجاتهم وقدراتهم (التلمذة الصناعية) مع اعطائهم دروس في لغتهم الام ، واللغة الانجليزية والرياضيات .

ج_ التعامل مع أطفال الشوارع علي مستوي المنظمات الغير حكومية :

- تجربة الولايات المتحدة الامريكية :

ظاهرة تشرد الأطفال في الولايات المتحدة الامركية تعود الي الثمانينيات وارتفعت خلال العقد الاول من القرن الحادي والعشرين ، وفي عامي ٢٠١٠ / ٢٠١١ تم تحديد اكثر من مليون طالب مشرد ، وزاد هذا العدد ٢٠١٢ / ٢٠١٣ الي (١.٢٤٠٩٢٥) . ونسبة الاطفال المشردين بلا مأوي ، وفقاً للمركز الوطني لتعليم الأطفال بلا مأوي والتابع لجامعة نورث كارولينا بالولايات المتحدة الامريكية اكثر من ١.٣ مليون طالب امريكي بلا مأوي ، وخلال ثلاث سنوات ٢٠١٤ / ٢٠١٧ شهدت الولايات المتحدة زيادة في نسبة اعداد الأطفال المشردين بلا مأوي ، لتصل النسبة من ١٠ % الي ٢٠ % في بعض الولايات .

- معوقات انتظام الأطفال بلا مأوي في المدرسة (التعليم) :

تعتبر هذه المعوقات بمثابة حواجز يواجهها الأطفال المشردون بالولايات المتحدة الأمريكية في السعي لتحقيق المساواة في التعليم ، فكما رصد تقرير لأدارة التربية في الولايات المتحدة الامريكية اعد للكونجرس ، ان من اسباب عدم انتظام الطفل المشرد في المدرسة ؛ عدم توافر وسائل نقل التلميذ من والي المدرسة ، يضاف الي ذلك المتطلبات البيروقراطية للتسجيل في المدرسة ، فهناك بعض المناطق التعليمية تشترط ان تكون الاسرة مستوفية متطلبات الاقامة في المنطقة ، كما يمنع الطفل عند التسجيل في المدارس التي يتطلب التحاق الاطفال بها وجود وصي قانوني او احد الوالدين ، وهذا يمثل صعوبة للأطفال الذين لا عائل لهم وهناك بعض الحواجر الاجتماعية التي تواجه الطلاب بلا مأوي في الحصول علي التعليم المناسب ، والتي شعور الطفل منها بالخجل ووصمة العار لأنه ينتمي لأسرة بلا مأوي ، او بسبب مظهره الغير لائق.

ومن ثم ، فهناك ضرورة لوضع تشريعات توفر للمشردين من الأطفال المساواة في الحصول علي التعليم والوصول اليه ، فلا تزال حقوق واحتياجات الأطفال المشردين يتم تجاهلها ، ومن ثم فهناك ضرورة لأن يكون هناك خطة للدولة محدد بها ما ستقوم به كل ولاية ومنطقة مدرسية لعلاج هذه الظاهرة .

- الخدمات التعليمية المقدمة لأطفال الشوارع في الولايات المتحدة :
يقدم قسم التربية (إدارة التربية) في مدينة نيويورك بعض الخدمات التعليمية لأطفال الشوارع والمشردين ، ولدي أدارة التربية بمدينة نيويورك وحدة او مركز متخصص في شئون الطلاب المشردين وهذا المركز مزود بخبراء في اعداد المحتوي المناسب لهؤلاء الأطفال ، والذين لديهم القدرة في التعامل المباشر مع المشردين من الأطفال ، وهناك مراكز في نيويورك متخصصة في تقديم المساعدة والتدريب في جميع انحاء الدولة للمتعاملين مع الأطفال المشردين ، وفي السنة المالية ٢٠١٧ خصصت مدينة نيويورك ١٠.٣ مليون دولار لدعم مبادرات الطلاب الذين يعيشون في الملاجئ والذين يعيشون في السكن المؤقت .
ومن البرامج التي تدعمها ادارة التربية في نيويورك ، برامج محو الأمية للمرحلة الابتدائية لطلاب الملاجئ ، ودورات تكنولوجية للمتعاملين مع هؤلاء الاطفال ، بالأضافة الي تقديم خدمات الرعاية الصحية والعقلية للمدارس التي بها اعداد كبيرة من طلاب الملاجئ .

سابعا - دور الدولة المصريه فيما يتعلق بالسياسات والاعتمادات اللازمة لدمج أطفال الشوارع في المجتمع :

هناك مجموعة من الأليات يمكن ان تقوم بها الدولة يمكن بيانها فيما يلي :
- انشاء مجلس اعلي او هيئة تنسيقية عليا للتعامل مع ظاهرة أطفال الشوارع ، علي ان تمثل هذه الهيئة الوزارات المختلفة ، والهيئات الاهلية والمنظمات المانحة والممولة .
- التوسع في انشاء مراكز لأستقبال أطفال الشوارع ، خاصة أطفال الشوارع الذين نجح العاملون في الميدان الاجتماعي من استقطابهم والحصول علي ثقتهم والتقرب اليهم خلال التعامل معهم في الشارع ، ويمكن لهذه المراكز ان تقدم خدمات صحية وثقافية وتعليمية ورياضية وترفيهية ومهنية ، كما يمكن ان تكون هذه المراكز وسيلة مساعدة للأفراد الباحثين عن ابنائهم المفقودين من خلال قواعد البيانات التي لدي هذه المراكز عن المترددين عليهم من اطفال الشوارع .
- تخصيص اعتمادات كافية في الموازنة في البرامج الموجهة للأطفال ، لتحسين رفاهية أطفال مصر .

- انتهاج خطة عمل قومية متكاملة للأطفال بالتنسيق مع القطاعات المتعددة .
- متابعة السياسات العامة ، وتوفير الدعم المناسب للجان حماية الطفل علي المستوي المحلي .
- التوعية العامة بحقوق الطفل وقانون حمايته
- بناء شراكة من الحكومة مع المنظمات غير الحكومية لمواجهة ظاهرة اطفال الشوارع .
- دعم مراكز التعليم المجتمعي المحلي في المناطق الريفية .
- إنشاء مجلس قومي لرعاية الايتام واطفال الشوارع وفاقدي الرعاية ، وهذا ما دعا اليه احد النواب المصريين ، حيث قدم مشروعا لقانون مقترح لأنشاء مجلس قومي لأطفال الشوارع ، واشار الي ان هذا حق دستوري كفله الدستور المصري لهؤلاء بنص المادة (٨٠) من الدستور المصري والتي تنص علي ان تلتزم الدولة برعاية الطفل وحمايته من جميع اشكال العنف والإساءة وسوء المعاملة .
- تفعيل قانون الطفل من حيث اتاحة فرص التدريب المهني للصبية في بيئة مناسبة صحياً ، ونفسياً ، واجتماعياً .
- ينبغي الا يتعامل القانون مع اطفال الشوارع باعتبارهم مجرمين يجب معاقبتهم وايداعهم الحجز في مراكز الشرطة ، ولكن باعتبارهم مشردين يجب تسليمهم لمؤسسات رعاية الاحداث الخاصة بهم والتابعة لوزارة التضامن الاجتماعي .
- يلزم دعم صياغة قوانين تهدف الي حماية حقوق اطفال الشوارع ، كما ينبغي توفير المساعدة القانونية المجانية لهم .
- تنظيم ورش عمل ملائمة حول حقوق الطفل لكل من رجال الشرطة والبرلمانيين .
- دور الدولة تجاه الأسر الفقيرة والتي تعيش تحت ظروف صعبة :
يمكن ان تقوم الدولة بالأجراءات التالية للتخفيف من معاناة الأسر وبالتالي للحد من ظاهرة اطفال الشوارع ، والعمل علي دمجهم في المجتمع :
- زيادة مخصصات برامج الحماية الأجتماعية الموجهة للأسر الفقيرة واطفالها .

- توفير القروض الميسرة للأسر الفقيرة لرفع انتاجية الأسر وأدماجها في سوق العمل ، ومساعدتها فنياً وتسويقياً .
- تعزيز دخل الأسرة من خلال التخفيضات الضريبية ، والدعم المجاني للرعاية الصحية ، ودعمهم في تعليم ابنائهم .
- تطوير المناطق العشوائية وإعادة تخطيطها بما يضمن توفير البنية الاساسية والمرافق اللازمة من مدارس ومستشفيات .
- زيادة الدعم والخدمات للأسر خاصة في المجتمعات العشوائية والشعبية بالمدن ، مع التركيز على تنمية قدرات الأطفال والشباب بهذه المناطق بدنياً ، وذهنياً ، واجتماعياً كبديل لمغريات الشارع .
- وضع برامج محددة الهدف للأسر التي تواجه ظروفاً صعبة ، تتضمن برامج تثقيفية توجه الوالدين للطرق السليمة في تربية الأطفال مع التوسع في برامج الصحة الأنجابية وتنظيم الاسرة .

ثامنا : دور المؤسسات التعليمية في مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع ودمجهم في المجتمع :

تلعب المؤسسات التعليمية دوراً كبيراً في التقليص والتحجيم من ظاهرة اطفال الشوارع ، وذلك من خلال :
- توفير تعليم جيد بهذه المؤسسات ، بحيث لا تكون اماكن طرد للأطفال فينقطعون ويتسربون من التعليم ومن ثم يتوجهون للشارع ، ومن هنا فمؤسسات التعليم يعول عليها ان تحسن من نوعية الخدمة التعليمية المقدمة ، وجعل العملية التعليمية اكثر متعة ، مع المتابعة الجادة من الادراة المدرسية للتلاميذ من حيث غيابهم وتسربهم .
- كما يمكن ان تقوم المؤسسات التعليمية بإعفاء ابناء الطبقات المتدنية معيشياً من المصروفات الدراسية حتي تساعدهم علي استكمال تعليمهم وعدم الانقطاع عنه بسبب الظروف المادية .
- وبالنسبة للتلاميذ الذين لا يبدون ميلاً شديداً نحو الدراسة الاكاديمية من ذوي التحصيل المتدني - حتي لا يتسربوا وينقطعوا عن التعليم - فيمكن ان تستحدث لهم مدارس فنية او صناعية بعد الأنتهاء من المرحلة الابتدائية يتم التركيز فيها علي تعلم القراءة والكتابة ، بالاضافة الي انشطة ترفيهية مصاحبة ، مع التركيز علي تعليم التلميذ مهنة من خلال ورش

تعليمية وإنتاجية ، مع تخصيص رواتب شهرية لهم تلبية لاحتياجاتهم الأساسية .
ويمكن للمؤسسات التعليمية ان تلعب دوراً اخر في دمج واستعادة أطفال الشوارع في مدارسها العادية ولكن لهذا متطلبات ينبغي تحقيقها حتي تتم عملية الدمج بصورة صحيحة ، ومن هذه المتطلبات :
- تقييم شامل لاحتياجات هؤلاء الأطفال .
- توفير قيادة مدرسية مسئولة ومدربة ولديها استعداد وتقبل لدمج أطفال الشوارع في مدارسها .
- تدريب الموظفين والعاملين بالمدرسة للتعامل مع هؤلاء الأطفال .
- توفير معلمين ذوي خبرة وتدريبهم للتعامل مع أطفال الشوارع .
- الدعم المالي من الحكومة والمنظمات غير الحكومية لتوفير المتطلبات اللازمة لأطفال الشوارع لدمجهم بالمدارس العادية ، فهذه الفئة من الأطفال منهم الكثير من يواجه صعوبات في التعليم ، ومن ثم فهم في حاجه لإعداد برامج خاصة بهم ، ويحتاجون وقتاً اطول للتعامل معهم ، فضلاً عن سلوكياتهم في احاديثهم وانفعالاتهم والتي تحتاج دائما الي التقويم .
كما ان هناك مجموعة من الاستراتيجيات والاجراءات التي يمكن ان تقوم بها المدرسة للتعزيز من النجاح الاكاديمي للأطفال بلا مأوي او المشردين منها : توفير برامج الاثراء الاكاديمي لهم ، خاصة ان كان هؤلاء ينتقلون من مكان الي اخر ، وتوفير الدعم الاكاديمي لهم والبرامج الصيفية لمنخفضي الانجاز الاكاديمي ، وعمل برامج وانشطة لتشجيع الحضور للمدرسة ، والابتعاد عن اي اجراءات تأديبية فيها تغيب للطفل عن المدرسة ، والاستعانة بالاخصائيين النفسيين في المدارس التي بها حالات لأطفال بلا مأوي .
وتري بعض الدراسات ان اطفال الشوارع ، قد لا يتكيف عدد كبير منهم بشكل جيد في المدارس العادية (الرسمية) فيحتاجون الي تعليم غير رسمي (غير نظامي) يراعي قدراتهم العقلية والتعليمية والعمرية ، حيث قد يخجل بعض اطفال الشوارع من الجلوس في الفصل بالتعليم الرسمي مع اطفال هم اصغر منهم سناً ، مما يؤثر علي نجاح التعليم لديهم ، ويؤكد مما سبق مجموعة من الدراسات والتي تري : ان اطفال الشوارع في

حاجة لبرامج واساليب مختلفة تتماشي مع ظروفهم واحتياجاتهم من حيث المادة العلمية وطرق التدريس المتبعة ، حيث يحتاج هؤلاء لاكسابهم العادات والممارسات الصحية السليمة ، ومهارات حل المشكلات الاجتماعية والاتصال الفعال ، كما يحتاج هؤلاء لنوعية معينة من المعلمين مدربين وعلي مستوي عالي من التدريب ؛ ليتعاملوا مع هؤلاء الطلاب في إطار خبراتهم ولغتهم التي يستخدمونها .

تاسعا : دور الإعلام ووسائله المختلفة في مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع ودمجهم في المجتمع :

إن مواجهة ظاهرة اطفال الشوارع ودمجهم في المجتمع يتطلب تكوين هيئة اعلامية لرصد تطور الظاهرة والعمل علي دعم الايجابيات ، والتخلص من السلبيات . ويمكن ان تلعب وسائل الاعلام دوراً مهماً في توجيه الاسر بشأن كيفية التعامل مع ابنائهم وما يتصل بأساليب التنشئة الاجتماعية ، واثارة الوعي في نفوس الاطفال واسرهم بمخاطر الحياة في الشارع وتداعياتها السلبية علي الطفل واسرته والمجتمع والتنمية ، وعليه فيمكن لوسائل الاعلام ان تكثف جهودها لمواجهة ظاهرة اطفال الشوارع من خلال عمل برامج صحية واجتماعية وتعليمية لتوعية وتثقيف الاسر في المجتمعات العشوائية والفقيرة .

وإذا كنا نسلم بإن وسائل الاعلام لها دور كبير في تكوين الاتجاهات وتغيير السلوكيات ، فيمكن ان توظف وسائل الاعلام في تغيير نظرة المجتمع السلبية والرافضه لأطفال الشوارع ، وهذا بدون شك له دور في تيسير عملية دمجهم في المجتمع .

ومما سبق يتبين ، ان مواجهة مشكلة اطفال الشوارع مسؤولية قومية تقوم علي الجهد الجماعي المنظم والمتكامل بين المؤسسات الحكومية والمنظمات الغير حكومية والقطاع الخاص ، والاهالي والاطفال انفسهم.

التنمية المستدامة في المجتمع المصري

اولا : مفهوم التنمية المستدامة :

هي تنمية تشمل جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ، وتسعي الي توفير الاحتياجات الضرورية للإنسان للحصول علي معيشة

كريمة مع المحافظة علي حقوق الاجيال القادمة من الموارد المتاحة ، والسعي لتحقيق العدالة الاجتماعية .
ومن تعربفاتها كذلك " انها عمليات مقصودة تتم وفق سياسات عامة لإحداث تقدم اجتماعي معتمد علي اسس ثقافية ومعرفية تضمن احداث التوازن بين التعمير والاستثمار والحفاظ علي البيئة .
ويعرفها (جيدنز)،(داود ، وعباس) بأنها تنمية تسعي الي احداث التوازن في استجاباتها لحاجات الاجيال الراهنة واللاحقة ، في اطار من المحافظة علي التوازن البيئي كمحور من محاور التنمية .

ثانيا : أهداف التنمية المستدامة :

تتمثل اهداف التنمية المستدامة في الاهداف التالية :
١ - القضاء علي الفقر بجميع اشكاله في كل مكان .
٢ - ضمان تمتع الجميع بأنماط معيشة صحية .
٣ - ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع .
٤ - تحقيق المساواة بين الجنسين .
٥ - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة علي خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة .
٦ - تعزيز النمو الأقتصادي المطرد والشامل والمستدام ، وتوفير العمل اللائق للجميع .
٧- إقامة بني تحتية قادرة علي الصمود ، وتحفيز التصنيع الشامل والابتكار .
٨- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها .
٩- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وامنه للجميع وقادرة علي الأستدامة .
١٠ - ضمان وجود انماط استهلاك وإنتاج مستدامة .
١١ - التشجيع علي إقامة مجتمعات مسالمة ، يشعر فيها الجميع بالعدالة في ظل مؤسسات خاضعة للمساءلة .
١٢ - تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع .
١٣ - نشر مفاهيم الديموقراطية وحرية الرأي والفكر ، وإتاحة الفرصة لمشاركة افراد المجتمع في صنع القرارات السياسية داخل المجتمع .

ثالثاً : ابعاد التنمية المستدامة :

تتمثل في ثلاثة ابعاد ، بعد اقتصادي ، بعد اجتماعي ، بعد بيئي ، فالبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يتمثل في اقتصاد قوي ، والبعد الاجتماعي يتضمن اشباع الحاجات الاساسية للافراد في الصحة والتعليم والاسكان والاتصالات ، وتوفير فرص العمل اللائقة ، ومواجهة الفقر والتهميش الاجتماعي . أما البعد البيئي فيهتم بالحفاظ علي البيئة واتباع انماط سلوكية مستدامة تتسم بالعقلانية وترشيد استخدام الموارد .

ويري ان التنمية المستدامة تهدف الي تحقيق الابعاد والمبادئ التالية :

١ - حقوق الملكية بين الاجيال .
٢ - العدالة الاجتماعية بين الاجيال .
٣ - المسؤولية العابرة للحدود .
٤ - الاعتراف باهمية التنوع البيولوجي وسلامة النظام البيئي .

رابعاً : متطلبات تحقيق التنمية المستدامة :

تتمثل متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المتطلبات التالية :

١ - نظام سياسي يؤمن بالمشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرار .
٢ - نظام اقتصادي قوي ، يشجع علي الاستثمارات .
٣ - نظام اجتماعي يسعي للقضاء علي الفقر ويوفر فرص عمل ملائمة وتعليم جيد وظروف معيشية كريمة .
٤ - نظام انتاجي يحترم البيئة ويحافظ عليها .
٥ - نظام تكنولوجي متطور يساعد علي حل المشكلات .
٦ - نظام اداري مرن يصحح من مساره نحو تحقيق الاستدامة .
٧ - نظام ثقافي يجعل الافراد علي وعي بما يواجه المجتمع والبيئة من مشكلات .
٨ - نظام دولي يعزز التعاون وتبادل الخبرات .

وبناء علي ما سبق ، فان متطلبات تحقيق التنمية المستدامة تعد منظومة متكاملة ومترابطة كل عنصر فيها يعتمد علي الاخر ، فلا نستطيع الادعاء ان النظام السياسي مثلا يستطيع ان يحقق هذه المنظومة بمفرده دون مساعدة من المجتمع وافراده ومؤسساته ، او دون وجود نظام اداري وتكنولوجي واقتصادي فعال يضبط هذه المنظومة ويساعد تحقيقها لأهدافها .

خامساً : استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠ :

تبنت مصر استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠ ، ووضعت لها مجموعة من الاهداف والابعاد لتكون موجهة لها في مسيرة التنمية الشاملة ، خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها مصر بأبعادها المحلية والإقليمية و العالمية .

- الابعاد الرئيسية لاستراتيجية التنمية المستدامة ، رؤية مصر ٢٠٣٠ :

يركز مفهوم التنمية الذي تتبناه الاستراتيجية ثلاثة ابعاد رئيسية وتشمل ، البعد الاقتصادي ، والاجتماعي ، والبيئي .

- **البعد الاقتصادي** ، يضم اربعة محاور هي : التنمية الاقتصادية ، الطاقة ، المعرفة والابتكار والبحث العلمي ، الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية .

- المحور الاول : التنمية الاقتصادية ، فبحلول عام ٢٠٣٠ يكون الاقتصاد المصري اقتصاد منضبط يتميز باستقرار الاوضاع الاقتصادية ، وقادر علي تحقيق نمو مستدام .

- المحور الثاني : الطاقة ، فبحلول ٢٠٣٠ يصبح قطاع الطاقة قادراً علي تلبية كافة متطلبات التنمية الوطنية المستدامة ، بما يؤدي الي لتعزيز النمو الاقتصادي والحفاظ علي البيئة مع تحقيق الريادة في مجال الطاقة المتجددة ، والإدارة الرشيدة المستدامة للموارد .

- المحور الثالث : المعرفة والابتكار والبحث العلمي ، فبحلول ٢٠٣٠ يصبح الجهاز الاداري جهاز كفء وفعال ويتسم بالشفافية والنزاهة والمرونة .

- **البعد الاجتماعي** ، ويضم اربعة محاور هي : العدالة الاجتماعية ، والصحة ، والتعليم و التدريب ، والثقافة .

- المحور الاول : العدالة الاجتماعية ، فمن المستهدف بناء مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص ، ويساند شرائح المجتمع المهمشة .

- المحور الثاني : الصحة ، فمن المستهدف ان يتمتع كافة المصريين بالحق في حياة صحية امنه من خلال تطبيق نظام صحي متكامل يتميز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز .

- المحور الثالث : التعليم والتدريب ، فمن المستهدف إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز في اطار مؤسسي كفء وعادل ومستدام ، ومرن بما يسهم في بناء شخصية متكاملة ، ومواطن معتز بنفسه ، مستنير ، مبدع ، مسئول ، يحترم الاختلاف ، شغوف ببناء مستقبل بلده .

المحور الرابع : الثقافة ، فمن المستهدف بناء منظومة قيم ثقافية ايجابية في المجتمع المصري تحترم التنوع والاختلاف وعدم التمييز ، وتستهدف تمكين المواطن المصري من وسائل المعرفة لتصبح مصدر قوة لتحقيق التنمية وقيمة مضافة للأقتصاد القومي ، واساساً لقوة مصر الناعمة أقليمياً وعالمياً .

- البعد البيئئ ، ويشمل محورين : البيئة ، التنمية العمرانية .

- المحور الاول : البيئة فبحلول عام ٢٠٣٠ سيكون البعد البيئئ محوراً اساسياً في كافة القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يحقق امن الموارد الطبيعية ، ويدعم عدالة استخدامها ، والاستخدام الامثل لها ، والاستثمار فيها ، وبما يضمن حقوق الاجيال القادمة ، ويسهم في دعم التنافسية ، وتوفير فرص عمل جديدة ، والقضاء علي الفقر ، وتحقيق عدالة اجتماعية ، مع توفير بيئة نظيفة وصحية وامنه للانسان المصري.

- المحور الثاني : التنمية العمرانية ، فبحلول عام ٢٠٣٠ ستكون مصر بمساحة ارضها وحضارتها وخصوصية موقعها قادرة علي استيعاب سكانها ومواردها في ظل ادارة تنموية اكثر توازناً وتلبي طموحات المصريين وترتقي بجودة حياتهم .

سادسا: جهود الدوله المصريه لمواجهه ظاهره اطفال الشوارع لتحقيق اهداف التنميه المستدامه رؤيه مصر ٢٠٣٠ :

عندما وضعت الدوله المصريه استراتيجيه منذ ٢٠٠٣ للتعامل مع اطفال الشوارع "اطفال بلا ماوى" بدات الجمعيات الاهليه والوزارات المعنيه تسير بخطوات سريعه لتحقيق هذه الاستراتيجيه وكان من اهم هذه الجمعيات العامله في مجال اطفال الشوارع جمعيه قريه الامل ، جمعيه طفولتي ، وقد شاركت هاتان الجمعيتان بانشطه ومتعدده تمثلت فى مراكز استقبال ، اماكن اقامه مؤقته ودائمه ، تاهيل مهنى انشطه رياضيه ،

تشغيل الشباب التنسيق مع وزاره الداخليه لرعايه الاحداث ، توفير التامين الصحي لاطفال الشوارع.
ومن المشروعات التي قامت في مصر لخدمه اطفال الشوارع مشروع المدارس الصديقه وقام هذا المشروع تحت رعايه منظمه اليونسكو و وزاره التربيه والتعليم المصريه و برنامج الغذاء العالمي وقد استهدف هذا المشروع تعليم اطفال الشوارع وتم بالفعل اعداد منهج خاص باطفال الشوارع من واقع احتياجاتهم وتم تجهيز ٢٨ مدرسه تستضيفها الجمعيات الاهليه العامله في مجال اطفال الشوارع وامكن من خلال هذه المدارس اعاده بعض اطفال الشوارع الى التعليم الرسمي
و بدات الدوله المصريه تتحرك مره اخرى بعد ان وضعت استراتيجياتها في التنميه المستدامه رؤيه مصر ٢٠٣٠ لمواجهه مشكله ظاهره اطفال الشوارع لتحقق من خلال هذه المواجهه مع ما حددته من اهداف تتمثل في بناء اقتصاد فعال وتوفير الغذاء المناسب للافراد وخفض معدلات الفقر والبطاله وتحقيق العداله الاجتماعيه وتوفير الخدمات الحكوميه لكل المصريين بما فيهم اطفال الشوارع وعليه قامت وزاره التضامن بالتعاون مع صندوق تحيا مصر بتبني استراتيجيه لتنفيذ برنامج الرئيس السيسي في مشروع اطفال بلا ماوى من خلال تمويل ١٦٤ مليون جنيه منهم ١١٤ مليون جنيه من الصندوق و٥٠ مليون جنيه من دعم واعانات جمعيات التضامن الاجتماعي .
واضاف مسؤولون عن مشروع اطفال بلا ماوى بانه تم تخصيص (١٧) اتوبيس يجوبون في المحافظات للبحث عن اطفال الشوارع وتوفير خط الساخن للاتصال بالمشروع في حاله وجود طفل بلا مأوى واستطاع المشروع التعامل مع اكثر من (١٠) الاف طفل و (٥٠٠) طفل في غضون سنه منهم(٦٤٥) طفل تم دمجهم في المجتمع
وعلى الرغم من هذه الجهود المحمودة للدوله المصريه الا ان الظاهره و المشكله ما زالت قائمه والامر يستدعي ان تتعامل الدوله مع المشكله على مستويين مستوى وقائي للاطفال الذين يعيشون مع اسر هم في ظروف صعبه اجتماعيا واقتصاديا وتعليميا واسريا حتى لا تدفعهم هذه الظروف للهرب الى الشارع والمستوى الثاني للمواجهه هو المستوى العلاجي لاولئك الاطفال الذين هم موجودون بالفعل في الشارع كمأوي لهم وهؤلاء

هم في حاجه لاعاده تاهيلهم ودمجهم في المجتمع وحمايتهم وهذا لن يتأتي الا من خلال تضافر جهود الحكومه مع مختلف مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات اهليه و ووسائل اعلاميه

ومن خلال استعراض تضمنه هذا المحور من اهداف وابعاد ومتطلبات للتنميه المستدامه وما تبنته الدوله المصريه من جهود لمواجهه ظاهره اطفال الشوارع لتحقيق اهداف التنميه المستدامه رؤيه مصر ٢٠٣٠ يتضح مدى الارتباط و التاثير والتاثر بين ظاهره اطفال الشوارع وتحقيق اهداف التنميه المستدامه في مصر في التنميه المستدامه حينما تتحقق اهدافها من قضاء على الفقر و تقديم تعليم جيد الى غير ذلك من اهداف فانه بطبيعه الحال سيساعد ذلك على القضاء على ظاهره اطفال الشوارع ودمجهم في المجتمع ومن جهه اخرى فان القضاء على ظاهره اطفال الشوارع ودمجهم في المجتمع المصري سوف يعمل على تحقيق اهداف التنميه المستدامه لان هؤلاء لو تم ادماجهم في المجتمع سيكونون اداه بناء فيه اما لو تركناهم فسينضمون كافراد في عصابات او جماعات ارهابيه او اجراميه ومن ثم فسيكونون حجر عثره امام تحقيق المشروع التنموي المستدام في مصر

ولكي تتحقق عمليه ادماج اطفال الشوارع على ارض الواقع في المجتمع المصري كله لابد من تحقيق بعض الاليات والاجراءات وهذا ما سيتم تناوله المحور الثالث في ما يلي

اليات خاصه بدور الدوله في ما يتعلق بالسياسات والاعتمادات اللازمه لدمج اطفال الشوارع في المجتمع ودورها تجاه الاسر الفقيره التي تعيش تحت ظروف صعبه وتتمثل هذه الاليات في الاتي :

١ _ اشتراك مختلف قطاعات المجتمع واطفال الشوارع انفسهم في تحليل ظاهره اطفال الشوارع وتوليد وعي نقدي بالمشكله واسبابها الجذريه وعلاقتها بالمشكلات الاخرى وتحديد الاحتياجات الفعليه لهؤلاء الاطفال والتي تتناسب مع ظروفهم

٢ - دعوه مختلف فئات الجماهير في لقاءات متعدده لرفع وعيهم بقضيه اطفال الشوارع من قاده في المجتمع وجماعات دينيه ، وشرطه

ومسؤولين حكوميين في المدينه ، وجيش وقضاه ، واساتذه في المدارس والجامعات ، واعلاميين وعوام الناس وتحديد ادوار هذه القطاعات من فئات المجتمع في مساعده اطفال الشوارع

٣- استخدام وسائل الاعلام المطبوعه و المسموعه والمرئيه والمجموعات المسرحيه المتنقله في رفع مستوى الوعي العام لظاهره اطفال الشوارع ودعمهم من خلال تقديم الخدمات والبرامج المناسبه لهم

٤ _ عقد العديد من المؤتمرات الوطنيه للاطفال في الشوارع واختيار مجموعات من هؤلاء الاطفال ليكون وممثلين عن اطفال الشوارع ، ودعوه مجموعه من المسؤولين الحكوميين للتواصل مع هؤلاء الاطفال وتلبيه احتياجاتهم

٥ _ انتهاج خطه عمل قوميه متكامله للاطفال بالتنسيق مع القطاعات المتعدده

٦ _ انشاء مجلس اعلى قومي او هيئه تنسيقيه عليا للتعامل مع ظاهره اطفال الشوارع وفاقدي الرعايه ، على ان تمثل هذه الهيئه و الوزارات المختلفه ، والهيئات الاهليه ، والمنظمات المانحه والممولة

٧ _ توقيع اتفاقيه التعاون والتزام بين وزاره التضامن الاجتماعي وزاره الداخليه و المنظمات غير الحكوميه ووحدات الحكم المحلى ، حول احترام حقوق الطفل ومعاملته معامله انسانيه خاصه في اقسام الشرطه ، و تدريب ضباط الشرطه على اداره حالات الاطفال الذين يعيشون في ظروف صعبه .

٨ _ التوسع في انشاء مراكز لاستقبال اطفال الشوارع ، خاصه اطفال الشوارع الذين نجحوا العاملون في الميدان الاجتماعي من استقطابهم والحصول على ثقتهم والتقرب اليهم خلال التعامل معهم في الشارع ، ويمكن لهذه المراكز ان تقدم خدمات صحيه والثقافيه والتعليميه ورياضيه وترفيهيه ومهنيه ، كما يمكن ان تكون هذه المراكز وسيله مساعده للافراد الباحثين عن ابنائهم المفقودين من خلال قواعد البيانات التي لدي هذه المراكز عن المترددين عليها من اطفال الشوارع .

٩ _ وضع تشريعات توفر للمشردين من الاطفال المساواه في الحصول على التعليم والوصول اليه فلا تزال حقوق و احتياجات الاطفال المشردين

يتم تجاهلها ، ومن ثم فهناك ضروره لان يكون هناك خطه للدوله محدد بها ما ستقوم به كل محافظه ومنطقه مدرسيه لعلاج هذه الظاهره .

١٠ _ عمل خطه سنويه على مستوى كل محافظه من محافظات مصر للتعامل مع اطفال الشوارع الموجودين بكل محافظه وكيفيه دمجهم في المجتمع ، مع توفير خط ساخن بكل محافظات للابلاغ عن وجود اطفال بلا مأوى ، وتخصيص فريق عمل ومجموعه من الاتوبيسات في كل محافظات للبحث عن هؤلاء الاطفال

١١ _ تخصيص اعتمادات كافيه في الموازنه للبرامج الموجهه للاطفال وتوفير الدعم المناسب للجان حمايه الطفل على المستوى المحلي

١٢ _ انشاء بنك للمعلومات والمشاريع والابحاث الخاصه بالطفوله وتشجيع الابحاث الجامعيه المهتمه بهذه المهمشه من الاطفال

١٣ _ عدم تعامل القانون مع اطفال الشوارع باعتبارهم مجرمين يجب معاقبتهم و ايداعهم الحجز في مراكز الشرطه ولكن باعتبارهم مشردين يجب تسليمهم لمؤسسات رعايه الاحداث الخاصه بهم و تابعه لوزاره التضامن

قائمه المراجع

١ - أحمد ، لمياء محمد (٢٠٠٨): تصور مقترح لدعم اندماج أطفال الشوارع واستقرارهم في المجتمع المصري من منظور تربوي ، عالم التربية - مصر ،س (٩) ، ع (٢٥) ، مايو ،ص ١٦-٨٦ .
٢ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٧) : نتائج تعداد مصر ٢٠١٧ ، حول نتائج التعداد ، جداول أهم خصائص ومؤشرات التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧ .
٣ - الخواجا ، صادق (٢٠٠١) : ظاهرة أطفال الشوارع في الأردن ، مجلة الطفولة والتنمية - مصر ، العدد(١)، ص ١٦٣-١٨٤ .
٤ - تقرير التنمية البشرية (٢٠١٥) : التنمية في كل عمل ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،نيويورك .
٥ - الفكي ، كمال (٢٠١٣) : مشروع حماية أطفال الشوارع : تجربة المجلس العربي للطفولة والتنمية ، مجلة الطفولة والتنمية -مصر ، مجلد (٥) ، عدد (٢٠)، ص ٢٠١-٢٠٩ .
٦ - مجاهد ، نهي عدلي (٢٠١٨): التعليم والمسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة بين الواقع والمأمول ، ط(١) ، القاهرة : دار النهضة العربية.
٧ - فهمي ، محمد سيد (٢٠٠١) : أطفال الشوارع : الأسباب والدوافع - رؤية واقعية ، مجلة الطفولة والتنمية - مصر ، العدد (١) ، ص ١٣٩-١٥٢ .
٨ - Gupta T . (2016) . Street children in India, Eduvision: Journal of Education Vol. (2), December, 107-121
٩ - Mhizha, X, Chiroro, P., Muromo, T. (2018). The Rise in street children population in Zimbabwe as a case of Human Factor Studies 24 (4), p. 24-45.
١٠ - Hong, D. K., ohno, K. (2005). Street Children in Vietnam : interactions of and New Causes in a growing economy .

الفصل الرابع

الطفل بين الحقوق والإساءة
(عمالة الاطفال)

مقدمة :

الاطفال هبه عظيمه من الله للانسان ، يسعد الفؤاد بمشاهدتهم ، وتقر العين برؤيتهم وتستريح النفس بحديثهم ، فهم زهره الحياه الدنيا وهم في ذات الوقت مستقبل الامه وقواد سفينتها نحو الصراط المستقيم واطفال اليوم لاشك هم شباب الغد ورجال ونساء المستقبل وهم مراه المجتمع وعليهم تعقد الامم والمجتمعات امالها ومن ثم تقوم باعدادهم اعدادا سليما ، قد يكون منهم القائد القادر علي حل المشاكل البشريه ، ووضع الحلول المناسبه حتى يستطيع العالم باجمعه ان يعيش في سلام بعيدا عن الحروب التي ينتج عنها العديد من الاطفال الابرياء الذين لا ذنب لهم الا انهم ابناء هذا الوطن ، والطفوله من اشد مراحل الحياه خصوصيه وخصوبه واهميه حيث يولد الانسان على صفحه بيضاء ، خالصة من العيوب ،طاهرة لا دنس فيها ولا شائبة . يقول الرسول صلى الله عليه وسلم " كل مولود يولد على الفطره فابواه يهودانه او ينصرانه او يمجسانه ، كمثل البهيمه تنتج هل ترى فيها جدعاء " (اخرجه البخاري ومسلم) .

والمقصود بالفطره: دين الاسلام ، والاسلام هو دين الفطره النقيه والتشريع السمح الذي يتسم بسهوله واليسر ، والبعد عن التشدد والتعقيد ، في كل مناحيه وفي جميع مناهجه ، وفي كل مقاصده وهذا اليسر في احكامه واضح لكل من تتبع الشريعه الاسلاميه في اصولها وفروعها قال تعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) (البقرة : ١٨٥)

والحديث عن الطفوله ونحن في الالفيه الثالثه اصبح الهم الشاغل والقلق الدائم لكل من اخذ من عالم الطفوله بطرف فقد وعت البشريه في نهايات القرن العشرين هذا القرن الذي شهد اعظم ثوره تقنيه في التاريخ ، لقد وعت كم كان ثمن التقدم باهظا ومكلفا. فساحه البناء الانساني التي كانت طوال العقود الانفه مسوره بسياج الاسره والمجتمع الضيق اتسعت بشكل لم يسبق له مثيل فتغيرت المفاهيم واطيح بكثير من القيم في الانفس بعد ان كان من السهوله غرسها فيمن نشأ و تربى في احضان الفضيله

ولقد وعت الامم المتقدمه في عصرنا الحديث ، للطفوله من مكانه ساميه لان المستقبل لا يقوم الا على اكتاف صغار الحاضر عندما يكبرون ويتقلدون دفه الحياه ومقاليدها و هذا الوعي واضح بين ترشد اليه وزاره

الانتاج الموجه للطفل او ما يتعلق بالطفل من احد الجوانب لاسيما في مجال التربيه التي تصب حتما في خانه اهداف تلك الامم و ما تسعى اليه وتعد قضايا الاطفال من اكثر القضايا الحاحا في العالم اذ لم يؤدي شيوع مؤسسات الرعايه الاجتماعيه في مختلف المجتمعات البشريه وقيام المنظمات الدوليه ذات الاختصاص الى ايجاد حلول ناجحه لها ومع تباين المجتمعات تباينت اساليب معالجه هذه القضايا ووسائلها على اساس ان الاطفال يمثلون قوي بشريه مستقبليه تقع عليها مسئوليات العمل في القطاعات المختلفه و تطويرها مستقبلا بقدر ما سيتاح لها من اعداد وتاهيل

وفي هذا العصر اتخذ الاهتمام بقضايا الطفوله منحي دوليا وابعاد جديدا وان كان هذا الاهتمام مصدره الاحساس بالذنب لما ارتكب في حق الاطفال الابرياء من جرائم بشعه ولما تعرضوا له من مآسي قاسيه ابان الحربين العالميتين وغيرهما من الحروب التي اجتاحت العالم ومحاوله للتخفيف من الام هؤلاء الاطفال والعمل على اعاده الطمأنينة النفسيه اليهم بعد ان روعوا بالحروب التي قضت علي كثير منهم واصابت بعضهم بكافة انواع الاعاقات ومظاهر العجز البدنى والعقلى وجعلت اعداد كبيره منهم ايتاما يفقدون دفء الحياه الاسريه ، وتجسد هذا الاتجاه العالمي نحو الطفوله في منظمه اليونيسيف التي انشئت في عام ١٩٤٦ م لتقديم معونات الاغاثه الفوريه لاطفال الدول التي دمرتها الحرب العالميه الثانيه ثم تحولت في عام ١٩٥٣ م الى منظمه دائمه تعني بالبرامج البعيده المدى الموجهه الى خدمه اطفال العالم ان تبين انه لا نهايه ل مآسي الطفوله وان هناك اعدادا متزايدا من الاطفال في مناطق كثيره من المعموره يعانون الجوع والفقر والمرض و يفتقدون ابسط انواع الرعايه الصحيه والغذائيه والتعليميه والاجتماعيه .

وباتت اساءة معامله الاطفال من المشكلات التي تؤرق المهتمين والمتخصصين لما لها من انعكاسات نفسيه وسلوكيه متعدده على المدى القريب والبعيد و قد تكون ملاحظه هذه الاثار السلبيه على المدى القريب والاني ممكنه ولكن ملاحظتها على المدى البعيد غير ممكنه لذا يصعب التنبؤ بهذه الاثار دون اجراء دراسات عميقه في هذا الشان .

والاساءة هي الفعل المقصود غير العرضي الصادر من قبل احد افراد الاسره القائمين على رعاية وتنشئه الطفل بهدف ايذائهم والحاق الضرر بهم

ان اساءه معامله الاطفال ظاهره سلبيه لها اثار مستقبليه على الصحه النفسيه والعقليه لهؤلاء الاطفال ، وتعتبر ظاهره عماله الاطفال وصمة في جبين العالم المعاصر ففي الوقت الذي حقق فيه الانسان انجازات علميه وتكنولوجيه خارقه فانه لم يستطع ان يقضي على الظلم الاجتماعي الذي يتجلى في ثالوث " الفقر والجهل والمرض " والذي يدفع باعداد كبيره من الاطفال الى سوق العمل حيث يخضعون لظروف لا انسانيه من القسوه والاستغلال واذا كان دول العالم الثالث هي المعنيه اكثر من غيرها بهذه الظاهر بسبب اوضاعها الاقتصاديه والاجتماعيه الا ان الدول الصناعيه ليست في منأي عن هذه الظاهره حيث سجلت لديها حالات عديده لاطفال يعملون في ظروف تشكل خطرا على نموهم البيولوجي والنفسي والاجتماعي وهناك اطفال يقضون نهارهم في المزارع والمصانع والمحاجر في ظل ظروف عمل سيئه و اطفال يعملون خدم في المنازل واخرون يباعون كرقيق للعمل في الدعاره واطفال يتم اختطافها من وسط اهاليهم للانخراط في الجيوش وحمل السلاح والقتال هذه الصوره ليست لاطفال يعيشون بعيدا عنا ولكنها صوره واقعيه لملايين الاطفال من وطننا العربي تنتهك حقوقهم في كل لحظه وفي كل يوم اطفال في عمر الزهور فقدوا براءتهم لم يعرفوا معنى الطفوله .

عندما نتحدث عن عماله الاطفال فاننا نقصد كل نشاط منتج يمارسه الاطفال سواء بكيفيه دائمة او مؤقته والمعنى الذي نعطيه لعباره عماله الاطفال ينعكس على الاحصائيات والتقديرات التي تحاول اعطاء صوره عامه عن حجم الظاهرة ومدى انتشارها في مختلف مناطق العالم ومن ما يعيق تكوين صوره حقيقيه عن الظاهره ان عماله الاطفال تتم في غياب القانون اذ يلجأ ارباب الاعمال الى عماله الاطفال اما بكيفيه سريه او دون ان يصرحوا لدى الجهات المعنيه بانهم يفعلون ذلك ومن ما يشجعهم على الاستمرار في عماله الاطفال عدم وجود رقابه صارمه من طرف الاجهزه المعنيه رغم وجود قوانين تمنع عماله الاطفال

ان عماله الاطفال ظاهره من الظواهر المستعصيه والتي بدات تدق ناقوس الخطر يوما بعد يوم خاصه بعد زياده اعداد الاحداث المنحرفين واطفال الشوارع ولذلك فان هذه الظاهره تحتاج الى حلول جذريه وملموسة على ارض الواقع وذلك من اجل انتشال الاطفال العاملين من العالم المشوه الذي وجدوا انفسهم فيه الى عالم جديد يوفر لهم حياه مستقره يحققون فيها امالهم واحلامهم .

و قضيه حقوق الطفل بالنسبه الينا نحن العرب ليست مجرد موجه عالميه تدفعنا الى ان ننضم الى الركب العالمي انها تأتي ضمن النسق القيمي الإسلامي الذي يؤكد على احترام كرامه الإنسان بوصفه اكرم مخلوقات الله حيث انه من المستحيل حشد شعوب المنطقه للحاق بركب التنميه و رفع مستوى المعيشه دون ان يتمتع كل فرد في هذه الشعوب بابسط حقوقه الانسانيه في الوقت الذي تتعدد فيه الوثائق الداعيه لحمايه الطفل واقرار حقوقه وحرياته وتعقد الندوات والمؤتمرات الدوليه لمناقشه حقوق الطفل تشهد الانسانيه ما لم تشهده من قبل من انتهاكات صارخه لحقوق الطفل في اماكن عديده من عالمنا العربي و يشهد العالم عبر وسائل الاعلام عشرات الالوف من الاطفال وهي تموت جوعا وعطشا و تقتل بالاسلحه الفتاكه وعلى ارض فلسطين تطارد جحافل الصهاينه المدججة بالسلاح الاف من الاطفال وتقتلهم وتغلق مدارسهم وتغتال حاضرهم ومستقبلهم كل هذا الواقع الاليم الذي يحيط بواقع الطفل العربي من الاطفال لهم في اعناقنا واجبات يلزمنا الوفاء بها لهم لانها حقوق ألزمنا بها ديننا وضمائرنا ومجتمعاتنا و إنسانيتنا .

المحور الاول (مفاهيم وتعريفات)

تعد مرحله الطفوله مرحله الاساس والتكوين لجميع سمات الفرد وتكويناته الوراثيه والبيئيه وهي التي تحدد ابعاد نموه الرئيسيه ولكل مرحله من مراحل النمو خصائصها الجسميه والحركيه والعقليه والادراكيه وكذلك اللغويه والجماليه والانفعاليه والروحيه والدينيه وهي ايضا مرحله مهمه من مراحل تكوين شخصيه الإنسان لانها مجال اعداد وتدريب للطفل للقيام بالدور المطلوب منه في الحياه .

ان الطفل كائن حي يستقي انوار الحياه ممن اولاه عنايته فهو ليس بغرائزي فقط و لمصلحته ولمصلحه المجتمع من الضروري ان يكمل الطريق من حيث انتهى الاخرون لا من حيث بدأوا ومن هنا يحدث التطور والتقدم ولذا نرى المنظمات الدوليه والمحليه وكذلك المجتمعات افراد او جماعات يولون الطفوله بالغ عنايتهم حيث سننوا الدساتير ووضعوا القوانين واهتموا بالاطفال صحيا و نفسيا وتربويا لانهم ادركوا بالفعل اهميه المرحله التي ينطلق منها الانسان الى الحياه معتمدا علي تجارب الاخرين فتتشكل شخصيته وتتحدد مفاهيمه و تترسخ معتقداته ويؤهل ليتسلم دوره بفاعليه في المستقبل .

اولا : مفهوم الطفوله :

الطفوله هي المرحله من الميلاد حتى البلوغ وهي المرحله الاولى من حياه الانسان والتي تتشكل شخصيته من خلالها و ليس هناك اتفاق بشان العمر الذي يمثل الحد الادنى للطفوله ولكن اتفاقيه حقوق الطفل تنص على ان الطفل هو اي انسان دون سن ال ١٨ عاما لم يبلغ طور الرشد في وقت مبكر بينما تشير منظمه العمل الدوليه وشعبه السكان في الامم المتحده الى الاطفال بانهم : اولئك الذين تقل اعمارهم عن ١٥ عاما .

هو المفهوم اللغوي والاصطلاحي للطفوله يشير الى ان الطفوله مرحله عمريه من عمر الانسان تتسم باطول وادق مرحله الطفوله بين سائر المخلوقات .

ولقد شهد القرن ال٢٠ ثوره معرفيه شملت كل جوانب الحياه ثوره حققت للانسان فرصا افضل للعيش والسياده على الارض كخليفه عليها وبعد الاشباع المادي لانسان الحضاره الماديه الحاكمه وباثارها الطاحنه راينا ه يتوجه ضمن توجهاته المتعدده الى الطفوله ليعيد تشكيلها باعتبار الطفوله بدايه الحياه وقد ساعده في ذلك ما قدمته الدراسات البيولوجيه والنفسيه من براهين على ان الطفل هو اب الرجل وان الأمه كالفرد . ومن هنا اخذ العلم المعاصر يبحث في جلد ودأب حول الطفوله حيث بدايه تشكيل الإنسان فمع بدايه القرن العشرين زاد اهتمام الدارسين بالانسان فنشأت علوم متخصصه تعني بالظاهرة الانسانيه من جوانبها المتعدده النفسيه و الاجتماعيه والصحيه والبيولوجيه والانثروبولوجية .

و مرحله الطفوله هي فتره الحياه التي تبدا منذ الميلاد حتى الرشد وهي تختلف من ثقافه الى اخرى فقد تنتهي الطفوله عند البلوغ او عند الزواج او يصطلح على سن محدد لها .

كما قسم علماء نفس النمو مراحل الطفوله الى اربع مراحل وهي :

١ _ المرحله الجينية
٢ _ مرحلة الطفولة المبكرة.
٣ _ مرحلة الطفولة الوسطي .
٤ _ مرحلة الطفولة المتأخرة.

ومع تنوع الخصائص المميزه لكل مرحله من المراحل السابقه و جد الاختلاف غير الجوهري حول عدم اصطلاح العلماء لتحديد سن محدد تنتهي عندها اخر مرحله من مراحل الطفوله واسباب ذلك تعود الى الفروق الفرديه بين النوعين الذكر والانثى من ناحيه ولتغير العوامل البيولوجيه والبيئيه من ناحيه اخرى ومهما يكن من امر فان وصول الطفل الناشئ الى سن البلوغ ككائن بالغ عاقل هو ما يمكن ان يقف بنا عند نهايه مرحله الطفوله .

ويوجه " سوليفان " اهتمامه في تعريف مرحله الطفوله اتجاها اخر فهو يهتم بالعمليات التطوريه التي تؤدي بالفرد الى مرحله المراهقه وتتميز المراحل التي يحددها سوليفان للنمو الانساني بوجود امكانيات او قدرات للطفل في كل مرحله تجعله واعيا وبخاصه لجوانب معينه من العلاقه الشخصيه مع الاخرين في بيئته وتجعله قادرا على ان يتفاعل معها

ومراحل النمو عند سوليفان اربعه هي :

١ _ مرحلة الحضانة : وتستمر حتي نضج مقدره الطفل على استخدام اللغه .
٢ _ مرحلة الحداثة : وتستمر حتى نضج مقدره الطفل على الموده المتبادلة .
٣ _ مرحلة الطفولة : وتستمر حتى نضج مقدره الطفل على التعايش مع رفاقه .
٤ _ مرحلة ما قبل المراهقه : وتستمر حتى البلوغ .

ونخلص مما سبق الى ان مرحله الطفوله تبدا من الميلاد وحتى البلوغ وهي تنقسم الى مراحل تميز العمليات التطوريه التي تؤدي بالفرد الى مرحله المراهقة

ولقد قسم ابن سينا الطفوله الى مرحله المهد ثم مرحله الصبا وهي بين (٢ _ ٥) سنوات ثم مرحله الترعرع وهي من (٦ _ ١٢) سنه .

كما قسمت التربيه الحديثه فتره الطفوله الى ثلاث مراحل رئيسيه هي :

الأولي : من الولاده الى سن ثلاث سنوات .

والثانية : من سن ثلاث سنوات الى حوالي الثامنه .

وتنهي الثالثة عند بدء المراهقه .

اي ان فتره التنشئة والتربيه تواكب الطفل من ولادته وتنتهي بتكوين عناصر الشخصيه ثم تبدا بعدها مرحله تثمر فيها تلك التربيه ثمرتها في نفس الفرد والمجتمع وهي المرحله المعروفه في الشرع بالتكليف والذي يتحمل فيها الفرد مسئوليته ويحاسب فيها على كل ماقدمت يداه

فالطفوله هي المرحله المبكره من حياه الانسان وتمتد من الولاده وحتى سن النضج اي سن الثامنه عشر .

ثانيا : مفهوم الحق :

يختلف مفهوم الحق تبعا لطبيعه المجتمع الانساني وكيانه ونتيجه لوضع الفرد في البناء الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيش في ظله وقد تطور مفهوم الحق بتطور المجتمعات البشريه وقد لوحظ ان المجتمعات البدائيه التي لم تكن تعرف فكره الملكيه الخاصه حيث المساواه التامه بين جميع افراد المجتمع في الحصول على ما يريدون من وسائل المعيشه و استمرار الحياه لوحظ ان هذه المجتمعات لم تكن تعرف هذا المفهوم لان هذا الحق قد يعطي امتيازا لفرد او لجماعه على فرد آخر او جماعات اخرى وهم في الواقع لا يحصلون على امتيازات خاصه لان كل شيء متاح لكل فرد .

ولقد تجلت فكره الحق بوضوح في مجتمعات العبوديه حيث انقسم المجتمع الى عبيد و احرار وكانت الحقوق كلها للأحرار ولا حقوق للعبيد وانما كان على العبيد فقط خدمه الساده الاحرار مقابل اطعامهم وايوائهم .

ومما يجدر التنبيه عليه هنا ان الفقهاء يستعملون كلمه الحق استعمال عاما تاره واستعمالا خاصا تارة اخرى فيطلقون مره على كل عين او مصلحه

تكون للشخص بمقتضى سلطه المطالبه بها او منعها من غيره او بذله لها في بعض الاحيان او التنازل عنها كذلك فيطلق على الاعيان المملوكه ويطلق على الملك نفسه ويطلق على المنافع والمصالح كما يطلق على الامور الاعتباريه كحق للشفعه وحق الخيار وهذا اطلاق عام شامل لكل حق .

ويستعملونه تاره اخرى في مقابل الاعيان والمنافع المملوكه وفي هذه الحاله لا يريدون به ذلك المعنى العام الذي سبق بيانه وانما يريدون به حين اذن المصالح الاعتباريه الشرعيه التي لا وجود لها الا في اعتبار الشارع وفرضه كحق الشفعه وحق الخيار و حق الدائن قبل المدين وحق الطلاق وحق القصاص وحق الحضانه والولايه وما الى ذلك .

ام حقوق الطفل فهي في جوهرها من الافكار القديمه وان كان استخدام المصطلح امرا حديثاً دولياً ذلك ان جوهر حقوق الطفل يرتبط بقيم الحريه و العداله والمساواه وهي القيم التي خاضت البشريه صراعاً مريرا في الدفاع عنها واشتركت مختلف الديانات والحضارات في صياغتها وتطويرها كما ان هذه القيم تنبع من الطبيعه البشريه والكرامه الانسانيه الامر الذي ارتبط بوجود الانسان ذاته على سطح هذه الارض ومنذ بدء الخليقة .

وتتعدد تعريفات حقوق الطفل حيث يعرفها البعض بانها: مجموعه من الحقوق التي يجب ان يتمتع بها الفرد في المجتمع الذي يعيش فيه وهو ما يحتم ان تكون هذه الحقوق عالمية يتمتع بها كل فرد بوصفه إنساناً دون تمييز بين فرد واخر .

وبعيدا عن الخوض في غمار التعريفات المختلفه لما هي حقوق الطفل انه يهمنا التاكيد على بعض النتائج التي يمكن ان نخرج بها من جميع هذه التعريفات

- انها تعتبر حقوقا بالمعنى القانوني لمصطلح الحق من حيث كونه رخصه تعطي لصاحبها مزايا يقابلها واجب من الاخرين باحترامها ومؤدى ذلك انها حقوق لا يمكن الافتئات عليها ويقابلها التزام من قبل الدول باحترامها .

- ان هذه الحقوق مترابطه في ما بينها لاتقبل التجزئه او المساس بها او التفاوض بشانها او التنازل عنها احتراما لحقوق الطفل وحرياته الاساسيه.

- ان موضوع هذه الحقوق وهدفها هو تحقيق الكرامه الانسانيه كم ان القواعد التى تنظمها شاركت في صياغتها الانسانيه بأسرها فهي تنبع من اساس ايدلوجي مشترك وليس من حضاره بعينها .

ثالثا : مفهوم الإساءة :

شهد تعريف سوء معامله الطفل تطورا ملحوظا في العقود الماضيه فمن المفاهيم الكلاسيكيه التي طرحت عن هذه الظاهره ما قدمه كمب وزملائه عام ١٩٦٢ م عن متلازمه الطفل المعذب وتصف هذه المتلازمه سوء معامله الطفل على انها إيقاع الأذى الخطر او إصابات خطرة بالأطفال بواسطه الوالدين او مقدمي الرعايه و غالباً ما ينتج عن الاصابات التي تشمل كسورا و تجمعات دمويه بالدماغ وإصابات متعدده في الانسجه الرخوه وعجز مستديم وحدوث وفاة .

ولقد عرفت اداره الصحه والخدمات الانسانيه بالولايات المتحده الامريكيه عام ١٩٨١ م الإساءة بانها الايذاء الجسدي او الاساءه الجنسيه او المعامله القائمه على الاهمال او سوء المعامله للطفل تحت سن الثامنه عشر من العمر وذلك بواسطه شخص يكون مسئولا عن رعايه الطفل ورفاهيته تحت ظروف تتعرض فيها صحه الطفل او رفاهيته للاذى او التهديد .

وعرفها (عشوي) اساءه معامله الاطفال على انها كل انماط السلوك المتعمده من الوصي على الطفل والتي تؤدي الى الاضرار بصحته الجسديه والنفسيه والعقليه على المدى القريب او البعيد .

وعرفه قانون الحمايه والعلاج لسوء معامله الطفل بالولايات المتحده الامريكيه الذي صدر عام ١٩٩٦ م بأن المعامله و الاهمال هو في حده الادنى هو اي فعل حديث او فشل في فعل من جانب احد الوالدين او مقدم الرعايه تنتج عنها وفاة او ايذاء جسمي او انفعالي خطير او اساءه جنسيه او استغلال جنسي او اي فعل او فشل في فعل ينتج عنه خطر وشيك كل لاذى خطير .

صور من الاساءه للاطفال :

هناك صور عديده لإساءة المعامله للطفل وهي ما ياتي :

١ - الاساءه الجسديه : وتكون بتوجيه اذى مادي كالضرب على مناطق حساسه من جسم الطفل والضرب على الراس او الكدمات او القطع او الحرق او الحبس او الخنق او العض والدهس والمسك بعنف وشد الشعر

و تكسير الاسنان... الخ وهو سلوك متعمد لاساءه الطفل يسبب له اضرار مباشرة او غير مباشرة .

٢ - الاساءه النفسيه او العاطفيه : وتتضمن السلوكيات التي تؤثر على النمو العاطفي او السلوكي للطفل وتخلق اضطرابات دائمة او متقطعة لديه مثل : التهديد والتحقير والتخويف والايذاء اللفظي او المطالبة بالقيام باشياء غير واقعيه ...الخ من السلوكيات التي يفشل معها الاهل في توفير بيئه مرضية نفسياً تمكن الطفل من النمو الطبيعي .

٣ - الاساءه الجنسيه :

وهي في حالة ما يعمد شخص اكبر الي استخدام الطفل لاجل اغراض جنسيه مثل الاغتصاب والتحرش الجسدي والجنسي في الشوارع والمواصلات والأماكن المزدحمة والتحرش من قبل ارباب العمل او من خلال إجبار الأطفال علي ممارسات جنسية متنوعة .

٤ - اهمال الطفل : ويقصد به فشل من يقوم في رعايه الطفل في تقديم الموارد اللازمه لصحه الجسمية والعاطفيه للنمو الاجتماعي ويتضمن الاهمال سوء الحضانه او التربيه كما يتضمن ضعف الرقابه او الاشراف ويؤدي الاهمال الى انحراف الطفل نفسياً وسلوكيا واجتماعياً والاهمال ايضا هو حالة ما يترك الطفل غالباً وحيداً لمده طويله او يهمله الوالدان بما يتسبب في حدوث مشكلات انفعالية او صحية للطفل .

الاسباب المؤديه الى اساءة الأطفال :

اختلفت الاراء الباحثين حول الاسباب التي تؤدي الى اساءه الاطفال نظرا لاختلاف تخصصاتهم وتوجهاتهم العلميه وسنعرض فيما يلي الاسباب من المنظور النفسي الاجتماعي و منها :

أولاً : اسباب تتعلق بالطفل :

١ - سلوك الطفل نفسه حيث هناك بعض الاطفال يتعمدون اثارة من حولهم وازعاجهم لأسباب نفسيه واجتماعيه مما يثير المحيطين بهم ويوقع الطفل تحت طائله الاساءة .

٢ - وجود مشكلات نفسيه في حياه الطفل مثل ضعف الثقه بالنفس ، الشعور بالاحباط، العنف ، والاضطراب الانفعالي والنفسي مما يجعل المحيطين بالطفل غير قادرين على السيطره على انفسهم بسبب عدم تحملهم لهذه الاضطرابات فيعمدون الى اساءه الطفل او اهماله....الخ .

٣ - طبيعه مرحله المراهقه تجعل الكثير من الاطفال يميلون الى التمرد على معايير وقيم الاسره والمجتمع مما يعرضهم للاساءة من قبل الراشدين المحيطين بهم .
٤ - افتقاد كثير من الاطفال الى المهارات اللازمه للتعامل مع محيطهم وافتقادهم الى اسلوب حل المشكلات يجعلهم اكثر تعرضا للاساءه .
٥ - وجود الطفل في بيئه لا تهتم به قد يعزز لديه الشعور بالغضب فيقوده الى العنف الذي يقوده بدوره الى الاساءه للطفل .

ثانيا : أسباب تتعلق بأسرة الطفل ومنها :

١ - الخلافات والصراعات داخل الاسره بين الابوين او بين افراد الاسره بشكل عام .
٢ - الاهمال الذي ينتج عنه تعرض الاطفال للايذاء لغياب الرقابه والمتابعه من قبل الوالدين او شعور الطفل بانه منبوذ مما يجعله اكثر تعرضا للاستغلال من قبل الاخرين خارج الاسره .
٣ - اساليب المعامله الوالديه غير السليمه كالقسوه الزائده او التدليل الزائد او استخدام اساليب تعذيبيه شديده .
٤ - خروج الام للعمل واستمرارها به لساعات طويله خلال النهار و حرمان الطفل من العطف والحنان كذلك انشغال الاب بالعمل او الهجره خارج الوطن و غيابه باستمرار عن الاسره
٥ - ارتفاع عدد افراد الاسره الذين يعيشون في منزل واحد و ضيق المسكن و كبت حريه الطفل .

المحور الثاني: مكانه الطفل في المجتمعات :

الحقيقه ان اتجاهات القائمين على تربيه الطفل قد اختلفت من بيئه لأخرى ومن زمان لاخر وتارجح ذلك بين السلبيه التامه واهمال الطفل خاصه في السنوات الاولى من عمره او القسوه الشديده في معاملته الى الاهتمام الشديد به و محاوله فهم طبيعته والتعرف على حاجاته النفسية الاساسيه محاولة اولي لتحقيقها او تحقيق معظمها على الاقل و سوف يتم عرض نظره تاريخيه للطفوله كما يلي :

اولا : الطفل في المجتمعات البدائيه :

في معظم المجتمعات البدائيه لم يحظ الطفل بالرعايه والاهتمام الكافيين حتى بالنسبه لحاجاته الاساسيه وهي الصحه والغذاء وعلى عكس كان

على الاطفال ان يخضعوا لرغبات الكبار و ارادتهم و اوامرهم وان كانت بعض القبائل البدائيه قد اهتمت بمنح الحريه لاطفالهم اثناء اللعب وعلمتهم الصيد والقنص خصوصا الصبيان عندما يبلغون مبلغ الرجال الى ان ذلك لم يكن الا وسيله لبناء الجسم واكتساب المهارات البدنيه والدفاعيه عن القبيله او العشيره والتي تؤهلهم فيما بعد لممارسه انشطه الكبار و تحمل اعباءهم ومسئولياتهم .

ثانيا : الطفل عند اليونان والرومان :

وقد بدا الاهتمام بحاجات الطفل وميوله في عهد اليونان والرومان في حوالي سنه ٤٠٠ قبل الميلاد كتب افلاطون ان الاطفال يختلفون في قدراتهم وميولهم وكان ذلك بدايه للاهتمام بالفروق الفرديه ومن ثم تنوع المناهج التربويه وتنوع التعليم الذي يحصله كل فرد حسب قدراته وميوله وامكانياته وحسب مركزه فيما بعد في المدينه الفاضله او المدينه المثاليه وما سميت باليوتوبيا والتي عرفت بجمهوريه افلاطون وكان على راسها الحاكم من الفلاسفه وفيها الجنود للدفاع عن المدينه المثاليه ثم العمال والصناع المهره للسهر على خدمه الفلاسفه والجنود

وقد حاول بعض الفلاسفه عند رسم جمهورياتهم الفاضله الخياليه تقديم تعاريف جديده للأدوار في الاسره وذلك كحل المشكلات الاجتماعيه وذلك بأن سوي افلاطون في جمهوريته بين الناس جميعا نساء ورجال بل ان العلاقه بين الاباء والابناء لا وجود لها في هذه الجمهوريات لانه لن يتمكن اي فرد من معرفه طفله او والده ففي رأيه ان الحمل يجب ان يتم سنوياً في نفس المواعيد في اعياد خاصه بالزواج اما الاطفال الذين يولدون في غير المواسم المحدده فانهم يعزلون تماماً كما يعزل الاطفال المشوهون ويؤخذ الاطفال من والديهم على اثر ولادتهم و تقوم الدوله برعايتهم تحت ظروف التحدي تحت رعايه اشخاص يمتازون بصفات خاصه .

ثالثا : الطفل في العصر الجاهلي :

كان توجيه الطفل وتعليمه في العصر الجاهلي و قبل الاسلام امرا بسيطا للغايه حيث يتلقى الطفل من معلمه الدرس في اي مكان تحت ظل نخله او بين كثبان الرمال مشافهة او كتابه على قطعه من الجلد او سعف النخل

وكانت قلة قليلة تسكن الطائف ومكه المكرمه تعرف القراءه والكتابه و تساعد في تعليم الاطفال و تقرا عليهم القصص القديمه .

رابعا : الطفل في الإسلام : جاء الاسلام بتشريعاته التي تقدم الخير للناس من خلال الالتزام بالمعروف والنهي عن المنكر وكانت هذه الخيريه محور كل شيء في حياة هذه الامه التي امتد نورها الى سائر انحاء العالم بعد انا آمن الناس على اختلاف السنتهم و لم تصدهم الاهواء لانهم شهدوا العمق الخيري في جسد هذه الامه التي بنت امجادها على الاخلاق والايمان والرغبه بما عند الله من عطاءات فلم تغتر بالدنيا ولم تفتنها الاهواء وتصدها عن السبيل .

كما جاء الاسلام وفي يده مشعل وهاج لم ترى له البشريه مثيلا فاتي على قوم لم يراعوا للانسانيه حقها فاستعبدوا الناس وقهروا الرجال والنساء فكيف بمخلوق ضعيف لا حول له ولا قوه فعاش الطفل محروما من حقوقه البسيطه بل كان مسلوبا للكرامه مضطهدا ذليلا وكانت مرحله الطفوله حياه قهر في اغلب الاحيان وكانت مهملة محرومه من حقها في الرعايه والعنايه فقد كان الاب يضيق بابنائه ويرى فيهم عبئا ثقيلا حتى بلغ من قسوه القلوب وهوان الطفوله ان من العرب في الجاهليه من كان يقتل اولاده سفها بغير ذنب والي هذا الفعل المذكر اشار القران الكريم واصفاً اولئك الذين قتلوا اولادهم بالسفهاء وانذرهم بالخسران بعد ان ضلوا السبيل فما راعوا الامانه حق رعايتها و قتلوا نفسا بغير حق وفي ذلك تعنيف وتقريع للذين سفهوا فما وعوا قيمه الطفوله في الحياه فساءت امورهم وضعف احوالهم وضلت اعمالهم في الدنيا والاخره .

ولقد جاء في تفسير ابن كثير ان الله تعالى يقول في هذه الايه قد خسر الذين فعلوا هذه الافاعيل في الدنيا والاخره اما في الدنيا فخسروا اولادهم بقتلهم وضيقوا عليهم في اموالهم فحرموا اشياء كثيره ابتدعوها من تلقاء انفسهم واما في الاخرة فيصيرون الى اسوء المنازل بكذبهم على الله وافترائهم .

اما من كتب الله له النجاة من الموت فانه لم يكن افضل حظا ممن قتل جهلاً وسفها فقد كان عرضه للاهانه والاساءه والتجهيل و عدم المساواه في المعامله والارث اذ كان العدل بين الابناء موتورا وكانوا يفضلون البنين على البنات والشدائد منهم على الضعفاء وكانوا يعتبرون الانثى

وصمة عار يجب ازالتها فورا وقد وصفهم الله سبحانه وتعالى وصفا دقيقاً بديعا بقوله تعالى " واذا بشر احدهم بالانثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم يتوارى من القوم من سوء ما بشر به ايمسكه على هون ام يدسه في التراب الا ساء ما يحكمون "
وجاء الاسلام وانكر كثيرا من عادات الجاهليه وخصوصا الجريمة البينه في الوأد والقتل قال تعالي (ولا تقتلوا النفس ... انه كان منصورا)

خامسا : اهميه مرحله الطفوله :

ترجع اهميه مرحله الطفوله الى ما يلي :
* كونها تمثل اللبنه الاولى لتكوين الاسره والتي تمثل بدورها الخليه الاولى لتكوين المجتمع .
* كون الاطفال هم عدة المستقبل وبناة الغد فاطفال اليوم هم شباب الغد رجال ونساء المستقبل .
* تمثل هذه المرحله الاساس لغيرها من المراحل ففيها تغرس المبادئ والقيم والاتجاهات التي تشكل سلوك الانسان في المستقبل عندما يكبر ويصبح انسان ناضج فتؤتى اكلها باذن ربها .
* في هذه المرحله يكتسب الطفل من بيئته العادات النافعه او ضاره والاخلاق الكريمه او الذميمه والاتجاهات الصحيحه او غير الصحيحه .
* في هذه المرحله تتهيأ الاستعدادات النفسيه والفكريه لقبول كل ما هو مرغوب فيه ومحبوب .
* في هذه المرحله تشكل جوانب النمو المختلفه جسميا ونفسيا وعقليا واجتماعيا .

لقد حرص الاسلام على صيانه كرامه الطفل وعدم تعريضه للاستهزاء والاحتقار فوجه الى ضروره اختيار الاسم الملائم له كما امر باحاطته بالحب والحنان وباهميه تعليمه وتاديبه وعدم التمييز في المعامله بين الابناء .

المحور الثالث: حقوق الاطفال في ضوء الاتفاقيه الدوليه لحقوق الطفل :

الاطفال ثوره الشعوب واملها في صناعه مستقبل انساني افضل و يعد الاهتمام بالطفوله في الوقت الحاضر مؤشراً هاماً لتقدم الامم والشعوب لذا

نال مجال الطفوله في معظم دول العالم وخاصه المتقدمه اهتماماً غير مسبوق من قبل المسئولين والهيئات والمؤسسات الرسميه وغير الرسميه لأن تنميه الطفوله هي الركيزه الاساسيه لمستقبل الامه العربيه في مطلع الالفيه الثالثه .

وفي هذا العصر اتخذ الاهتمام بقضايا الطفوله منحا دولياً و أبعاداً جديده وان كان الاهتمام مصدره الاحساس بالذنب لما ارتكبه في حق الأطفال الأبرياء من جرائم بشعه ولما تعرضوا له من مآسي .

وتشير احصائيات حديثه صادرة عن المنظمات الدوليه المتخصصه الى وجود اكثر من (٢٠٠)مليون طفل في العالم يشتغلون في سوق العمل ويعمل كثير منهم تحت ظروف قاسيه اقرب الى السخره وان (١٤٠) مليون طفل في الدول الناميه تتراوح اعمارهم بين (٦ - ١١) عاما لم يلتحقوا بالمدارس وان (١٠٠)مليون معاق في العالم ترجع اسباب اعاقتهم الى سوء التغذيه ولم يكن انعقاد المؤتمر الدولي حول استغلال الاطفال جنسيا في ستوكهولم الا نتيجه لتتفاقم هذه الظاهره التي اصبحت صناعه رائجه يذهب ضحيتها الاف من الاطفال سنوياً بينما تدر أرباحاً هائلة على الضالعين في ارتكاب هذه الجرائم البشعه التي تحط من قدر الانسان لسلبه انسانيته وتنزل به الى مستوى السلع والاشياء التي تباع في الاسواق بأبخس الأثمان .

ان جوهر حقوق الطفل يرتبط بقيم الحريه و العداله والمساواه وهي القيم التي خاضت البشريه صراعاً مريرا في الدفاع عنها واشتركت مختلف الديانات والحضارات في صياغتها وتطويرها كما ان هذه القيم تنبع من الطبيعه البشريه والكرامه الانسانيه الامر الذي يرتبط بوجود الانسان ذاته على سطح هذه الارض و منذ بدء الخليقه.

اولا : إنسانية الطفل :

لا يعود الاهتمام بالأطفال لكونهم فقط رجال ونساء المستقبل ، وأساس النهضة الأمم وتقدمها ، وليس كذلك لأنهم أكثر فئات المجتمع ضعفاً واحتياجاً للرعاية ، بل يعود هذا الاهتمام بالأطفال بالأساس لكونهم بشراً لهم حقوق اساسية يجب ان يكفلها ويضمنها المجتمع ، مهما كان ثراؤه او فقره ، وتقدمه او تخلفه .

ولهذا لا يمكن فصل مسيرة الاهتمام العالمي بأوضاع الأطفال وحقوقهم عن مسيرة الاهتمام الأنساني بقضايا حقوق الانسان .
فالتركيز علي حقوق الطفل مع إهمال كيانه كإنسان ، ومع إهدار جوهرة الأنساني هو من قبيل التركيز علي حقوق الطفل دون تركيز مماثل علي واجبات الطفل ، حتي اصبحنا أمام طفل الحقوق لا أمام حقوق الطفل ، فالعناية بالطفل كإنسان قبل العناية بحقوقه ، هي التي تسمح لنا اولاً : بتحديد سبب هذا الامتياز ، وثانياً : تجعلنا نصون سبب هذا الامتياز ونحافظ عليه ، وربما نحسنه ونرقيه ، وتجعلنا ثالثاً : نوجه حقوق هؤلاء الأطفال بما يتلاءم مع هذا الامتياز الذي هو سبب لوجود هذه الحقوق .
حقوق الطفل مرتبطة بوجوده وحياته ، فالطفل بطبيعته كائن ضعيف لا حول له ولا قوة، وهو من اجل هذا في حاجة الي ضمانات تحميه من العنف والاستبداد ، وذلك بتوفير اسس قانونية تضمن هذه الحقوق دون اي تمييز ، باعتبار ان الطفل في حد ذاته قيمة مطلقة ، وان غياب هذه الحقوق يفقده انسانيته ، ثم إن حياة هذا الطفل لا تستقيم دون حقوق تضمن له الأمن والطمأنينة والحرية ، وهي الشروط التي يقوم عليها سلوكه في الواقع الاجتماعي ، وطاقته في التعلم والتفكير والأبداع .

ثانيا : حقوق الطفل :

علي الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومات العربية في مجال حقوق الطفل الصحية والغذائية والتربوية والنفسية والاجتماعية والثقافية وغيرها إلا ان ثقافة حقوق الطفل وحمايته ليست واضحة في اذهان معظم القائمين علي رعاية وتنمية الطفولة في العالم العربي ، حماقة ينعكس سلبياً علي معطيات حياة الاطفال في الحاضر والمستقبل .
وحقوق الطفل قضية من أهم القضايا لأنها تختص بمستقبل الطفولة في العالم .. فالطفل بمفرده لا يدرك معني ومضمون هذه الحقوق لذلك لا يطالب بها .. ولكنها واجبة علي المجتمع الذي يعيش فيه والذي يقاس مدي تقدمه بمدي توفيره هذه الحقوق لأطفاله .

ثالثا : اتفاقية حقوق الطفل :

بدأ الاهتمام بحقوق الطفل بصفة عامة من بدايات القرن العشرين حيث صدر **إعلان جنيف لحقوق الطفل عام ١٩٢٤ م** ، وكان يهدف الي منع

تشغيل الأطفال والاتجار بالقاصرين واستغلالهم . ولكن كان هذا الاعلان يفتقد القوة الإلزامية والضمانات الجزائية والعقابية لردع اي مخالفة .
وقد ادرك المجتمع الدولي أهمية الاهتمام بالطفل فأصدر إعلاناً بحقوق الطفل يدعو الي أن تتاح للطفل الفرص والوسائل .. لكي ينشأ من النواحي البدنية والروحية والاجتماعية علي غرار طبيعي وفي ظروف تتسم بالحرية والكرامة وأن يكون له الحق في التغذية الكافية والمأوي والرياضة والعناية الطبية ، وأن تضمن له الوقاية من كافة ضروب الإهمال والقسوة والاستغلال ...الخ .
وصدر ميثاق الأمم المتحدة حول حقوق الطفل وهو عبارة عن وثيقة مبادئ لكيفية التعامل مع الأطفال وسبل تحقيق رفاهيتهم . فالمثياق ينادي بمبدأ رئيسي وهو أن الأطفال لهم حقوق متساوية تماماً مثل الكبار وأن الكبار تقع عليهم مسئولية تأكيد وتشجيع هذه الحقوق . إلا ان هناك تساؤل يتبادر الي الذهن وهو من الذي يحدد ما هو مناسب للطفل ؟ فالقرارات المتعلقة بالأطفال تعكس اهتمامات وأفكار الكبار دون أن تأخذ في الاعتبار اهتمامات الأطفال ومشاعرهم الخاصة .
هذا وقد تضمن الميثاق علي عدة مبادئ هي :
١ - حق الطفل في ان يكون له رأي ووجهة نظر في كا ما يتعلق بقرارات تخصه .
٢ - الأطفال لهم حق في البقاء واثبات الوجود .
٣ - كل الأطفال لهم نفس الحقوق بغض النظر عن جنسهم او ثقافتهم او قدراتهم ، فهم متساوون من حيث الحقوق الاساسية .
وجدير بالذكر ان هذا المثياق يتضمن اجزاء توضح كيفية تطبيق هذه المبادئ عن طريق الممارسة الفعلية وكيفية تشجيع حقوق الطفل سياساً واقتصادياً ، كذلك تشجيع العاملين علي رعاية الطفل في الفهم والتصرف طبقاً لهذه المبادئ .
وتمكنت " اليونيسيف " بعد عمل دءوب من وضع وثيقة حول حقوق الطفل . عرضت الوثيقة علي الجمعية العامة للأمم المتحدة في اواخر عقد الثمانينيات من القرن العشرين . وبدأ تنفيذها كشركة دولية في بداية التسعينات من نفس القرن ، وذلك بعد مصادقة (١٦٠) دولة عليها ، ولم

يسبق لأي معاهدة او اتفاقية دولية ان حصلت علي مصادقة هذا العدد الكبير من الدول خلال هذه الفترة الزمنية القصيرة .
وتحدد الوثيقة في مادتها الأولي بأنه " كل انسان لم يتجاوز الثامنة عشرة " وتدعو في مادتها الثانية جميع الدول الي احترام الحقوق الموضحة في هذه الاتفاقيات وتضمنها لكل طفل يخضع لولايتها دون اي نوع من أنواع التمييز ، بغض النظر عن عنصر الطفل أو والديه أو الوصي القانوني عليه ، أو لونهم أو جنسهم أو لغتهم أو دينهم أو اصلهم القومي أو الاثني أو الاجتماعي أو ثروتهم أو عجزهم أو مولدهم أو شئ اخر "
وفي ١٩٨٩/١١/٣٠ م اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع اتفاقية حقوق الطفل حيث تضمنت هذه الاتفاقية مجموعة كبيرة من الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواجب كفالتها للطفل دون تمييز .
وتتكون الاتفاقية من ديباجة و (٤٥) مادة ، وتشير الديباجة إلي ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة والوثائق الدولية الأخري المتعلقة بحقوق الأنسان من ضرورة حماية حقوق الإنسان و الاعتراف بالكرامة من جميع أعضاء الأسرية البشرية .
وتعترف الديباجة بأن هناك اطفالاً في انحاء العالم يعيشون في ظروف صعبة للغاية ، وبأن هؤلاء يحتاجون الي رعاية خاصة ، وإن تحسن ظروف معيشة الأطفال يتطلب التعاون الدولي .
وهذه الاتفاقية تتميز بميزتين اساسيتين هما :
الاولي : شمولها لجميع حقوق الطفل المادية والأدبية ، سواء من حيث حمايتها ، او توفير الخدمات اللازمة من اجل نمو الطفل صحياً وثقافياً وروحياً أو من حيث تمكينه من المشاركة بآرائه او من حيث توفير البيئة السليمة والآمنه التي تتيح له تنمية قدراته العقلية والأخلاقية والروحية .
الثانية : وضعت الاتفاقية ، ولأول مرة ، آلية لمراقبة تطبيق أحكامها علي المستوي الدولي ، عن طريق إنشاء لجنة معنية بحقوق الطفل مكونة من (١٠) خبراء تقوم بمراقبة مستويات التطبيق ، وتقيم حواراً متصل بهدف تعزيز حقوق الطفل وزيادة وعي الناس بحمايتها كما تقوم برصد التقدم الذي تحققه الدول الملتزمة بتقديم تقاريرها الي اللجنة خلال سنتين من بدء

نفاذ الاتفاقية ثم بصفة دورية كل (٥) سنوات ، وفي ضوء هذه التقارير تقوم اللجنة بتقديم توصياتها الي الحكومات والي الجمعية العامة .
وإذا كان الطفل يتطلب ، بسبب عدم نضجه العقلي والجسماني ، رعاية ومساعدة خاصتين ، فإن الطفل الذ يعاني من إعاقة جسمانية أو ذهنية يكون أشد حاجة الي الرعاية والحماية سواء من قبل الأسرة التي ينتمي اليها او من المجتمع الذي يعيش فيه ، مراعاة لهذا الظرف الخاص الذي ألم به ، ويصبح من المحتم أن ينال عناية واهتمام يفوق ما يحصل عليه الطفل العادي .
ولم تغفل اتفاقية حقوق الطفل هذه المسألة ، بل كرست للطفل المعاق حماية خاصة في مادتها الثالثة والعشرين ، وطبقاً لهذه المادة تعترف الدول بحق الطفل المعاق في التمتع برعاية ومساعدة خاصتين ، وتكفل له مساعدة تتلاءم مع حالته وظروف والديه أو غيرهما ممن يرعونه بهدف ضمان امكانية حصول الطفل علي التعليم والتدريب ، وخدمات الرعاية الصحية وخدمات إعادة التأهيل ، والإعداد لممارسة عمل والفرص الترفيهية بشكل يؤدي الي تحقيق الإندماج الاجتماعي للطفل ونموه الفردي والثقافي والروحي ، علي أكمل وجه ممكن ، وأن يكون تقديم هذه الاحتياجات كلما أمكن ذلك ، كما أقرت الاتفاقية بوجوب تمتع الطفل المعاق بحياة كاملة وكريمة في ظروف تكفل له الكرامة والاعتماد علي النفس وتيسر مشاركته الفعالة في المجتمع .
وتتضمن اتفاقية حقوق الطفل علي العديد من الحقوق الخاصة بالطفل منها
- حق الطفل في الحياة .
- حق الطفل في الحصول علي اسم منذ ولادته .
- حق الطفل في اكتساب جنسية .
- حق الطفل في معرفة والديه وتلقي رعايتهما ، وما يقتضيه ذلك من عمل الدول علي جمع شمل الأسرة .
- حق الطفل في تكوين آرائه الخاصة والتعبير عن تلك الآراء في المسائل التي تمسه .
- حق الطفل في الحصول علي المعلومات ونقلها بالكتابة أو بالرسم او بأي صورة أخري مناسبة .
- حق الطفل في حرية التفكير والوجدان والدين .

- حق الطفل في عدم المساس بشرفه او بسمعته .
- حق الطفل في السلامة البدينة والعقلية والنفسية .
- حق الطفل في أفضل مستوي من الرعاية الصحية .
- حق الطفل في السلامة من الاستغلال الجنسي له .
- حق الطفل في الحماية من الاستغلال الاقتصادي ، بتشغيله في احد الأعمال الربحية .
- حق الطفل المعاق في حياة كريمة في ظروف تكفل له كرامته ، وتعزز اعتماده علي النفس .
- حق الطفل في التعليم المجاني .
- حق الطفل في الراحة ووقت الفراغ ومزاولة الألعاب .

إن حقوق الطفل تكتسب أهمية من جوانب متعددة فهي من ناحية تقنن حقوق الطفل التي تعارفت عليها الدول ، ومن ناحية اخري فهي تضيف الي حقوق الطفل حقوقاً جديدة ، لم يرد ذكرها في وثائق حقوق الانسان السابقة ، ومن ناحية ثالثة ، تضع هذه الاتفاقية حداً أدني من المعايير وقواعد السلوك التي ينبغي الالتزام بها من قبل الأفراد والشعوب والحكومات عن معالجة شئون الطفل او مواجهة مشاكل الطفولة .

ويمكن تناول بعض مواد اتفاقية حقوق الطفل في الآتي :

* الحق في الحياة :

أقرت اتفاقية حقوق الطفل ، حق الطفل في الحياة فطبقاً لهذه الاتفاقية تنص المادة (٦) " تعترف الدول الأطراف بأن لكل طفل حقاً اصيلاً في الحياة " ولم تكتف الاتفاقية بتأكيد حق الطفل في الحياة بل نصت علي أن : " تكفل الدول الأطراف الي أقصي حد ممكن بقاء الطفل ونموه " وهذا يعني أن حق الحياة للطفل لا يتمثل فقط في الاعتداء علي هذا الحق ، بل وفي توفير الظروف الملائمة لضمان بقاء الطفل ونموه .

* الحق في الرعاية الصحية :

تنص اتفاقية حقوق الطفل في مادتها (٢٤) فقرة (١) علي ان " تعترف الدول بحق الطفل في التمتع بأعلي مستوي صحي " .

* الحق في التعليم :

تنص المادة (٢٨) من اتفاقية حقوق الطفل : " تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التعليم "

* الحق في اللعب :

يعتبر اللعب من العوامل التي تدعم التنشئة السليمة ، ولقد نصت المادة (٣١) من اتفاقية حقوق الطفل ، " تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في الراحة ووقت الفراغ ، ومزاولة الألعاب وأنشطة الاستجمام المناسبة لسنه والمشاركة بحرية في الحياة الثقافية وفي الفنون " إن مرحلة الطفولة التي يحياها الطفل ليربي وليداً ليصير شاباً يافعاً ورجلاً كبيرا ، ولكن الرجل الكبير لا يعود رضيعاً فطيماً او طفلاً صغيراً ، ولهذا يجب ان يحيا الطفل طفولته بكل امتلاء يمارس فيها مهنة اللعب في إطار من التوجيه الحسيس والارشاد الصحيح ،(فما الطفل طفلاً الا ليلعب ، وما اللعب لعباً إلا للطفل) فالطفل الذي لا يلعب لعباً جميلاً يستريح فيه وإليه قد خسر طفولته إساءة وإهمالاً وظلماً .

* الحق في الحماية :

تنص المادة (٣٧) من اتفاقية حقوق الطفل علي ما يلي :

- ألا يعرض اي طفل للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ولا تفرض عقوبة الإعدام او السجن مدي الحياة ؛ بسبب جرائم يرتكبها أشخاص تقل اعمارهم عن سن ثمان عشرة سنة دون وجود إمكانية للإفراج عنهم .

- ألا يحرم اي طفل من حريته بصورة غير قانونية او تعسفية ؛ ويجب أن يجري اعتقال الطفل أو احتجازه او سجنه وفقاً للقانون . ولا يجوز ممارسته الإ كملجأ اخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة .

- يعامل كل طفل محروم من حريته بإنسانية واحترام للكرامة المتأصلة في الإنسان ، وبطريقة تراعي احتياجات الأشخاص الذي بلغوا سنه وبوجه الخصوص ، يفصل كل طفل محروم من حريته عن البالغين ، ما لم يعتبر أن مصلحة الطفل الفضلي تقتضي خلاف ذلك ، ويكون له الحق في البقاء علي اتصال مع أسرته عن طريق المراسلات والزيارات إلا في الظروف الاستثنائية .

- يكون لكل طفل محروم من حريته الحق في الحصول بسرعة علي مساعدة قانونية وغيرها من المساعدات المناسبة ، فضلاً عن الحق في الطعن في شرعية حرمانه من الحرية أمام المحكمة أو سلطة مختصة

مستقلة ومحايدة أخري ، وفي أن يجري البت بسرعة في أي إجراء من هذا القبيل .
ويمكن تصنيف حقوق الطفل المنصوص عليها في الاتفاقية " البقاء - الحماية - التنمية " فالبقاء حق يحرم منه ملايين الأطفال ممن هم دون الخامسة من العمر يموتون كل عام نتيجة أسباب يمكن الوقاية منها ، والحماية من سوء الاستخدام الجسدي والعقلي والجنسي وعدم إشراكه في الحروب ، وأما التنمية فتشمل حق الطفل في الحصول علي غذاء كاف ورعاية صحية وتعليم اساسي .

اتفاقية حقوق الطفل الإيجابيات والإشكاليات :

لقد حاولت اتفاقية حقوق الطفل وضع أسس قانونية دولية لحماية الطفل واحترام كرامة جميع الأطفال وتقديم أقصي قدر لهم من العناية والرعاية الحماية . كما حاولت حصر مشكلات جميع الأطفال ثم وضع ضوابط قانونية وآليات تنفيذية وإجراءات وتدابير حاسمة للقضاء علي هذه المشكلات ومن أهم إيجابيات اتفاقية حقوق الطفل ما يلي :

١ - حماية الطفل من جميع أشكال التمييز بسبب العنصر او اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الاصل القومي أو الاجتماعي .

٢ - احترام مسئوليات حقوق وواجبات الوالدين او المسئولين عنا قانوناً وتوجيه الإرشاد للطفل عند ممارسة حقوقه .

٣ - حق الطفل الأصيل في الحياة وفي البقاء والنمو والهوية والجنسية واسمه وصلاته العائلية .

٤ - حماية الطفل من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية و الأهمال .

٥ - الرعاية الصحية بخفض عدد وفيات الرضع ومن دون الخامسة ومكافحة الأمراض وسوء التغذية .

٦ - حق الطفل في التعليم وأن يكون موجهاً لتنمية شخصيته وقدراته العقلية والبدنية وتنمية احترام حقوق الإنسان والحريات والأساسية .

٧ - وقاية الأطفال من الاستخدام غير المشروع للمواد المخدرة أو المؤثرة علي العقل .

٨ - حمايته من كافة أشكال الاستغلال الجنسي والدعارة وغير ذلك من الممارسات غير المشروعة .

إلا أن هذه الاتفاقية وقعت في الكثير من الإشكاليات وشابتها بعض السلبيات الخطيرة منها ما يخص التناقض علي مستوي نصوص الاتفاقية نفسها ، ومنها ما هو خاص بالمصطلحات الواردة بها ومدلولات تلك المصطلحات ، ومنها ما يتعلق بتعميم الأولويات بالنسبة للأطفال في منطقة معينة من العالم علي سائر المناطق ، وإهمال الخصوصيات الفكرية والثقافية والدينية للشعوب ، وفيما يلي عرض لبعض تلك الإشكاليات :

المادة (٧) :

١ - يسجل الطفل بعد ولادته فوراً ويكون له الحق منذ ولادته في اسم والحق في اكتساب جنسية ، ويكون له قدر الإمكان ، الحق في معرفة والديه وتلقي رعايتهما .

٢ - تكفل الدول الأطراف إعمال هذه الحقوق وفقاً لقانونها الوطني والتزاماتها بموجب الصكوك الدولية المتصلة بهذا الميدان ، ولاسيما حيثما يعتبر الطفل عديم الجنسية في حال عدم القيام بذلك .

وهناك دول تحفظت علي هذا البند وذلك للتعارض مع الشريعة الأسلامية وقوانين البلاد فيها .

المادة (٩) :

١ - تضمن الدول الأطراف عدم فصل الطفل عن والديه علي كره منهما إلا عندما تقرر السلطات المختصة ، رهناً بإجراء إعادة نظر قضائية ، وفقاً للقوانين والإجراءات المعمول بها ، وان هذا الفصل ضروري لصون مصالح الطفل الفضلي وقد يلزم مثل هذا القرار في حالة معينة مثل حالة إساءة الوالدين معاملة الطفل أو إهمالهما له ، أو عندما يعيش الوالدان منفصلين ويتعين اتخاذ قرار بشأن محل إقامة الطفل .

٢ - في أية دعاوي تقام عملاً بالفقرة (١) من هذه المادة ، تتاح لجميع الأطراف المعنية الفرصة للاشتراك في الدعوي والإفصاح عن وجعات نظرها .

٣ - تحترم الدول الأطراف حق الطفل المنفصل عن والديه أو عن أحدهما في الاحتفاظ بصورة منتظمة بعلاقات شخصية واتصالات مباشرة بكلا الوالدين ، إلا إذا تعارض ذلك مع مصالح الطفل الفضلي .

٤ - في الحالات التي ينشأ فيها هذا الفصل عن اي إجراء اتخذته دولة من الدول الأطراف ، مثل تعريض أحد الوالدين أو كليهما أو الطفل للاحتجاز أو الحبس أو النفي أو الترحيل أو الوفاة (بما في ذلك الوفاة التي تحدث لأي سبب أثناء احتجاز الدولة الشخص) ، تقدم تلك الدولة الطرف عند الطلب ، للوالدين او الطفل ، أو عند الاقتضاء لعضو آخر من الأسرة ، المعلومات الأساسية الخاصة بمحل وجود عضو الأسرة الغائب (أو أعضاء الأسرة الغائبين) إلا إذا كان تقديم هذه المعلومات ليس لصالح الطفل ، وتضمن الدول الأطراف كذلك أن لا تترتب علي تقديم مثل هذا الطلب ، في حد ذاته ، أي نتائج ضارة للشخص المعني
(أو الأشخاص المعنيين) .
والدول التي تحفظت علي هذا البند تشير الي انه يجب اضافة عبارة (أو الصالح العام) للمادة (٩) الفقرة (٤) بعد عبارة " إلا إذا كان تقديم هذه المعلومات ليس لصالح الطفل " .

المادة (١٣) :

١ - يكون للطفل الحق في حرية التعبير ، ويشمل هذا الحق حرية طلب جميع أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها ، دون أي اعتبار للحدود ، وسواء بالقول ، أو الكتابة أو الطباعة ، أو الفن ، أو بأية وسيلة أخري يختارها الطفل .
٢ - يجوز إخضاع ممارسة هذا الحق لبعض القيود ، بشرط أن ينص القانون عليها وأن تكون لازمة لتأمين ما يلي :
- احترام حقوق الأخرين أو سمعتهم .
- حماية الامن الوطني او النظام العام ، أو الصحة العامة ، أو الآداب العامة .

والدول التي تحفظت علي هذا البند تشير إلي أن تنفذ بشروط من قبيل عدم الإضرار بالغير وإمداد الأطفال بالنصح وأيضاً بما لا يتنافي مع أحكام الشريعة الإسلامية .

المادة (١٤) :

١ - تحترم الدول الأطراف حق الطفل في حرية الفكر والوجدان والدين .

٢ - تحترم الدول الأطراف حقوق وواجبات الوالدين وكذلك تبعاً للحالة ، الأوصياء القانونيين عليه ، في توجيه الطفل في ممارسة حقه بطريقة تنسجم مع قدرات الطفل المتطورة .
والدول التي تحفظت علي هذا البند تحفظت لتعارضه مع أحكام الشريعة الإسلامية وتعارضه مع قوانين ودساتير البلاد بها .

المادة (١٦) :

١ - لا يجوز أن يجري أي تعرض تعسفي أو غير قانوني للطفل في حياته الخاصة أو أسرته أو منزله أو مراسلاته ، ولا أي مساس غير قانوني بشرفه أو سمعته .
٢ - للطفل حق في أن يحميه القانون من مثل هذا التعرض أو المساس.
الدول التي تحفظت علي هذا البند تشير الي ان تنفذ بشروط من قبيل عدم الإضرار بالغير وإمداد الأطفال بالنصح وأيضاً بما لا يتنافي مع أحكام الشريعة الأسلامية .

المادة (١٧) :

تعترف الدول الأطراف بالوظيفة المهمة التي تؤديها وسائط الإعلام وتضمن إمكانية حصول الطفل علي المعلومات والمواد من شتي المصادر الوطنية والدولية ، وبخاصة تلك التي تستهدف تعزيز رفاهيته الاجتماعية والروحية والمعنوية وصحته الجسدية والعقلية ، وتحقيقاً لهذه الغاية ، تقوم الدول الأطراف بما يلي :
أ - تشجيع وسائط الإعلام علي نشر المعلومات والمواد ذات المنفعة الاجتماعية والثقافية للطفل .
ب - تشجيع التعاون الدولي في إنتاج وتبادل ونشر هذه المعلومات والمواد من شتي المصادر الثقافية والوطنية والدولية .
ج - تشجيع إنتاج كتب الأطفال ونشرها .
د - تشجيع وسائط الإعلام علي إيلاء عناية للاحتياجات اللغوية للطفل الذي ينتمي الي مجموعة من مجموعات الأقليات أو إلي السكان الأصليين

المادة (٢٠) :

١ - للطفل المحروم بصفة مؤقته أو دائمة من بيئته العائلية أو الذي لا يسمح له ، حفاظاً علي مصالحه الفضلي ، بالبقاء في تلك البيئة ، الحق في حماية ومساعدة خاصتين توفرهما الدولة .

٢ - تضمن الدول الأطراف ، وفقاً لقوانينها الوطنية ، رعاية بديلة لمثل هذا الطفل .
٣ - يمكن ان تشمل هذه الرعاية ، في جملة أمور ، الحضانة ، أو الكفالة الواردة في القانون الأسلامي ، أو التبني ، او عند الضرورة الإقامة في مؤسسات مناسبة لرعاية الأطفال . وعند النظر في الحلول ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لاستصواب الاستمرارية في تربية الطفل ولخلفية الطفل الأثنية والدينية والثقافيه واللغوية .

المادة (٢١) :

تضمن الدول التي تقر أو تجيز نظام التبني إيلاء مصالح الطفل الفضلي الاعتبار الأول والقيام بما يلي :
أ - تضمن ألا تصرح بتبني الطفل إلا السلطات المختصة التي تحدد ، وفقاً للقوانين والإجراءات المعمول بها وعلي اساس كل المعلومات ذات الصلة الموثوق بها ، أن التبني جائز نظراً لحالة الطفل فيما يتعلق بالوالدين والاقارب والأوصياء القانونيين وأن الأشخاص المعنيين عند الاقتضاء قد أعطوا عن علم موافقتهم علي التبني علي اساس حصولهم علي ما يلزم من المشورة .
ب - تعترف بأن التبني في بلد آخر يمكن اعتباره وسيلة بديلة لرعاية الطفل ، إذا تعذرت إقامة الطفل لدي أسرة حاضنة أو متبنية ، أو إذا تعذرت العناية به بأي طريقة ملائمة في وطنه .
ج - تضمن بالنسبة للتبني في بلد آخر ، أن يستفيد الطفل من ضمانات ومعايير تعادل تلك القائمة فيما يتعلق بالتبني الوطني .
د - تتخذ جميع التدابير المناسبة كي تضمن ، بالنسبة للتبني في بلد آخر ، أن عملية التبني لا تعود علي اؤلئك المشاركين فيها بكسب مالي غير مشروع .
ه - تعزز -عند الاقتضاء- أهداف هذه المادة بعقد ترتيبات أو اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف ، وتسعي في هذا الأطار ، إلي ضمان ان يكون تبني الطفل في بلد آخر من خلال السلطات أو الهيئات المختصة .
الدول التي تحفظت علي هذا البند تشير إلي انه لا يسمح بالتبني طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وقوانين ودساتير البلاد بها .

المادة (٣٠) :

في الدول التي توجد فيها أقليات إثنية أو دينية أو لغوية أو اشخاص من السكان الأصليين ، لا يجوز حرمان الطفل المنتمي لتلك الأقليات أو لأولئك السكان من الحق في أن يتمتع ، مع بقية أفراد المجموعة ، بثقافته ، أو الجهر بدينه وممارسة شعائره ، او استعمال لغته .
الدول التي تحفظت علي هذا البند ، تحفظت علي كل البنود التي تتعارض مع الشريعة الأسلامية .
وتواجه الحكومات ضغوطاً دولية لرفع التحفظات عن الأتفاقية خاصة وقد استجابت بعض الدول للضغوط الدولية ، ورفعت تحفظاتها عن هذه الوثيقة ، وجاري إعادة النظر في التحفظات كلها علي مستوي العالم العربي والإسلامي رغم ان سبب اغلب التحفظات هو تعارض البنود المتحفظ عليها مع الشريعة الإسلامية .
وبعد إعلان حقوق الطفل عام ١٩٨٩ م ، صدرت إعلانات دولية أخري مكملة لها وهي :
* الاعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل لتنفيذ هذا الإعلان في التسعينات من القرن العشرين ، وقد صدر عن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل .
* التقارير السنوية التي تعدها منظمة الأمم المتحدة للطفولة " اليونيسيف" عن وضع الطفل في العالم لسنوات ١٩٩١ م ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ م ، ١٩٩٤ م .
* ميثاق " حقوق الطفل العربي " الذي اصدرته جامعة الدول العربية سنه ١٩٨٩ م ، ونص علي حماية الطفولة ويتكون الميثاق من إحدي وخمسين مادة في خمسة اقسام .
* إعلان أنقرة " لرعاية الطفل وحمايته " الصادر عن منظمة العواصم والمدن الإسلامي في تموز/يوليو١٩٩٣م ، الذي يؤكد الالتزام بحماية الأطفال ورعايتهم وتنشئتهم علي القيم الإسلامية النبيلة وعلي المبادئ الاخلاقية الرفيعة ، والحفاظ علي حقوقهم ، كما يؤكد بشدة علي الالتزام بمفردات مؤتمرات القمم الإسلامية والعالمية المتعلقة بالأطفال بما يتفق وحقوق الإنسان والطفل في الأسلام .

* إعلان القاهرة حول " حقوق الإنسان في الإسلام " الصادر في اغسطس ١٩٩٠م ، الذ ينص علي ضرورة حماية حقوق الأطفال ويبين التزامات الدول إزاء تلك الحقوق .
ويتكون الإعلان من ديباجة وعشرة مبادئ ، وتركز ديباجة الإعلان علي المسؤولية المشتركة للجميع في حماية الطفولة ، وتهيب بالآباء والأمهات والرجال والنساء ، والهيئات التي تهتم وبالسلطات المحلية والحكومات ان تعترف بالحقوق الوارده بالاعلان وان تعمل على تنفيذها من خلال التدابير التشريعيه وغيرها من الاجراءات الضروريه.
اما فيما يتعلق بالمبادئ الوارده في الاعلان فتشمل تمتع الطفل بحمايه خاصه وحقه منذ مولده في الانتماء لاسمه وجنسه وحقه في التمتع بمزايا الضمان الاجتماعي وحقه في المحبه والتفهم برعايه والديه وحقه في التعليم المجاني خاصه في مراحله الاولى وحقه في الحمايه القانونيه من الاهمال والقسوه والاستغلال وحظر الاتجار به وحقه في الوقايه من التمييز العنصري والديني وغيرها من اشكال التفرقه وحقه في التمتع بكافه الحقوق دون تمييز بسبب العنصر او اللون او الجنس او اللغه و حق الطفل ذي العاهة الجسمانيه حالته الخاصه ويكون للطفل الاولويه فى الحصول على الغوث والحمايه عند الكوارث .

المحور الرابع: عمالة الأطفال رؤيه تشريعيه للواقع المصري

تعد ظاهره عماله الاطفال الصغار من الظواهر المستحدثة التي بدات تأخذ طريقها الى مجتمعنا المصري لتصبح مشكله اساسيه تضاف الى مشكلاتنا المستعصيه التي تحتاج الى حل حاسم وسريع فالمشكله تتفاقم يوماً بعد يوم وذلك وفقاً لاستقراء الاحصائيات الرسميه التي توضح ارتفاع اعداد الاطفال العاملين في المرحله العمريه من (٦_١٢) سنة .
وترتبط ظاهره عمالة الصغار بدرجه تقدم المجتمع وتخلفه فتبدو اكثر انتشاراً في دول العالم الثالث كما تتضاءل وتختفي باختفاء المشكلات الاجتماعيه والاقتصاديه و مدى احترام المجتمع للتشريعات والقوانين المنظمه للعمل وتشير التقارير الصادره عن منظمه العمل الدوليه ان

اعداد الأطفال الذين يعملون تحت (١٥) عاما بحوالي (٥٢) مليون طفل على مستوى العالم .

اولا : عمالة الأطفال بالأرقام:

اقدم فكره سريعه ومختصره بالارقام عن اعداد العاملين من الاطفال على مستوى العالم وفي بعض الدول ومن بينها مصر هذا بالاضافه الى نسبه تمثيلهم في العماله بصفه عامه تشير احصائيات حديثه صادرة عن المنظمه الدوليه المتخصصه الى وجود اكثر من (٢٠٠) مليون طفل في العالم يشتغلون في سوق العمل ويعمل كثير منهم تحت ظروف قاسيه اقرب الى السخرة وان (١٤٠) مليون طفل في الدول الناميه تتراوح اعمارهم بين ١١- ٦عاما لم يلتحقوا بالمدارس وانه يوجد (١٠٠) مليون طفل محرومون من الالتحاق بالتعليم الابتدائي من بين اطفال العالم من بينهم حوالي (٦٠) مليون طفله حيث يمثل التسرب من التعليم الابتدائي المصدر الدائم لعماله الاطفال واطفال الشوارع بالاضافه الى عوامل اخرى مساعده مثل الفقر والتفكك الاسري والحروب الاهليه وانخفاض المستوى الثقافي وعدم مجانيه التعليم الابتدائي في بعض الدول كما يوجد (٨) مليون طفل لم يلتحقوا بالتعليم الابتدائي بالدول العربيه .

وهناك تقارير دوليه تتناول ما يمكن ان نطلق عليه مأساة اطفال ما بين الحربين او مأساة اطفال الدول التي تدور بينها حروب اقليميه او اهليه في وقتنا الحاضر فهناك(١٢٠) الف طفل في افريقيا جرى تسخيرهم في النزاعات المسلحه التي تنشب على اساسات عرقيه او طائفيه و هؤلاء الاطفال افحموا في النزاعات التي خطط لها الكبار واصبحوا طرفاً في الحرب دون ان يعرفوا ذلك .

كما يوجد في افريقيا ٨٠ مليون طفل يعملون في ظروف قاسيه بسبب الفقر والحروب الاهليه والجهل حيث تنتشر الاميه بالنسبه تتراوح بين (٧٦ - ٩٣٪) واكثرهم من الاناث و يوجد في افريقيا (١٤٪) من جمله الاميين في العالم .

ولقد دخل اطفال افريقيا عالم الحرب فهم يحملون البنادق والرشاشات ويلبسون البدلات المموهة ويشاهدون الموت امام اعينهم فيصبح الموت اعتياديا ومألوفا ولا شك في ان اولئك الاطفال سيعتادون الاجرام .

وتقول منظمه العمل الدوليه ان هناك ٢٥٠ مليون طفل من سن ٥ الى سن ١٤ يعملون ٦١% منهم في اسيا و ٣٢% في افريقيا ٧٪ في امريكا اللاتينيه وعدد صغير في البلدان الغنيه (مليونان في الاتحاد الاوروبي) ويعمل طفل بين كل اثنين في آسيا وواحد بين كل ثلاثة في افريقيا وواحد بين كل خمسة في امريكا اللاتينية وتقل النسب في امريكا واوروبا ، وعلاوة علي ذلك نجدا ان (١٥ الي ٢٠%) من الأطفال في البلدان النامية يعملون بلا أجر ، وكثيرون منهم كخدم أو في المزارع ويعيش ثلثا الأطفال العمال في الريف (٢٠%) منهم تتراوح سنهم بين (٥و٩ سنوات بالمقارنة ٥%) فقط في نفس السن في المدن الصغيرة والكبيرة .

وحوالي ١٢٠ طفلاً يعملون وقت عمل كامل وهذا يعني أنهم لا يستطيعون الذهاب الي المدرسة ولديهم وقت قليل للعب .

وتعد آسيا أكثر القارات العالم التي تضم أطفالاً عاملين ، وتأتي الهند في مقدمة الدول التي تزج بصغارها في سوق العمل حيث يعمل (٦٠) مليون طفل في الهند في ظروف قاسية ويقومون بأعمال في أغلبها خطرة علي حياتهم ولذلك أقامت مظاهرة في الهند يوم (١٩٩٨/٤/٢) تحت شعار (اقتلونا قبل ان تقتلوا طفولتنا) .

أما في أمريكا اللاتينية فقد تبين من الاحصاءات أن هناك ملايين الأطفال المستغلين في سوق العمل (٥,٢%) من مجموع الأطفال في بيرو و (٦,٨%) من مجموع أطفال الأرجنتين و (٨,٦%) من أطفال البرازيل يزاولون أعمالاً تثقل كاهل طفولتهم .

إن عدد الأطفال الذين يتاجر بهم يزداد ، ويجري في آسيا حالياً استثمار عدة قنوات (غير التشغيل والسخرة) فقد بدأ إرسال الأطفال والفتيات الصغيرات من بورما إلي تايلاند ومن النيبال إلي الهند ، ومن ثم من الفيتنام الي كمبوديا ، وظاهرة استغلال الأطفال انتشرت .

وقد ازدهرت تجارة الرقيق من القاصرين ازدهاراً مروعاً ، وصار سعر الطفل والطفلة لا يقل عن خمسة الآف دولار مستورداً من باكستان او الهند او أمريكا الجنوبية . والارقام التي تنشرها المنظمات الانسانية عن الأطفال العرب الذين يدفعون الي سوق العمل في وقت مبكر من أعمارهم الغضة تثير الرعب ، وهناك أطفال صغار يعولون أسراً بأكملها في ريف

العديد من الأقطار العربية ، وقد منعت الولايات المتحدة عدة صفقات من الملابس الجاهزة من إحدي البلاد العربية لأنها اكتشفت ان الذين كانوا يعملون في هذه المصانع هم أطفال تحت سن العمل ، أي اننا امام حالة قتل متعمد لطفولة الأطفال وإهدار حق من حقوقهم الأساسية وهو التعليم.
وفي مصر نجد أن حجم الأطفال العاملين في المرحلة العمرية (٦:١٢ سنة) في زيادة مستمرة ، وإن (٧١%) موجودون في المناطق الريفية ، (٢٩%) في المناطق الحضرية ، تشكل نسبة الذكور (٥٦,١%) ومن الاناث (٤٣,٩%) من الإناث في المناطق الحضرية .
وفي الوقت الذي تقول فيه المنظمات غير الحكومية أن هناك أكثر من (٢) مليون طفل دون سن الثالثة عشر يعملون كل الوقت للإنفاق علي انفسهم او لمساعدة أسرهم ، وتشير السفارة الأمريكية بالقاهرة إلي أن العدد الفعلي يناهز (٣)مليون طفل ، أي ما يشكل نحو (١٦%) من القوي العاملة في مصر وطبقاً لدراسة أعدها المركز القومي لحقوق الطفل المصري عام ٢٠٠٠م تصل نسبة الأطفال الذي يعملون في مصر ممن تتراوح أعمارهم بين (١٢ و ١٤عام) الي اكثر من (٧٤,٩%) وفي المناطق الحضرية تبلغ نسبة الأطفال العاملين ممن تتراوح أعمارهم بين (١٢ و ١٤عام) حوالي (٧٢,٣%) من تلك الفئة العمرية ، في حين تقل تلك النسبة الي (٦١,١%) في المناطق الريفية .
كما تكشف الاحصائيات أن متوسط نسبة الذكور من جملة الأطفال العاملين هي (٥٣,٨%) بينما تبلغ نسبة الإناث (٤٦,٢%) هذا وترتفع نسبة الذكور من الأطفال العاملين في المناطق الحضرية ، في حين ترتفع نسبة الإناث في المناطق الريفية ، وتشير الإحصائيات ايضاً إلي ان اكثر من (٥٣%) من الأطفال العاملين يجهلون القراءة والكتابة والحساب ، وانه لا يوجد سوي (١٩%) فقط ممن تتوفر لديهم مهارات متوسطة للقراءة والكتابة والحساب ، اما النسبة (٢٨%) الباقية فيتمتعون بالمهارات الأساسية فحسب في القراءة والكتابة .
ويمكن القول بأنه يوجد بالقاهرة أكبر نسبة من الأطفال المشردين يليها عواصم المحافظات والمراكز ويندر وجود اطفال مشردين في الريف .

ثانيا : أسباب عمالة الأطفال :

١- **الفقر :**

إن الأطفال هم اكثر الفئات الي تدفع ثمن جنون هذا العالم الذي نعيشه بحروبه وأمراضه وفقره .

وإن السبب الرئيسي في ظاهرة عمل الأطفال هو الفقر ، حيث يمثل الفقر والجهل (٨٠%) من بين أسباب عمالة الأطفال ، كما أن ما نلاحظه لاسينا في دول العالم الثالث ، من عدم توزيع عادل للثروة و وجود تباين كبير في الدخل بين الأفراد ، وعدم تبني سياسات تنموية ذات بعد اجتماعي ...فإننا لا نتوقع حدوث تقدم حقيقي فيما يخص القضاء علي هذه الظاهرة أو علي الأقل الحد من انتشارها ، والمفارقة التي يواجهها دول العالم الثالث أنها في الوقت الذي تحاول فيه التخفيف من أزمة البطالة ، فإن ظاهرة عمالة الأطفال تضغط علي سوق الشغل وتشكل عائقاً حقيقاً أمام الجهود المبذولة للحد من البطالة . والسبب في ذلك أن الأعمال التي يقوم بها الأطفال غالباً ما يمكن أن يقوم بها البالغون ، مما يجعل عمل الأطفال يشكل منافسة حقيقية للبالغين الذين يبحثون عن العمل ، خاصة وأن الأطفال يتزايدون بوتيرة سريعة وأن دول العالم الثالث عاجزة عن توفير حاجاتهم وضمان حقوقهم ، والحلقة المفرغة التي تواجهها دول العالم الثالث هي أن معالجة أزمة البطالة تقتضي استبعاد الأطفال من سوق العمل ، إلا أن تدني المستوي الاجتماعي والاقتصادي لأعداد كبيرة من الأسر يضطرها الي الدفع بالأطفال الي سوق العمل ، فالفقر يدفع الأطفال الي العمل في سن مبكرة في ظل ظروف سيئة ويعرضهم للأساءة والاستغلال ويحرمهم من التعليم ويسلبهم كرامتهم .

٢- **الأمية** :

ويتفرع من الفقر كسبب رئيسي عامل آخر وهو انتشار الأمية ، فرغم ما تبذله دول العالم الثالث من جهود في مجال التعليم ، إلا انها لم تستطيع حتي الان تعميم إلزامية التعليم كما حدث في معظم الدول المتقدمة ، ويترتب علي انتشار الأمية والفقر عدم إقتناع الفئات المحرومة اقتصادياً وثقافياً بجدوي تعليم ابنائها فحتي لو وجدت هذه القناعة ، فإن تدني مستواها الاقتصادي ، وعدم توفير الدولة للبنيات الضرورية للتعليم ، يجعلان الأسرة تجد نفسها مرغمة علي الدفع بأطفالها الي سوق العمل .

إن الأسرة في بلدان العالم الثالث لا تعاني فقط من حرمان اقتصادي وإنما تعاني من حرمان ثقافي لا يقل تأثيره عن الحرمان الاقتصادي .
ونتيجة لذلك فإن التركيب الذهني لطفل الفئات المحرومة ثقافياً واقتصادياً يتميز بفقر في اللغة مما يجعله لا يميل الي التفكير النظري المجرد فالبيئة التي يعيشها هذا الطفل فقيرة ثقافياً بالنظر لأمية الوالدين وفقيره لغوياً حيث يغيب بين افرادها الحوار ، ولا تستعمل اللغة إلا للتعبير عن مواقف معاشة في الواقع أو علي شكل أوامر ونواهي ولوم وتحقير ..الخ ، والفقر المادي والثقافي لطفل الفئات الفقيرة ينعكس علي حصيلته اللغوية التي تظل متخلفة عن الحصيلة اللغوية لطفل الفئات المتوسطة والميسورة .
كما أن الأسرة بسبب أمية الوالدين لا توفر الحافز المعنوي للطفل كي يقبل علي التعليم ، ومن ناحية اخري أن ظروفها المادية تضغط عليها لتشغيل اطفالها ، وحتي لو دخل أطفالها الي المدارس ، فإن حظوظ نجاحهم في دراستهم تظل قليلة جداً ، وهذا ما يفسر لنا بأن نسبة كبيرة من التلاميذ الفئات الفقيرة يرسبون في مرحلة مبكرة من حياتهم الدراسية عكس ما هو الشأن بالنسبة لأطفال الفئات المتوسطة والميسورة ، وأمام ارتفاع نسبة البطالة ، لاسيما بين حملة الشهادات وخريجي الجامعات والمدارس العليا ، فإن الأسرة في الأوساط الفقيرة لا تري اية جدوي من التضحية في سبيل التعليم أبنائها مادامت آفاق المستقبل غامضة ولا تبعث علي الأمل .

٣- التشريع :

في الواقع هناك قصور في القوانين والتشريعات في التعامل مع ظاهرة عمالة الأطفال ، فعلي الرغم من توقيع اغلب الدول العربية علي الأتفاقية رقم (١٣٨) بشأن الحد الأدني لسن العمل ، التي تلزم الدول بالتصديق عليها مع منظمة العمل الدولية ، والتي تتضمن إتباع سياسات ترمي الي ضمان القضاء الفعلي علي عمالة الأطفال وتحديد السن المناسب ، وبالتالي فإن هذه المعايير تؤكد ان الطفولة يجب ان تخصص للتعليم ، وليس للعمل .
ومن ثم فإنه يجب دراسة واقع الظاهرة واقتراح التصورات التشريعية ، وتدخل المؤسسات الحكومية والأهلية لضمان ، ليس فقط التعرف علي التشريعات التي تمنع او تحد من عمالة الأطفال ، وانما القدرة علي

تطبيقها في الواقع العملي ، وتوفير السبل البديلة للأسر التي تدفع أبناءها للعمل ، نتيجة للحاجة والعوز ، وكذلك التنسيق مع المؤسسات التعليمية المختلفة للحد من التسرب التعليمي الذي يدفع المتسربين الي سوق العمل .

ومما سبق يمكن إجمال أهم الاسباب التي تدفع لعمالة الأطفال إلي مايلي

١ - ازدياد الحاجات الاقتصادية لبعض الأسر التي لديها طفل عامل ، الأمر الذي يدفعها إلي البحث عن سبل إضافية لزيادة دخلها فتعتمد علي عمل الطفل .

٢ - إن بعض وسائل الإنتاج تتسم بالبساطة في بعض الأنشطة مما ييسر إلحاق الصغار للعمل فيها ، وخاصة تلك التي تعاني من النقص في الأيدي العاملة .

٣ - كان للهجرة الداخلية والخارجية آثارها علي سوق العمل فارتفعت الأجور وحل المتوافر من العمالة في بعض التخصصات مما فتح الباب أمام الصغار للالتحاق بسوق العمل .

٤ - عدم القدرة علي استيعاب جميع الملزمين نتيجة طبيعية للتزايد الكافي المستمر بالإضافة الي المتسربين من مرحلة التعليم الأساسي مما شكل قاعدة من صغار السن تلجأ اسرهم الي تشغيلهم .

٥ - يسود النشاط الزراعي وسائل للإنتاج تمكن الصغار من الالتحاق بالعمل الزراعي .

ثالثا : الجوانب الايجابية لعمالة الأطفال :

١ - زيادة دخل الأسرة بما يمكن من المساهمة في رفع مستوي المعيشة.

٢ - اكتساب الطفل من خلال العمل والتدريب ، العمل المناسب يمكنهم من الافادة عن الاجادة والتفوق .

٣ - شعور الطفل بالآثار النفسية الايجابية لمشاركته في دخل الاسرة مساهمته في تحمل نصيب من اعبائها مما يدفع به في كثير من الاحيان الي السلوك القويم المسئول .

رابعا : الجوانب السلبية لعمالة الطفل :

١ - حرمان الطفل من حصوله علي حقه في التعليم الملائم وما يتبع ذلك من الانضمام الي جيوش الأمية وما يتبعها من الالتحاق بأعمال متواضعة تكون سبباً سلبياً علي المجتمع والانتاج .

٢ - عمل الطفل في السن المبكرة قد يعرضه الي مخاطر وأمراض صحية وبدنية وثقافية ومهنية وسلوكية .
٣ - انتشار بعض العادات السيئة بين الصغار كالتدخين وتعاطي المخدرات ومصاحبة الأشرار .

خامسا : القانون ...وعمالة الأطفال في مصر :

شرعت الحكومة ، والمنظمات غير الحكومية والهيئات التنموية في مصر في التعامل مع ظاهرة عمالة الاطفال من زاوية جديدة ، تسعي الي الموازنة بين حقوق الأطفال ، لكي يعيشوا أيامهم كأطفال ، مع الاحتفاظ بحقهم في الأمان الاقتصادي .
وينص قانون عمالة الأطفال في مصر رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١م علي ان يعتبر الطفل حدثاً في تطبيق الأحكام من سن (١٢-١٧) سنة للإناث والذكور علي حد سواء ، كما يحظر تشغيل أو تدريب الأحداث قبل بلوغهم سن (١٢) سنة كاملة ، ولا يجوز تشغيل الحدث (ذكر او انثي) من سن (١٢-١٧) سنة قبل ان يقدم شهادة طبية تثبت خلوه من الأمراض ولياقته الصحية لمزاولة العمل وتستخرج هذه الشهادة من طبيب المنشأة التي يريد العمل بها ، كما يتعين علي كل صاحب عمل إجراء الفحص الطبي مرة سنوياً علي الأقل لإثبات لياقة حالته الصحية . مع الاهتمام بالتغذية وتقديم كوب من اللبن يومياً .
ولقد اعطي القانون للطفل حق في الالتحاق بالتعليم الابتدائي حتي عمر (٨) سنوات وحظر من تشغيل الطفل حتي (١٤) سنة لأكثر من (٦) ساعات يومياً يتخللها فترة راحة يتناول خلالها المأكولات أو المشروبات ويتولي حساب أجره وتسلمه أحد المسئولين عن الطفل .
وضاعفت مصر من جهودها الرامية الي الحد من عمالة الأطفال ، ومن خلال إصدار لوائح تحكم وتنظم عمل القصر ، حيث أن المادة (٦٤) من قانون الطفل تنص بوضوح علي انه :
- يحظر تشغيل الطفل قبل بلوغه أربع عشرة سنة ميلادية كاملة ومع ذلك فإنه يجوز تدريبه متي بلغ اثنتي عشرة سنة ميلادية كاملة ، ويجوز بقرار من المحافظ المختص بعد موافقة وزير التربية والتعليم تشغيل الاطفال من سن الثانية عشرة الي الرابعة عشرة في أعمال موسمية لا تضر بصحتهم أو نموهم بشرط عدم الأخلال بمواظبتهم علي الدراسة .

- كما انه يحظر علي صاحب العمل الذي يستخدم طفلاً أو اكثر تشغيله اكثر من ٦ ساعات في اليوم ، تتخللها فترة أو اكثر لتناول الطعام والراحة لا تقل في مجموعها عن ساعة واحدة وبحيث لا يشتغل الطفل او اكثر من اربع ساعات متصلة ، ولا يجوز تشغيل الأطفال ساعات عمل إضافية او في أيام الراحة الأسبوعية أو العطلات الرسمية كما لا يجوز تشغيلهم فيما بين الساعة الثامنة مساء والسابعة صباحاً .
- كما يجب علي كل صاحب عمل يستخدم طفلاً دون السادسة عشر ان يمنحه بطاقة تثبيت أنه يعمل لديه وتلصق عليها صورة الطفل وتعتمد من مكتب القوي العاملة المختصة وتختم بخاتمه .
- وعلي صاحب العمل أن يسلم نفسه أو أحد والديه أجره أو مكافأته وغير ذلك مما يستحقه ، ويكون هذا التسليم مبرئاً لذمته .

وأطفال المناطق الريفية يعملون اساساً في الزراعة ، ولكنهم يعملون ايضاً في حرف أخري تقترن بالحياة الريفية ، أما في المراكز الحضارية في ريف مصر وكذلك في المدن الكبري ، فيعمل الأطفال في حرف وصناعات من نوع آخر مختلف في المحلات ، وفي المصانع وفي الورش .

ويمكن القول بأنهم يعملون أكثر في شركات القطاع الخاص ، حيث أن شركات القطاع العام لا توظف مباشرة الأطفال تحت الحد الأدني للسن المسموح به قانوناً . مع ذلك ، لا ينطبق الحد الأدني للسن علي الزراعة فهي مستثناه . وقد ظل السن المحدد في مصر حتي عام ١٩٩٦م هو (١٢) سنة وهو أقل كثيراً من المعايير الدولية حتي تم رفعه الي (١٤) سنة وذلك بموجب قانون حماية الأطفال ، وهو مايترتب عليه حرمانهم من الدخول تحت مظلة قانون التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي ، ويعد هذا الاستثناء مخالفاً لاتفاقية القضاء علي جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي صدقت عليها مصر في عام ١٩٨١م . وتشير التقارير الي ان (٧٧,٧%) من الأطفال العاملين في مصر يعملون في القطاع الزراعي ، وقد اقر المشروع المصري انه لا يجوز تشغيلهم اكثر من ٦ ساعات في اليوم ، علي ان تتخللها فترة او اكثر للراحة وتناول الطعام واستثني عمال الفلاحة البحتة من قيود السن ، حيث نصت المادة (١٤٩) من قانون العمل علي أن " لا تسري أحكام هذا العمل علي عمال الفلاحة البحتة وهذا يعني

انه يجوز تشغيل الأطفال في هذه الأعمال ولو كانوا لم يبلغوا الثانية عشرة من عمرهم " .
وهذا يعد انتهاكاً لحقوق الطفل خاصة والطفلة الأنثي ، وعندما صدر قانون العمل الموحد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣م نجده يستثني العاملات في الزراعة البحتة والأطفال العاملين بها ، وهو ما يترتب عليه حرمانهم من الدخول تحت مظلة قانون التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي ، ويعد هذا الاستثناء مخالفاً لاتفاقية القضاء علي جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي صدقت عليها مصر عام ١٩٨١م ،إن استثناء العاملات في الزراعة البحتة والأطفال من التمتع بمزايا التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي يعكس الاوضاع المتردية التي تعاني منها المرأة الريفية بشكل عام والعاملات منهن في الزراعة البحتة بشكل خاص ويؤثر سلباً علي التنمية في مصر .
ومن سلبيات القانون المصري انه لا يوجد بهذا القانون مادة تشريعية تحمي الأطفال العاملين ، ومن ثم ، فإن الصورة القانونية ثلاثية الابعاد لعمالة الأطفال في مصر هي : مسموح به قانوناً في الزراعة وغير مسموح به قانوناً لأقل من (١٤) سنة في الصناعات الأخري ، وتهرب القطاع الخاص اساساً من تنفيذ القانون .
ولا يختلف حضر مصر في واقع الامر عن ريفها ، اذ يعمل الأطفال بكثافات مختلفة في اي وحدة حضرية تحتاج اليهم : خدم في المنازل ، باعة جائلون ، مساعدون في المحال التجارية ، صبية في الورش ، عمال في المصانع ..الخ .
والأرجح أنهم يكونوا أقل ظهوراً أينما تزداد الميكنة في العملية الانتاجية لكن من المرجح اكثر تواجدهم في مجالات معينة من الإنتاج تعتمد بصورة تقليدية علي عمالة الأطفال مثل صناعات الجلود والفخار وورش إصلاح السيارات .
وتواجه الحكومة في سعيها لتوفير حياة أفضل لهؤلاء الصغار مشكلة محيرة اذ تحاول إيجاد توازن بين امرين يصعب تحقيق كليهما علي الرغم من كونهما حقين اساسين من حقوق الانسان حق الطفل في التمتع بطفولته مقابل حقه في عيشة كريمة .

إن التعامل مع قضية عمالة الأطفال في مصر هو أمر محير ، لأنه من ناحية هناك حق يقضي بعدم تشغيل الطفل ، ومن ناحية أخري حق الطفل في أن يعيش في ظروف اقتصادية مناسبة وبالنسبة لكثير من الأسر الفقيرة في مصر لا يتحقق هذا إلا من خلال مساعدة أطفالها بالعمل خارج البيت .

إن كل من المواثيق الدولية والقوانين المصرية قد تم إصدارها بقصد مكافحة عمالة الأطفال لذا فإن فكرة تحسين ظروف العمل لا تدخل ضمن نطاق عمل هذه القوانين .

إن جميع حقوق الطفل التي يكلفها القانون الدولي قد تم تفصليها في إعلان حقوق الطفل الصادر عن الأمم المتحدة في عام ١٩٥٩م وميثاق حقوق الطفل الذي دخل حيز التنفيذ عام ١٩٩٠م .

وتنص تلك الإعلانات الدولية بوضوح علي أن الأطفال ممن هم دون سن الثامنة عشر لا يستطيعون ولا يجب ان يسمح لهم بالعمل إلا في حالة أن تنص قوانين الدولة الخاصة علي أن سن الرشد هو اقل من (١٨) عاماً ليس ذلك فحسب بل وتلتزم الدول التي تصدق علي إعلان حقوق الطفل وميثاق حقوق الطفل بإصدار قوانين تحمي الأطفال من العمل أو استغلالهم من قبل البالغين علاوة علي ذلك من المفترض أن تشمل القوانين علي عقوبة للمخالفين من الآباء الذين يرغمون أبنائهم علي العمل الي الذين يقومون بتشغيلهم .

كما انه لا يوجد في الاتفاقيات ولا المواثيق الدولية ما ينص علي ان تقوم الحكومات بتحسين ظروف عمل الأطفال ومن المعروف ان مصر من بين الدول التي صدقت علي إعلان حماية الطفل وميثاق حقوق الطفل ولقد أصدرت مصر قانون الطفل الذي حدد جميع الحقوق التي يجب ان يتمتع بها الأطفال ، بما في ذلك حقهم في التعليم والمواطنة والحماية من العمل في سن مبكرة .

إن إصدار قانون الطفل هو بمثابة إشارة واضحة إلي أن الحكومة المصرية تدرك بشكل واضح وجلي حقيقة أن عمالة الأطفال هي مشكلة تحتاج الي معالجة سريعة ، وأن الحكومة راغبة بل وتسعي للالتزام بالاتفاقيات الدولية التي أقرتها ووقعت عليها كما يشير أيضاً الي وعي الحكومة بالمضاعفات والعواقب التي قد تترتب علي حظر عمالة الاطفال

ان عمالة الأطفال هي ظاهرة متفشية بين الأسر الأشد فقراً ، ومنع الأطفال من العمل كلية ، دون أن تكون هناك خطة واضحة وجاهزة للتنفيذ لتعويض وسد العجز في الدخل الذي يغطيه هؤلاء الأطفال سوف يحدث كارثة محققة وهكذا ، يعتبر القانون بمثابة خطوة وسطية في هذا الاتجاه .

كما ان قانون العمل ينص بوضوح علي أنه لا ينظم العمل بقطاع الزراعة ، ولا العاملين في المنازل ولا العاملين لدي أسرهم وإذا استثنينا هذه الفئات الثلاث نكون قد استبعدنا غالبية الأطفال العاملين حيث أن حوالي (٧%) من عمالة الأطفال تقع في قطاع الزراعة ، وربما كانوا هم أولي فئة بالحماية ومع هذا فان القانون قد تجاهلهم بالمرة .

ولقد أصبح الأطفال الذين يعملون في الحقول الزراعية يشكلون مكوناً اساسياً لطريقة القيام بالأعمال الزراعية التقليدية بحيث ان فكرة تغييره أو تنظيمه لم تعد حتي احد الخيارات الممكنة ، للعمل علي إصدار تشريعات ولوائح جديدة تكفل حماية الأطفال العاملين في قطاع الزراعة .

وكذلك تعديل القانون لحماية الأطفال من أسوأ أشكال وصورة العملية في هذا القطاع حيث أنه علي سبيل المثال ، يتم تشغيل الفتيات دون سن الثانية عشر لقطف أزهار الياسمين في أوقات مبكرة جدا تتراوح ما بين الثالثة أو الرابعة صباحاً ، ولاشك أنه أمر غير انساني أن يتم ايقاظ الأطفال في مثل هذا الوقت المبكر من أجل العمل ، ومع الأقرار بعدم إمكانية تحريم تشغيل الأطفال إلا انه كا بالإمكان وضع آلية لمراقبة حكومية لعمل الأطفال بحيث تضبط التجاوزات للقانون وتحد من التصرفات إلا انسانية التي يتعرض لها الأطفال أثناء العمل قبل وقوعها.

سادسا : حماية الطفل في مجال العمل :

أبرز الإعلان العالمي لحقوق الطفل حق الطفل كاملاً ضد أشكال الإهمال والاستغلال والقوة ، كما حرم السماح للطفل العمل قبل الحد الأدني المناسب من العمر .

كما اكد الإعلان العالمي لحقوق الطفل عدم حمل الطفل علي العمل أو السماح بالاشتغال بأي حرفة أو عمل يضر بصحته أو تعليمه أو يعوق صحته أو نموه البدني أو العقلي أو الأخلاقي .

ولكن اضطرار ملايين الأطفال في العالم إلي العمل في مهن وحرف وأعمال يشكل بعضها وخطورة خاصة علي حياة الطفل النفسية والبدنية يعد مأساة إنسانية بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معاني . ففي الوقت الذي يحتاج فيه الطفل للرعاية والحماية يجد نفسه مضطراً الي العمل سواء لكسب عيشة أو إعاشة أسرته .

وغالباً ما يؤدي عمل الأطفال المبكر ، خاصة في المهن والأعمال الخطرة او المضرة بالصحة ، الي إيذاء بنيانهم الجسماني ، وتأخير نموهم الطبيعي ، وإصابتهم بالتشوهات البدنية فضلاً عما يتعرضون له من أمراض ومخاطر مهنية . ويسهم عمل الطفل في حرمانه من التعليم خاصة في مراحله الأولي التي تتصف في معظم البلدان العالم بالإلزام ولكن عندما لا يكون الذهاب للمدرسة متاحاً ، فربما يكون من الأفضل للأطفال أن يعملوا بكرامة بدلاً من التسكع في الشوارع .

كما ان الفتاة التي تبيع المناديل الورقية أو فوط السيارات هؤلاء أفضل حالاً من أولئك الذين يعملون في ظروف وبيئات خطيرة مثل المناجم والمدابغ وفي الزراعة ، حيث يتعرضون بصفة دورية الي المواد الكيماوية والأسمدة .

وعلي الرغم من حرمانهم من طفولتهم إلا ان هؤلاء الأطفال فرصة في مستقبل اقتصادي أفضل ، فإذا لم يعملوا فالبديل هو واقع أكثر مرارة وأشد قسوة فقر مدقع لا محالة .

إن عمالة الأطفال بالنسبة للإعلام هو موضوع مضمون لأثارة العطف فالصحفيون يكتبون تقارير بصفة دائمة تقريباً عن أكثر المواقف إثارة للأسي والحسرة ، عن الأطفال الذين يعملون في المناجم في باطن الأرض ، والأطفال الذين يعملون كخدم ويعتدي عليهم بالضرب والاغتصاب ، والأطفال الذين يقعون فريسة للشواذ جنسياً والمستهلكون الغريبون يقيمون حملات مقاطعة البضائع التي ينتجها عمال أطفال .

إن الطفل الذي يدفع به إلي سوق العمل في مرحلة مبكرة من عمره محكوم عليه بأن يكون في وضعية متدنية بالنسبة لمستواه من التأهيل والتكوين وقدرته علي الأندماج في المجتمع ، وكثيراً ما نري أن أمثال هؤلاء الأطفال ينتقلون من مهنة الي اخري نتيجة ظروف عملهم السيئة وعدم رغبتهم في ممارسة هذا العمل الذي يدفعون اليه مكرهين ، الأمر

الذي لا يساعدهم علي تحقيق تراكم خبرتهم في مجالات العمل الذي يمارسونه ، هكذا يحكم علي هذه الشريحة من الأطفال ، أن تظل مهمشة طول حياتها ، مما يعزز استمرار الفقر وتزايد انتشاره .
وتدرك الأمم المتحدة أن فكرة إلغاء عمل الأطفال هي غير واقعية ، وتمثل خطورة كبيرة في البلدان النامية ، التي تضطر كثيراً الي تخفيض الإنفاق علي النواحي الاجتماعية ، وليست لديها الموارد لتوفير التعليم للجميع وتغطية التأمين الاجتماعي للأطفال ، ولكن الأمم المتحدة تستمر في حملتها من أجل إلغاء هذا العمل ، وتحت اليونيسف بشدة منظمة التجارة العالمية علي أن تقر " فقرة اجتماعية " تشترط حداً أدني من المستوي من الشركات ، بما في ذلك منع عمل الأطفال .
ولقد عالجت اتفاقية حقوق الطفل ، ظاهرة عمالة الأطفال في المادة (٣٣) ، حيث تعترف بحق الطفل في الحماية من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء عمل يرجح أن يكون خطيراً أو يمثل إعاقة تعليمية ، أو يضر بصحته او بنموه البدني والعقلي أو النفسي أو الاجتماعي ، وتلزم الدول اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية التي تكفل هذا الحق ، خاصة فيما يتعلق بتحدد حداً أدني لسن العمل ، ووضع نظام لساعات العمل وظروفه ، وفرض عقوبات أو جزاءات لضمان احترام التدابير التي تتخذها في هذا المجال .
والواقع أن هذا النص الوارد في الاتفاقية بشأن عمل الطفل يتسم بالعمومية وعدم التحديد ولا يضيف جديد الي التنظيم القانوني الدولي لعمل الأطفال ، الذي اهتمت به منظمة العمل الدولية ، من خلال ما تصدره من اتفاقيات وتوصيات .

المحور الخامس : علاج مشكله عماله الاطفال :

إن مواجهة ظاهرة عمالة الأطفال والحد من آثارها السلبية يعمل علي استقرار الأسرة وتماسكها وتوفير الحماية والرعاية للأطفال ، فالمجتمع يعمل علي اعداد الأطفال ليكونوا القوة البشرية المستقبلية المؤثرة في مسيرة التنمية الشاملة بتوفير المناخ الملائم لنموهم وتحقيق متطلباتهم.
كما إن عمالة الأطفال تعتبر ظاهرة ذات أوجه متعددة : اقتصاديه ، اجتماعية ، قانونية ، ثقافية ..الخ ، وإن التصدي للظاهرة يستدعي بذل الجهود علي مختلف هذه الأوجه حتي يتم محاصرة الظاهرة والتخفيف من

حدتها كخطورة أولي نحو القضاء عليها ، والقضاء علي ظاهرة عمالة الأطفال لن يتحقق إلا بالقضاء علي الفقر ورفع المستوي الثقافي والتعليمي للشعوب الي تنتشر بها هذه الظاهرة وذلك من اجل اشباع حاجتين أساسيتين للطفل وهما الحاجة للطعام والحاجة للتعليم وهاتان الحاجتين إن لم تشبعهما الأسرة يضطر الطفل الي الانخراط في سوق العمل ويحرم من ممارسة النشاط واللعب كطفل تنمي جميع مظاهر نموه من خلال اللعب والنشاط ، هذا بالاضافة الي تعرضه للعقاب البدني والقسوة من جانب المشرفين عليه ، بالأضافة الي جعل التعليم الأساسي مجاناً واجبارياً في كل دول العالم .

بعد كل ما تقدم من حديث حول حقوق الطفل والإساءة اليه من خلال عرض ظاهرةعمالة الأطفال نجد ان الكثير منها يتم ممارسته وتطبيقه بشكل جيد إلا أن هناك جوانب أخري لا يتم تطبيقها وممارستها بالشكل الصحيح ولابد من الإشارة إلي هذه الجوانب وهي :

١ - بعض التشريعات لم تأخذ صفة الإلزامية وليس هناك وسيلة لإلزام الوالدين بها وبقيت متروكة لضمائرهم وذلك قد لا يكون كافياً للمحافظة علي حقوق هؤلاء الأطفال ورعايتهم وحمايتهم من المخاطر وعدم تعريضهم للإهمال والأذي ، كما أصبحت الحاجة ماسة إلي رقابة مجتمعية تتمثل في بعض الجهات التنفيذية داخل المجتمع في مراقبة من يتجاهل هذه التشريعات .

٢ - الكثير من هذه التشريعات تأخذ صفة الفردية والتعامل مع الأطفال والصغار بشكل انفرادي ويصاحب ذلك ضعف في التركيز علي الجوانب المجتمعية والتنظيمية التي تشمل المجتمع بأكلمه وتعطيه الأحقية الشرعية في التدخل عند الإخلال بهذه التشريعات ومثال ذلك عدم وجود آلية لمنع الآباء من ضرب أولادهم ضرباً مبرحاً يتنافي مع كل ما يمكن اعتباره تأديباً وتربية .

٣ - التشريعات المتعلقة بحقوق الطفل لا تتواكب ولا تنسجم مع التطورات الدولية في مجال حقوق الطفل .

٤ - لا توجد قاعدة بيانات لتحديد حجم ظاهرة عمل الأطفال بدقة سواء في الريف المصري أو في المدن والمحافظات .

٥ - قلة الوعي الجماهيري الهادف إلي بناء علاقات إنسانية ثابتة وأخلاقية ترعي الأطفال وتحميهم وتحافظ علي حرمتهم من الاستقلال والتعدي والإساءة .
٦ - هناك فجوة واسعة بين النظرية والتطبيق ، أو بين القانون والواقع ، بالاضافة الي قلة الوعي والاهتمام بمخاطر عمالة الأطفال فالتشريع المصري لا يزال بحاجة الي ترجمة واقعية .
٧ - جميع الأطفال في العالم ودون استثناء يتمتعون بحقوق خاصة بهم منذ الإعلان عن لائحة حقوق الطفل العالمية عام ١٩٨٩م ، كما يجب احترام حقوقهم الإنسانية .
٨ - الطفل هو كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره .
٩ - الإيذاء هو كل شكل من أشكال الإساءة للطفل أو استغلاله أو التهديد بذلك ومنها الإساءة الجسدية ، الاساءة النفسية ، الاساءة الجنسية .
١٠ - الإهمال هو عدم توفير حاجات الطفل الأساسية أو التقصير في ذلك ، وتشمل الحاجات الجسدية ، والصحية ، والعاطفية ، والنفسية ، والتربوية ، والتعليمية ، والفكرية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والأمنية .

- **التوصيات :**

إن الطفل العامل يحتاج إلي الحماية وإلي تدخلات سريعة وفعالة ، وذلك في ضوء ما يهدد براءتهم وسلامة نموهم النفسي والبدني ومن هنا يتطلب الآتي :
١ - العمل علي إنشاء قاعدة وبيانات لتحديد حجم إساءة معاملة الأطفال وظاهرة عمل الأطفال بدقة ووضع البرامج المناسبة للتصدي لها.
٢ - وضع استراتيجية اجتماعية متكاملة تصلح لمعالجة جذور هذه الظاهرة .
٣ - إقامة برامج توعية حول عمالة الأطفال وحقوق الطفل والإساءة للطفل .
٤ - إصدار بعض الكتب والمجلات الخاصة بحقوق الطفل ورعايته .
٥ - مناشدة حكومات العالم بتحريم كل شكل من أشكال استغلال الأطفال (وقد وجه معظم الحائزين علي جائزة نوبل نداء طالبوا فيه تنفيذ التوصيات التي أقرت لخلاص الإنسانية من عمالة الأطفال واستغلالهم أسوأ استغلال) .

٦ - العمل علي مراجعة التشريعات المتعلقة بحقوق الطفل حتي تتواكب وتنسجم مع التطورات الدولية في مجال حقوق الطفل .
٧ - توحيد الجهود ، ودعم قوي الخير في العالم لإنقاذ الطفولة ، وتغذيتها بالقيم الإسلامية الخلاقة المبدعة .
٨ - دعوة المثقفين والإعلاميين والمؤسسات الإنسانية من أجل شد أزر العاملين علي مصلحة الأطفال ، والغيورين علي تربيتهم التربية السليمة.
٩ - توعية الأسرة والمدرسة والمجتمع ببنود اتفاقية حقوق الطفل من خلال مجالس الآباء والأمهات ووسائل الإعلام المختلفة .
١٠ - إصدار بعض الأفلام القصيرة عن الآثار السلبية لظاهرة عمالة الاطفال .
١١ - توفير فرص التعليم ، وتوفير قدر أكبر من الحماية القانونية ، واستصدار شهادات ولادة لجميع الأطفال ووضع حد فوري لعمالة الأطفال الخطيرة .
١٢ - تطوير نظام التعليم وذلك لخفض التكاليف والنفقات للدروس الخصوصية ومجموعات التقوية ، مع تشديد الرقابة والالتزام بفترة التعليم الاساسي .
١٣ - إعداد نظام دراسي غير رسمي للأطفال الذين يعملون نظراً لظروف هؤلاء الأطفال التي اضطرتهم للعمل ولم يتمكنوا من الذهاب الي المدرسة بالشكل الرسمي المنتظم لذا يمكنهم التعلم في مكان العمل او الجمعيات الأهلية التي تقدم لهم المهارات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب ، إضافة الي إعداد منهج دراسي مبني علي طبيعة عملهم مما يساعدهم في تحسين مهاراتهم المهنية وعندما يتعلم الأطفال القراءة والكتابة ، يصبحون علي دراية بحقوقهم ومهاراتهم فضلاً عن الخيارات التي يمكنهم اتخاذها .
١٤ - العمل علي تشكيل مؤسسات تعني مواجهة عمالة الأطفال ، مع البدء في إقامة مؤسسات خاصة توفر التأهيل البدني والنفسي والتعليم والرعاية الصحية في المناطق التي ينتشر فيها الأطفال العاملون .
١٥ - العمل علي إنشاء مراكز داخل كل مدينة تحمل اسم مركز رعاية وتنمية الطفل العامل أو اسم البيت الثاني يمارس فيها الطفل كل الأنشطة

والهوايات ويكتسب المهارات سواء التعليمية الأكاديمية أو العلمية ومزود بمرشدين وأخصائيين نفسية واجتماعية .
١٦ - العمل علي تقديم قروض صغيرة من قبل الهيئات والمنظمات الحكومية للأسر تدر دخلاً يعوضها علي دفع أبناءها الي سوق العمل .
١٧ - وضع نظام للتأمين الصحي للأطفال العاملين يشمل الإصابات وحوادث العمل وتوفير الدواء .
١٨ - العمل علي إصدار قانون يسمح لصاحب العمل بدفع تأمينات الأطفال العاملين علي أن تخصم من الوعاء الضريبي .
١٩ - فرض حد أدني لسن الفرد الذي يجوز له تداول مبيدات الآفات بحيث لا يقل عن (١٨) عاماً .
٢٠ - تعديل قانون العمل لكي يشمل حماية الأطفال العاملين خاصة في قطاع الزراعة وتحسين وتنمية أحوال أسرهم وكفالة الحقوق التأمينية والصحية والتعليمية .
٢١ - الإلتزام بجميع الاتفاقيات الدولة الصادرة عن المنظمات الدولية خاصة الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل .
٢٢ - تدريس حقوق الطفل ووسائل تعزيز هذه الحقوق وكرامة الطفل ضمن المناهج الدراسية منذ المراحل التعليمية الاولي .
٢٣ - الإيمان بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وكرامة الفرد المعلنة في الدساتير العربية والمنبثقة من ثقافتنا وتراثنا ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .
٢٤ - العمل علي سد عجز التشريعات القائمة عن توفير المظلة اللازمة لتطبيق توجيهات الدستور في تساوي حقوق المواطنين في التعليم .
٢٥ - عقد المؤتمرات العربية لمناقشة حقوق الأطفال وتبادل الرأي في كل ما هو جديد في هذا المجال علي الساحة الدولية .

قائمه المراجع

١ - أبو سكينة ، نادية حسن وراغب ، رشا عبدالعاطي (٢٠١٢م). مشكلات الطفولة بين النظرية والتطبيق . ط١ . عمان . دار الفكر .
٢ - الألفي ، أسامة (٢٠٠٥ م) . حقوق الإنسان وواجباته في الاسلام ، القاهرة . الهيئة المصرية العامة للكتاب .
٣ - الجبلي ، سوسن شاكر (٢٠٠٣م). أثار العنف وإساءة الأطفال علي الشخصية المستقبلية (دراسة في زمن الحصار الاقتصادي والحروب علي العراق) . العراق. كلية التربية. جامعة بغداد .
٤ - الحريري ، احد سعيد (٢٠١٧ م). تقدير درجة أنواع من إساءة معاملة الأطفال في المرحلة الابتدائية ، والفروق فيما بينها . مجلة البحوث الأمنية . مركز الدراسات والبحوث . كلية الملك فهد الأمنية . الرياض . (٢٦) (٦٦) ٦٧-١١٧ .
٥ - الخزامي ، آمال (٢٠٠٤م). اغتيال البراءة . مجلة الطفولة والتنمية ، القاهرة . المجلس العربي للطفولة والتنمية (٤) (١٤) .
٦ - الخطيب ، محمود بن ابراهيم (١٤٣١ه). حقوق الطفل المالية في الاسلام . المجلة الأردنية في الدراسات الاسلامية (٦) (١) .
٧ - العطار ، محمد محمود (٢٠٠٦م) . حقوق الطفل في العالم العربي الانجازات والتحديات . مجلة شؤون عربية . القاهرة . الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (١٢٨) .
٨ - حلمي ، كاميليا(٢٠٠٦م). حول ميثاق الطفل في الاسلام . ضمن اعمال مؤتمر (حقوق الطفل العربي بين المواثيق الدولية والرؤي الاقليمية) . الشارقة . اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل .
٩ - طلبة ، جابر محمود (٢٠٠٤م). البحث التربوي في مجال تربية الطفل . ط١ . سلسلة الطفل أصيل . المنصورة . مكتبة الأيمان .
١٠ - عبدالغفار ، مصطفي (٢٠٠٣م). ضمانات حقوق الأنسان علي المستوي الأقليمي . القاهرة . مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

الفصل الخامس

التسول (أسبابه - أنواعه - وآثاره)

مقدمة :

تعد ظاهرة التسول من المشكلات الاجتماعية الخطيرة التي توجد في كل المجتمعات وتؤثر سلبياً عليها وهي ظاهرة عامة وقديمة ومستمرة بعدة أشكال وتكاد تكون شاملة ومن هنا تصبح عبئاً علي الافراد المتسولين والمواطنين والمجتمع والدولة بشكل عام ، وقد برزت في عصرنا الحالي نتيجة ازدياد الصراعات ونشوء الحروب الدخلية والخارجية ونشوء ظاهرة التهجير والهروب من المناطق غير الآمنه هذا من جهة ومن جهة اخري تزايد النزعة الاستهلاكية والحاجات المادية للمواطنين والعجز عن تأمينها مع ارتفاع الأسعار العالمي وانتشار الفقر والبطالة وضعف القوة الشرائية والفوضي وعدم الاستقرار داخل الأسر والمجتمعات .

أولاً : التسول والارقام :

يعد التسول ظاهرة اجتماعية موجودة في كل المجتمعات وهو وليد البيئة المحيطة بالشخص حيث يتأثر بها ويؤثر فيها ، وقد تحول التسول في العقود الأخيرة ليصبح إحدي المشكلات الاجتماعية الكبري التي تعاني منها جميع المجتمعات ، وقد صار عملاً وحرفة تدر المال للمشتغلين به ويتزايد تعداد المقبلين عليه في مواسم محددة كبداية قدوم فصل الصيف وبد المواسم السياحية وشهر رمضان واعياد الفطر والأضحي .

يشير زهران " الي ان التسول هي " ظاهرة اجتماعية يمارسها الفرد هرباً من مسئوليات الحياة خاصة بالنسبة لمن ليس له الرغبة في مزاولة عمل شريف يدر عليه دخلاً يقيم أولاده ويحفظ له ماء وجهه من الاستجداء أو استدرار العطف " .

" فالتسول بوجه عام كسب سهل للمال والطعام والملبس والمتطلبات المادية بغير عمل او مشقة مع اختراع قائمة من الحيل والمراوغات وتقمص أدوار ضعيفة وهزيلة لا تقوي علي العمل مع شئ من المذلة والتحقير للذات وامتهان للكرامة الانسانية . فالمتسول يفقد وقاره وماء وجهه بتوسلاته وطلباته الممجوجة غير العفيفة ولا يخشي المغامرات والزجر والأهانات التي يتعرض لها .

والمتسولون هم الأفراد الذين يعيشون علي المساعدات المالية ، وايضا بعض العاطلين الذين تستهويهم المعيشة علي التبرعات والصدقات المالية ويرفضون فرص العمل ويفضلون العيش علي المساعدات كنمط حياة

غير سليم ويتنافي مع الطبيعة الأنسانية ، " والتسول : صورة من صور التشرد " استجداء وطلب الصدقة " وهو وسيلة غير مشروعة للعيش فضلاً علي انه جريمة يعاقب عليها القانون " وهو سلوك شاذ لجأ اليه رجال ونساء لا يهتمون بالعادات وتقاليد المجتمع ويمثلون جماعة عاطلة تهوي الانزلاق بدلاً من العمل الشريف المنتج .

وينشأ التسول من البيئة النفسية والاجتماعية والفكرية والثقافية ، فالمتسولون ضحايا ظروف خاصة اتسمت بعدم الاطمئنان وفقدان الضمان الاجتماعي ، بسبب تدني مستوي المعيشة الذي يخضعون له . فظاهرة التسول من الظواهر التي تنشأ نتيجة عدم توافق المتسول او سوء تكيفه مع المجتمع الذي ينشأ فيه وهذا يعود الي اضطرابات شخصيته بوجه عام والتسول مظهر من مظاهر الخلل الاجتماعي وهو ظاهرة سلبية تؤدي الي اعاقة عملية تنمية المجتمع ، وهي من الظواهر المركبة التي تستدعي حشد كل الجهود العملية والتخطيطية والتنفيذية للحد منها والقضاء عليها من قبل عديد من الجهات التي يدخل في إطار مسؤولياتها تحديد حجم الظاهرة والسيطرة عليها ، سواء جهات حكومية او غير حكومية ويتفرع عن مشكلة التسول مظاهر انحرافية اجتماعية خطيرة تدفع الدول لدراسة اساليب مكافحتها وسن القوانين والتشريعات التي تتكفل بالقضاء عليها وتنجز الدراسات الاحصائية عنها لحصر حجم الظاهرة ولحفظ اعداد المتسولين ونسبة تزايدهم تبعاً للمؤثرات التي تؤدي إلي تفاقم الظاهرة وإعادة توجيه المقدرات الفكرية والثقافية والعلمية والاقتصاديه نحوها للتأثير عليها من اجل الحد من انتشارها في المجتمع.

وتشير الدراسات أن ثمة أكثر من (٣٠ مليون) طفل متشرد علي المستوي العالمي يمارسون أفعالاً شتي منها : التسول ، والعنف ، والسرقة ، والقتل والاغتصاب ، والإرهاب ، والإدمان وصنوف شتي من السلوكيات غير المستساغة التي تهدد الأمن الاجتماعي فيما لا توجد إحصاءات دقيقة عن التسول والتشرد في الدول العربية لكن تم الحصول علي بعض هذه الاحصاءات من عدة مصادر بما يخص بعض الدول العربية وهي كالتالي

- الوطن العربي : حوالي ١٧ مليون طفل ، إحصاءات عام ٢٠٠١م
- الخرطوم : حوالي ٣٤٠ الف طفل في الشارع ، احصائيات ٢٠٠٥م .
- القاهرة وحدها : ٩٠ الف طفل مشرد ، احصائيات ٢٠٠٥ م .

- المغرب : حوالي ٢٣٣ الف طفل مشرد ، احصائيات ٢٠٠٤م .
- السعودية : نحو ٨٣ الف طفل مشرد ، احصائيات ١٩٩٨م .

وفي مصر تعتبر ظاهرة التسول وأطفال الشوارع بمثابة قنبلة موقوته التي ينتظر انفجارها بين حين وآخر ، حيث يشير تقرير الهيئة العامة لحماية الطفل أن اعدادهم وصل عام (١٩٩٩م) الي (٢ مليون) طفل وفي تزايد مستمر مما يجعلهم عرضه لتبني السلوك الإنحرافي المشين وينتج عنه ظاهرة الاتجار بالنساء والأطفال وهي ظاهرة شائعة في عالم اليوم ، حيث وصل حجم هذه الظاهرة علي المستوي العالمي الي (١٢ مليون) شخص يتم الاتجار بهم في الأسواق العالمية .

وتعتبر قارة أفريقيا من أكثر قارات العالم التي تنتشر بها عمليات استغلال الأطفال ، فيتم اختطاف وتهريب الأطفال منها الي عدد من دول أوروبا الغربية : كفرنسا ، وإيطاليا ، واليونان ، بالأضافة الي الولايات المتحدة الأمريكية ، ووفقاً لتقرير منظمة الطفولة والامومة تتفاوت أسعار بيع الأطفال من بلد الي آخر ، فسعر بيع الطفل في بعض دول أفريقيا مثل : السودان والسنغال وافريقيا الوسطي واثيوبيا (٢٠٠ دولار) أما دول افريقية أخري مثل الجابون ، والكونغو ، وبنين ، والصومال ، وتشاد فيباع الطفل بحوالي (٣٠ دولار) ، وفي مصر يتراوح بيع الطفل ما بين (١٠٠٠) الي (٣٠٠٠) دولار . وفي الأردن بينت إحصائية وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية التي صدرت عام (٢٠٠٦م) أن عدد المتسولين خلال هذا العام بلغ (٧١٠) طفلاً ، (٤٢٤) من الذكور ، و (٢٨٦) من الإناث وبشكل عام فإن (٩%) منهم تقريباً يعملون تحت إمرة عصابة وبعلم ذويهم . وقد يكون للتسول تغطية أخري كأن يلجأ الأطفال لبيع أجزاء مصورة من القرآن الكريم وكتب دينية صغيرة . وفي العراق تشير الدراسات الخاصة بحماية الأطفال أن ظاهرة الأطفال المتسولين تفاقمت في الآونة الاخيرة وازداد عددهم بعد أحداث الحرب حيث بلغ عددهم اكثر من (١٠٠ الف) طفل . وتقدر بعض الدراسات أن عدد المتسولين في المملكة العربية السعودية يقدر ب (١٥٠ ألف) متسول من جنسيات مختلفة . وفي دراسة عن التسول في المجتمع الغزي (غزة) قدرت الدراسة أن : (٨٥%) من الأسر الفلسطينية تعتمد علي المساعدات والإغاثات المقدمة من (وكالة الغوث ، وبرنامج الغذاء العالمي ،

والجمعيات الخيرية ، والاغاثية المختلفة) وفي احدث إحصائية عام (٢٠٠٩م) أشارت الشؤون الاجتماعية في حكومة رام الله أنه بلغ عد الأسر الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر (١٧٦) أسرة فلسطينية .
أما في المملكة المغربية فتشير الاحصائيات الي وجود أكثر من (٥٠٠ ألف) متسول . وقد جاء في بحث ميداني بأن (٥٠٠ الف) طفل مغربي يمارسون عملية التسول بشكل دائم او موسمي . أما فيما يخص الجزائر ان هناك ما يقارب (٦٠٠ الف) طفل مشرد في الجزائر ، مقابل (٣٠٠ الف) يتيم الأب والأم . كما حصلت مصلحة الأمن الوطني (٣٤٨٥) طفلاً مشرداً في سنة (٢٠٠٥م) تتراوح سنهم ما بين (٥-١٦) عاماً ، بينما يزعم (٢٠%) منهم انهم يعملون ويحققون دخلاً لا بأس به .

ثانيا : أنواع التسول :

تعددت أنواع التسول بتعدد الوسائل المتبعة وتعدد حالات المتسولين العقلية والصحية وتعدد البيئات الناشئة فيها . وفي سورية نشهد جميع جميع أنواع التسول فنميز بين التسول الظاهر والتسول المبطن : فالتسول الظاهر هو الصريح المعلن الواضح حيث يمد المتسول يده مستجدياً الناس أمام الجميع وفي الطرقات والتجمعات .
أما التسول المبطن فيظهر من خلال تستر المتسول وراء أشياء وسلع بسيطة قيمتها منخفضة كبيع العلكة والمحارم والسكاكر الرخيصة والميداليات وبيع الأدعية ومسح السيارات وغيرها . وهناك التسول الموسمي الذي يظهر خلال مواسم محددة مثل الأعياد الدينية والمواسم السياحية والمهرجانات . والتسول الاختياري الذي يقوم به المتسول كهدف بحد ذاته رغم مقدرته الجسدية والعقلية علي ممارسة الكسب الحلال لكنه اختار طوعياً هذا السلوك وصار بالنسبة لديه حرفة يمتهنها.
أما التسول العارض فهو عابر ووقتي لعوز طارئ كما في حالات شخص ضل الطريق ، أو سرقة نقود أحد الأشخاص واضطراره لطلب مساعدة من آخرين لا يعرفهم في الطريق العام أو وسائل المواصلات . وفي حين أن التسول الدائم هو التسول المستمر لمحترفي التسول من العاجزين أو من يمثلون دور العاجز ويتم علي مدار العام ويشكل هواية وقناعة تامة لدي الشخص ويري فيه مصدراً للحصول علي المال وزيادته .

وهناك ايضاً التسول الاجباري ، ويتمثل في إجبار الأطفال أو النساء علي التسول من قبل وليهم لأي سبب من الأسباب . والتسول الاختياري ويسمي أحياناً بالتسول الاحترافي ، حيث يصبح الهدف من التسول هو الكسب وإكثار المال . والتسول غير القادر وهو تسول العاجز أو المريض عقلياً أو المتخلف عقلياً أو لأي سبب يكون مانعاً للمتسول من الكسب المشروع .

ثالثاً : أسباب التسول :

التسول آفة اجتماعية خطيرة تعبر عن وجود خلل في البناء الاجتماعي بسبب رواسب قديمة وعادات بائدة ومفاهيم خاطئة تعرض لها المجتمع ودراسة أسباب التسول تقود الي دراسة نشوء الظاهرة والوصول للأهداف وبالتالي البحث عن حلول ناجزة لها ، وهذه الأسباب تكاد أن تكون مشتركة فيما بينها في جميع الدول والمجتمعات وتتشابه آثارها الاجتماعية والاقتصادية وكذلك تتشابه طرق مكافحتها الي حدما وبهذا يمكن للدول أن تستفيد من تجارب بعضها في هذا المجال إن أرادت حل المشكلات الناجمة عن هذه الظاهرة العالمية ، علماً أن الحل التجزيئي لا يفيد في الحل ولابد ان تتكامل جميع الحلول والوسائل للقضاء علي الأسباب الولدة لظاهرة التسول ومنها :

١ - انتشار الفقر والجهل والبطالة وازدياد غلاء المعيشة وضعف الموارد المالية وتدني الرواتب والاجور ، وعدم توافر الرعاية الصحية اللازمة وغياب الاهتمام بالأطفال في ظل انشغال الأهالي بضغوطات الحياة ومسؤولياتها المتزايدة .

٢ - ضعف القيم الأخلاقية وفقدان المعايير الاجتماعية وانعدام المراقبة والمحاسبة والمتابعة وانتشار الثقافة الاستهلاكية الرخيصة مما يجعل أسباب الفساد والإغراء كثيرة ويدفع المرء للتفكير بتلبية شهواته وغزائره بأسهل السبل وأيسرها كالتسول .

٣ - انعدام المعيل والأقارب الملزمين بالنفقة وانعدام الدخل المادي وتأثير الاضطرابات السلوكية كإدمان المخدرات والكحول وانتشار الأمراض النفسية والعقلية ، وضعف العلاقات بين الأفراد والمجتمع وقلة الأحساس بالانتماء الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية . وقد أرجعت بعض

الدراسات مشكلة التسول الي التفكك الأسري ونتائجه المدمرة علي صعيد الأسرة .

٤ - غياب الثقافة المنهجية والتوجيه والوعي والتراخي بمكافحة الظاهرة وقصور دور الرعاية الاجتماعية في احتضان المتسولين واستيعابهم بورش مهنية يستفيدون فيها من قوتهم الجسدية في إنجاز وتقديم سلع إنتاجية مفيدة للمجتمع .

٥ - سهولة الحصول علي المال بدون بذل مجهود أو القيام بعمل شاق والاعتياد علي الاسترخاء في الحياة وعدم تحمل المجازفة والإقدام والمسؤوليات ، وهذا يرتبط بضعف التنشئة الاجتماعية والفكرية والثقافية

وهناك اسباب متنوعة للتسول منها :

- أسباب نفسية ترتبط بشخصية المتسول ، العوامل (الجسدية) كالتشوهات الخلقية وقد ترجع الي الوراثة أو الخلل في الغدد والخلايا الجسمية .

- عوامل نفسية وعقلية : الحرمان ، العوز ، والاحباط والحرمان العاطفي والتخلف العقلي كذلك اضطرابات نمو الشخصية وعدم اتزانها . وقد زاد من تأثير هذه الأسباب نشوء الحرب في سورية الحرب التي تتعرض لها وقد ادت الي تشرد المواطنين وفقدانهم للموارد الاقتصاديه وفقدان الاستقرار وكذلك فقدان المعيل الأساسي سواء كان أباً أو أماً أو زوجاً او أخوة أوأقارب .. فالمنشآت تهدمت والبيوت كذلك والمعامل دمرت وفكك كثير منها وسرقت وهاجرت الكفاءات ورؤوس الاموال ورجال الاعمال الذين نقلوا شركاتهم الخاصة الي البلدان المجاورة مما تسبب بظهور جيش كبير من المشردين والعاطلين عن العمل وسط ظروف معيشية صعبة . بالأضافة الي السكن في المناطق مكتظة بالسكان ولا تتوافر فيها الخدمات اللازمة حيث يضطر الأطفال في هذه الظروف للهروب للشارع حيث ينتظرهم رفاق السوء الذين يؤثرون عليهم بشكل مباشر بتصرفاتهم وميولهم التي غالباً ما تكون الانحراف والتشرد والتسول نظراً لندرة فرص العمل وانعدام كفاءاتهم التعليمية ولعدم وجود المعين لهم في العمل والرعاية والتوجيه . ونلحظ كذلك مجموعة من العوامل المؤدية الي التسول منها : الكوارث الاجتماعية العنيفة والظروف الاجتماعية الضاغطة والكوارث والمجاعات التي تفقد الانسان ممتلكاته أو مصدر

رزقه مما يدفعه الي التسول . وهذا ما يجري علي مستوي القطر حيث يتعرض لحرب طويلة ممنهجة دمرت اقتصاده وهدمت مدارسه وأفقرت سكانه وشردت مواطنيه مما تسبب بتضخم ظاهرة التسول التي نشهدها في كل المحافظات .

رابعا : سمات المتسولين ودور التنشئة الاجتماعية في تكريس ظاهرة التسول :

١ - سمات المتسولين :

تجمع المتسولين بعض الصفات السلوكية المتقاربة التي تشكل طابعاً مميزاً لهم حيث أن المتسول قليل الأصدقاء بسبب ابتعاده عن المجتمع والحياه الاجتماعية ، وشعوره بالوحدة والعزلة والانتباذ ، فيتوحد مع جماعته ذوي الأدوار المتقاربة والاتجاهات والقيم المشتركة ، " والمتسول ضعيف في علاقاته الاجتماعية سواء بجيرانه أو أهله أو محيطه الاجتماعي بشكل عام ، فهو معزول اجتماعياً وينحدر المتسولون في الغالب من الطبقات الدنيا في المجتمع ، فمعظمهم يأتون من بيئات شعبية ، ومناطق مختلفة ومساكنهم سيئة ومزدحمة ، ويلاحظ علي المتسولين سلوك العداء نحو المجتمع مما ينتج عنه سلوك عدواني إجرامي مضاد للمجتمع ومن المكونات الانفعالية للمتسولين يلاحظ عدم الاتزان الانفعالي والحساسية الانفعالية وسهولة الاستثارة ، وتقلب المزاج والاستغراق في أحلام اليقظة . كذلك السخط والتشاؤم والشعور بالدونية والحقد والقلق والخوف من المستقبل .

وصار المتسولون وأطفال الشوارع والمشردون والبؤساء علامة من علامات المميزة لشوارعنا ، لا يكاد يخلو شارع إلا وفيه عدد غير قليل من المتسولين والأطفال المتشردين . فهناك من ينبش المزابل ، وثمة من ارغمه الدهر علي ممارسة مهنة التسول والشحاذة غير مكترث بالعادات الاجتماعية الحميدة . فالبيئة الاجتماعية المسمومة هي التي افرزت الظواهر الاجتماعية الشاذة التي تهدد المجتمع وتشكل خطراً عليه.

فالتسول بوجه عام كسب سهل للمال والطعام والملبس والمتطلبات المادية بغير عمل أو مشقة مع اختراع قائمة من الحيل والمراوغات وتقمص أدوار شخصيات ضعيفة وهزيلة لا تقوي علي العمل مع شئ من المذلة والتحقير للذات وامتهان للكرامة الانسانية . فالمتسول يفقد وقاره وماء

وجهه بتوسلاته وطلباته الممجوجة غير العفيفة ولا يخشي المغامرات والزجر والاهانات التي يتعرض لها .
يتميز المتسولون ببعض السمات التي تجمع بينهم كالميل للعدوانية والعنف في التعامل مع الاخرين ، وكذلك بسرعة الانفعال والكذب والخداع والقلق وسوء التوافق مع المجتمع ، بالإضافة الي تدني مستوي الثقافة والعجز عن التعلم وانخفاض تقدير الذات .
ومن ابرز حركات المتسول مد اليد في تحفظ يشفعه بنظرة استعطاف وكذا الوقوف باحترام حيال المتلقي ، وهناك من يستعين بابتسامة تكون احياناً ذات مفعول سحري في الأستجابة له ، ذراع معقوفة ترمز الي الضعف وعدم التطاول ، ومما يميز هيئة المتسولين هو أن بعضهم يرتدي ثياباً فاخرة ويتصنع هيئة قوية جميلة متماسكة لا تشي بالحاجة الي المال والبعض الاخر يرتدون ثياباً رثة لا تستر اجسادهم النحيلة الشاحبة ومن وجوههم يطل فقر اسود وحزن أليم فيما يسكن الخوف والقلق والذل عيونهم المحدقة في وجوة المارة يستلطفونهم ببعض الادعية بالتوفيق والصحة والسلامة والبقاء ، كلمات حفظوها عن ظهر قلب يكررونها علي مدار الساعة كل يوم لعلها تقنع سامعيها بالتصدق ببعض المال لهم ، وبعض المتسولين يجلبن ابناءهم معهم ليساعدهن في عملية الحصول علي المال من جيوب الناس باستدرار شفقتهم للحصول علي المال اللازم .

٢ - دور التنشئة الاجتماعية في ظاهرة التسول :

تؤثر البيئة الاجتماعية بأفرادها فتطبعهم بطابعها الأخلاقي والفكري والثقافي فيشرب هؤلاء الأفراد القيم التي تعلموها ونشأوا عليها وتصبح أسلوباً لهم في الحياة وحين تكون العلاقات بين البني المختلفة في المجتمع مترديةومشوهة وتناحرية استغلالية فإنها سوف تعطي افراداً مشوهين استغلاليين لا يقيمون وزناً لحقوق الآخرين ولا يلتزمون قيم النظام الاجتماعي العام ، في هذه الحالة ينشأ الأفراد المتسولون الذين شوهتهم البيئة الاجتماعية التي عاشوا فيها وأثرت عليهم والاضطرابات بين أفرادها فالخلافات العائلية وما ينتج عنها من انفصال الأهل والطلاق والهجرة والموت وغيرها خصوصاً ما حدث خلال فترة الحرب التي ضاعفت المشكلات الاجتماعية بسبب التهجير القسري للمواطنين من أماكن سكنهم احدثت خللاً كبيراً في استقرار المجتمع وأدت الي تفكك

وتشتت بعض الأسر المهجرة وفقدت مواردها المالية التي جعلتها تعاني من توفير الحاجات الأساسية للمعيشة فزادت حالات التشرد والانحراف الاجتماعي وتناول المخدرات والتسرب من المدارس وزاد عدد المتسولين الذي دفعتهم هذه الحياة المضطربة لمد اليد وسؤال الناس واستجداء المال والحاجات الأخري . " ففي مرحلة الطفولة يتشبع فيها الطفل بسلوكيات المجتمع ويكتسب الثقافة والعادات والتقاليد الاجتماعية التي تشكل اساساً لنمو شخصيته ، وتصبح هذه العادات والتقاليد ملازمة له طوال العمر من الصعب تغييرها فضلاً علي النمو الجسدي والنفسي والعقلي والاجتماعي المهم في هذه المرحلة .

تؤكد الدراسات العلمية أن : البرمجة العقلية للفرد تبدأ منذ الصغر و (٥٠%) من سلوك الطفل يتشكل في السنوات الخمس الاولي من عمره و (٧٥%) عند اكتماله ثماني سنين و (٩٥%) عند بلوغه الثامنة عشر "

خامسا : طرق وأساليب التسول :

تعددت طرق التسول وتنوعت أساليبه حسب تطور الحياة الاقتصادية وتدهور الظروف الاجتماعية واكتسب المتسولون خبرات ومعارف وطرائق جديدة حسب البيئات والظروف الجديدة التي يعيشونها وانتقل قسم كبير منهم من حالة التسول التقليدي إلي التسول عبر الأنترنت مستفيداً من المزايا العديدة التي تمنحها وسائل الاتصال الاجتماعي الحديثة ، حتي تحولت الي ظاهرة عالمية تعاني منها الكثير من المجتمعات .

ـ أساليب المتسولين :

لقد تفنن المتسولون في العصور الحديثة في ابتكار حيل تساعدهم علي استدرار عطف الناس ، وتسهل لهم الاستيلاء علي أموال الأغنياء ، ومن هذه النماذج :

١ ـ **حاملو التقارير والصكوك الاجتماعية المزيفة** : درج المتسول علي استغلال حاجته لجمع المال بشتي الطرق فمنهم من يسعي الي الجمعيات الخيرية والجهات الرسمية إن سمحت بذلك ليثبت حاجته ويستصدر بها صكاً ، ثم يصور منها نسخاً كثيرة ، ثم يعرضها علي الناس لاستدرار عطفهم واستجدائهم ، ويظهر ذلك جلياً في الشوارع والميادين وأمام إشارات المرور ؛ حيث يشاهد المتسولون من جميع الاعمار سواء كانوا ذكوراً او إناثاً يحملون التقارير الاجتماعية والطبية التي تثبت حاجتهم .

٢ - **حاملو التقارير الصحفية المزيفة** : درج بعض المتسولين علي استخدام بعض التقارير الصحية المزيفة كالأشعة والروشتات أو فواتير الكهرباء والمياه ليوهموا المارة أنهم يعجزون عن تدبير المال اللازم لشرائها أو سدادها وبذلك يستدرون عطفهم .

٣ - **مصطنعو العاهات المزيفة** : كما درج بعض المتسولين علي اصطناع عاهة مزيفة له أو لزوجته أو لأولاده أو لغيرهما ، فينتحل المتسول عاهة أما باستخدام بعض المستحضرات الطبية أو غيرها ، ليخدع بها أصحاب الأموال حيث يوهم المارة أنه لا يقدر علي العمل لما به من عاهة .

٤ - **مصطنعو البكاء الشديد** : درج البعض علي تسهيل مهمتهم في التسول باصطناع البكاء الشديد الذي يظهر الحاجة الملحة للسائل ونهمه في حب المال ، حتي لو كان مال الزكاة أو الصدقة أو الإحسان .

٥ - **مدعو صداقة العائلة** : درج البعض من هم علي ادعاء أنه يعرف أحد أقارب الشخص المار في الشارع ، فينادي عليه باسم معين يختاره فإذا التفت اليه يقول : أنا قريب عمك او صديق والدك أو جدك ووقعت في حاجة وليس معي ما يوصلني إلي بلدي ، وسوف أرد لك ما اقترضته منك عند وصولي إلي بلدي .

٦ - **مدعو التبرع للمشروعات الخيرية** : درج البعض علي أن يدعو لأنشاء مشروع خيري ، كمسجد أو مدرسة أو دار لحفظ القرآن ، وقد يستصدر صكاً شرعياً بذلك ليأخذ التبرعات من الناس ويستولي عليها .

٧ - **مدعو التبرع لدور المعاقين والمسنين** : تستخدم بعض دور المعاقين أو المسنين بعض نزلاتها لممارسة التسول كأن ترسلهم ليقفوا علي الطرقات أو طرق الابواب أو أمام المساجد لاستجداء الناس .

٨ - **مستأجرو ذوي العاهات** : درج بعض المتسولين علي استئجار الأطفال والمسنين من أسرهم واستخدامهم للتسول مقابل نسبة من المال للأسرة ، ثم يقومون باصطناع عاهة وهمية باستعمال أطراف صناعية مشوهة أو غيره ، بقصد إثارة غريزة الشفقة واستدرار عواطف الرحمة والشفقة فيهم للاستيلاء علي المال .

إن معرفة طرق التسول والأساليب التي يتبعها المتسولون تساهم في محاربة هذه الظاهرة الخطيرة والحد منها ، **كما يلجأ المتسولون الي عدة طرق منها :**

- التسول الفردي : ويقوم به أفراد علي المستوي الشخصي لأسباب نابعة من واقعهم الشخصي لسد حاجات معينة أو لتوفير مصدر دخل للأسرة فهو إما يكون عاجزاً أو عاطلاً عن العمل بقناعة شخصية تامة دون تدخل من الآخرين ، وقد كثرت هذه الطريقة ولاحظناها في مواسم نضج المواسك كالحمضيات والقمح والزيتون والفواكه والخضار ورأينا في بعض القري كيف تحمل بعض النساء الوافدات ومعهن أطفالهن الأوعية البلاستيكية وتدور علي المعامل عصر الزيتون لتتسول الزيت منها وذلك تحت ضغط الحاجة والفقر وغلاء المعيشة .

-التسول المنظم : الذي تديره جماعات معينة متنفذة أو أفراد من المحترفين يجندون الناشئة لممارسة التسول بضروب شتي قد تصل الي درجة العنف مثل : الضرب المبرح ، الكي بالنار ، السجن ، الحصار ، الرفس ، التجويع ، الإذلال النفسي والقمع المعنوي فتحت تأثير هذه العوامل القاسية يقومون بتدريب المعاقيين وتجهزيهم وتعليمهم وتنظيمهم ونثرهم في الشوارع والأماكن المزدحمة لاستدرار عطف الناس والحصول علي المال منهم وكذلك تدريب الأطفال وتعليمهم علي إظهار انكسار طفولتهم وإثارة مشاعر الشفقة عند الآخرين بإكسابهم القليل من الثياب الممزقة التي لا تستر اجسادهم النحيلة فيستدرون شفقة الناس الذين يغدقون عليهم بالمال ظناً منهم أنهم سيساهمون في تدفئتهم وسترهم بلباس جديد يدفئهم لكن الحقيقة غير ذلك إذ أن هذا المال الذي دفعوه لهم لن يذهب لهؤلاء الأطفال الضحايا إنما سيذهب لجيوب الأفراد الجشعين الذين يستغلون الأطفال لزيادة أموالهم علي حساب الطفولة والكرامة والإنسانية وهكذا يصبح التسول مهنة منظمة يرغم عليها هؤلاء الأطفال والمعاقين .

-التسول عبر الإنترنت : يعد التسول عبر الانترنت وسيله جيده للمتسول لجمع المال بوسيله مريحه جدا دون ان يتعرف احد على هويته ولا سنه ولا مكانته الاجتماعيه فالمتسول به لا يقوم بالوقوف لفترات طويله في الشوارع والطرقات والمحلات وأمام المساجد بل يستغل مواقع التواصل الاجتماعي الاستجداء وطلب المال والحاجات

ان التسول عبر الانترنت مر بمراحل متعدده وتطور حيث لم يعد مقصوراً على طلب المال وانما اتخذ اشكال متعدده من الجرائم مثل الدعاره والافعال الفاضحه و جرائم الاستيلاء على المال بطرق السرقه

والنصب والاحتيال وفي ايامنا هذه اصبح التسول قطاعا مستقلا عبر الانترنت فقد بات من السهل تأسيس موقع على الانترنت ثم تبدأ عمليه التسويق بحجه العلاج من السرطان او دفع اقساط فواتير طبيه وغيرها ؛ حاولت بعض الدول مكافحه التسول عبر الانترنت لكن بقيت محاولات خجوله غير مجديه فحتى الان لا توجد قوانين فعالة تستطيع ان تردع التسول عبر الانترنت كما لا توجد قوانين كافيه لتجرم ظاهره التسول عبر الانترنت التي اتخذت اشكالا وابعادا خطيرة بل ان القوانين الوضعيه عاجزة عن مقاومتها كما ان المسئولين عاجزين عن كشف هوية هؤلاء المتسولين الذين يحترفون اخفاءه هويتهم وانشاء اسماء وهميه او رمزيه .

-انتشار التسول الكترونيا :

يحتاج التسول عبر الانترنت الى بعض المعارف والخبرات اللازمة في مجال عمل التقنيات الحديثه و معرفه اصول التواصل الاجتماعي على شبكه الانترنت وكذلك يحتاج المتسول الالكتروني الى الخبرات اللازمه في طريقه الاستعطاف والتواصل مع الناس عبر الشبكه واقناعهم لتحويل المال المطلوب فظهرت مدارس مختصه بهذا المجال وفي العوده الى بدايه انتشار ظاهره التسول الالكتروني فقد ذكرت ثمت مدارس في عالم اليوم تعلم الراغبين في مهنه التسول منتشره ظاهره التسول عبر الانترنت " لم اكن ارغب في جمع الاموال ولكن كي اثبت جدارتي في مجال التسول " بهذه الجمله لخص ريتش سميث هدفه من انشاء (givemedollar) ليصبح بلا فخر اول شحاذ الكتروني في العالم ويأتي انتشار الفكره في الاساس بسبب نجاح خبير التسويق ريتش سميث في جمع ٣١٥ الف دولار وتلقى اكثر من ٤٠ الف دولار و يأتي هذا النجاح نتيجه اسلوبه الموجز في عرض فكرتها حيث توجد في الصفحه الرئيسيه دعوى موجزه للتبرع بدولار واحد دون ابداء اى استجداء للعطف او شرح الاسباب وهناك دراسات ل اصول وفنون التسول عبر الشبكه العنكبوتيه الانترنت فضلا عن مدارس التسول التي انتشرت في الهند وفي اصقاع اخرى من العالم .

سادساً: آثار التسول ومخاطره على الفرد والمجتمع :

تتفاقم مشكلة التسول في أثارها السلبيه على الافراد والمجتمع فهي مدمره للطرفين معا و تؤدي الى ضعف و تأخر وتراجع الافراد والمجتمع

والتراجع عن تقديم الدور الانساني المطلوب للمتسولين مع تبديد موارد المجتمع الماديه وتفتيتها واستنزافها وعدم الاستفاده منها في انجاز مشاريع اقتصاديه مهمه تؤدي الى تطوير الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلد ومن اثارها المدمره الذل الذي يلقاه المتسول نتيجه ذله لنفسه واحتقاره وازدرائه لشخصيته مما يجعله ناقما على محيطه الاجتماعي و حاقدا عليه باستمرار ومتحفزا في اية فرصه تسنح له للانقضاض عليه وافتعال الاجرام فيه واحتقار القيم الدينيه والاجتماعيه والاستهتار بالقوانين والاعراف العامه والميل الى تعاطي المخدرات و الانحراف الجنسي والاعتداء والسرقه وغيرها .

أ - اثار التسول على الفرد : يعد التسول ظاهرة اجتماعيه و امنيه تعكر صفو المجتمع فهو عار على المجتمع الذي ينتشر فيه لانه يدل على عدم تكافؤ الفرص وعدم التكافل بين افراده علاوه على انه وصمة عار في جبين ممتهنه حيث يدل على تكاسله وتخاذله وخموله في طلب و تحصيل الرزق بعمل يده ومن ثم تخلف ظاهره التسول وراءها عده اثار تضر ضرراً بالغا بالفرد والمجتمع علي السواء ومنها :

* ان التسول سلوك يربي في الفرد الذل فهو يحط من كرامه السائل ويعوده على مد يده يستجدي الناس اعطوه او منعوه .
* التسول يساعد على البطاله لانه يؤدي الى الخمول والخمول يؤدي الى الكسل والكسل يؤدي الى البطاله والبطاله تؤخر الامم كما يدفع بالاطفال للتسرب من التعليم ويؤدي الى تدني تحصيلهم العلمي فنلاحظ الاطفال يتسولون في اوقات دوام المدرسه .
* ان التسول سلوك اجتماعي انحرافي يساعد الفرد على اكتساب السلوكيات المرضيه التي تجعله فرداً غير نافع لنفسه ولمجتمعه فالتسول يدفع الفرد الى التشرد والاخير يدفعه الى اكتساب سلوك إجرامي فالتسول يؤدي في النهايه الى ان يصير صاحبه مجرماً واكثر شرائح المجتمع تعرضا لمخاطر الانحراف والاجرام هم الاطفال والنساء .

- تأثير التسول على الاطفال :

ويزداد التأثير السلبي للتسول على الأطفال فهم اول الضحايا له حيث يعاني الأطفال المتسولون من نقص الشعور بالاحترام وتقدير شخصيتهم مع إستمرار نظره الاخرين لهم وما تحمله من عدم رضا واشمئزاز

ومهانة فتتكون لديهم عدم ثقتهم بانفسهم وازدراء شخصياتهم والنفور منها يؤدي وجود الطفل في الشوارع لأوقات طويله الى مخاطر صحيه و جسديه ونفسيه ولاسيما اذا ترافق ذلك مع غياب الإهتمام الأسرى بشكل كبير و يواجه الأطفال المتسولون حوادث متنوعه اثناء وجودهم في الشارع مما يؤثر في حالتهم الصحيه ويؤدي الى أصابتهم بعاهات جسدية دائمة قد تكون احيانا نتيجه لحوادث السير والضرب او سيطرة متزعمي الشوارع عليهم وتكليفهم بأعمال خطيره كما يواجهون خطر الاصابه ببعض الامراض الناجمه عن التغذيه وقله الاهتمام بنظافتهم واقامتهم في أماكن غير نظيفه كالجرب والالتهابات المعويه .

كما ان التسرب المدرسي من اكثر الاثار الناجمة عن تسول الاطفال فهم يفتقدون الى الرعايه الاثريه التي تشجعهم على الالتحاق بالتعليم وانا اكثر هؤلاء الاطفال ينتمون الى اسر فقيرة او مفككة او مهجرة . يجعلهم يفتقرون لعناصر الثقافة الضرورية لاحداث التماسك الاجتماعي وبالتالي ان الانخفاض المستوي التعليمي للطفل قد يؤدي به مستقبلا الي انخفاض مستوي وعيه السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والديني ، مما يجعله عرضه للانخراط في الفتن وتبني آراء سياسية غير بناءة . ان وجود الاطفال المشردين بلا مأوى في الشارع العام وفي الاماكن المهجورة والعشوائية بالمجتمع قد يؤدي الي انتشار بؤرة لتكوين جماعات انحرافية اعتادت علي القيام بسلوكيات مضادة للمجتمع مثل السرقة وتدمير للملكية العامة حيث ان بعض الاطفال قد يمارسون حياتهم في شكل جماعات صغيرة يسيطر عليها الكبار في بعض الأماكن .

- تأثير التسول علي المرأة :

تتعرض المرأة وهي تمارس التسول لجملة من المخاطر والمصاعب والمعاناة قد تؤدي بها الي الجريمة والانحراف الاجتماعي ومن هذه المخاطر :

البغاء : حيث تجد المراه المتسوله نفسها عرضه للرجال في الشارع يستغلون حاجتها للمال فيستعبدونها وتكون ضحيه لهم مما يؤدي الى تفكك المجتمع وتحلل القيم و تدهور الاخلاق بسبب ما تعانيه المراه من هكذا سلوك يبعدها عن وظيفتها الاساسيه حاضنة للزوج والاولاد ومربية لنصف المجتمع على الرغم من أن البغاء موضع استنكار من الناحيه

الاجتماعيه وعلى الرغم من انه وصمة في جبين من تمارسه من الاناث ان الواقع يثبت انتشاره في جميع المجتمعات المتحضره الحاليه ويقصد به ذلك الفعل الذي تقدم فيه الانثي نفسها للاتصال الجنسي مع الذكور بدون تميز وهو علاقة جنسية مختلفة مأجورة او غير مأجورة وهو ظاهرة اجتماعية غير سليمة لأنه يضر بالمصلحة الاجتماعيه ويؤدي الى تفكك الحياه و فساد المجتمع بوجه عام .

الاغتصاب لغة : مأخوذة من الغصب وهو مصدر " اي حمل الرجل علي المرأة علي الإتصال به جنسيا دون رضا او اختيار منها " فمن النتائج المترتبة علي تسول المرأة تعرضها للاغتصاب،فوجودها في الشارع وبدون رجل يحميها تكون عرضة للمنحرفين الذين يمكن ان يتعرضوا لها بالاغتصاب وهذا الاخير لها آثارا جسيمة يسببها للمرأة سواء من الناحية النفسية او الجسمية حيث يفرض عليها أمومة غير شرعية.

التحرش الجنسي : ولا يقل التحرش الجنسي في تأثيره السئ علي المرأة المتسولة عن جرمي البغاء والاغتصاب اذ يؤدي الي اهانتها وإهدار كرامتها وسفك أنوثتها واستحقار نفسها وبالتالي تنعكس نظرتها هذه علي محيطها الاجتماعي فتصب حقدها وازدراءها وسخطها علي الأطفال والزوج والاقارب والأصدقاء وكل المحيطين بها ، ان تسول المرأة يؤدي إلي الانتشار الواضح لظاهرة التحرش الجنسي الذي تتعرض له كما تصبح عرضة العنف والاستغلال بجميع اشكاله وهذا الاخير مؤشر علي الاهتزاز الحقيقي للقيم الاجتماعية التي تعكسها معاناة المرأة النفسية المسكوت عنها فاهانة المرأة واستغلالها يتنافي مع إنسانيتنا وقيمنا .

- تاثير التسول على كبار السن : يحمل تسول الكبار في طياته عجزا صحياً وفقرا نفسياً وتدهور في حياه العاجز فلا يقوم به الا من انقطعت به السبل الحياه وتخلى عنه الابناء والاقارب وفقد الاستقرار العائلي والدعم المادي ولم يعد يقوى على العمل مع حاجته الى الدواء والطعام واللباس وغيره من اساسيات الحياه فيضطر الى التسول مادا يده للناس مكتفياً بما يعطونه خجلاً من موقفه ومنظره ووجوده في الشارع وهذا يترك شعوراً سلبياً من الاستحقار والاشمئزاز والرفض على المتسول العاجز فيصيبه بالالم النفسي والحسرات وهو الذي يجدر به ان يعيش اواخر عمره معززا مكرماً محاط بالمحبه والدفء والحنان والرعايه وتنتقص قيمته في

المجتمع فتفقد الرجوله والابوة ومعناها مما يؤدي الى تراخي احترام افراد المجتمع وتمجيدهم لهذه القيم الكبيره وتترك شعوراً بعدم اهتمام الابناء لآبائهم واستسهالهم رؤيتهم يتسولون في الشوارع وهؤلاء دفعتهم الاوضاع الاقتصاديه الصعبه والتهجير من مناطق سكنهم غير الامنه الى المدن التي تتمتع بالامان والاستقرار دفعت اعداد من الناس للانخراط في حرفه التسول فالعطالة عن العمل و سوء الاحوال الاقتصاديه في الريف والمدينه والتشرد والتفكك الاسري والامراض المزمنه والعجز عن العمل والاعاقه وارتفاع اعداد المهاجرين من الريف الى المدينه ضاعف من حده التسول في المدن السوريه لاسيما مع بعض سفر الشباب الى الخارج للبحث عن مستقبل اكثر ضمانا وفقدان بعضهم وانسلاخ الاخرين عن اسرهم مما جعل بعض الكبار يعانون الفقر وسوء الحال فتحولوا الى التسول والقبول بما يعود عليهم من مشاكل وكوارث وويلات فالمتسولون يعانون من امراض جمةومتباينه شأنهم شأن السواد الاعظم من الشعب الا ان شريحه الاجتماعيه الفقيره المهمشه ومهملة طحنتها الاوضاع المترديه وكسر اضلاعها الفقر فهؤلاء يعانون من سوء التغذيه ولا يستطيعون تناول الطعام الصحي والمياه النقيه وينعدم لديهم السكن الصحي و تصريف الفضلات ولا تستطيع اجسامهم مقاومه الامراض وهم عاجزون عن شراء الغذاء المناسب والصحي فليس غريباً ان يصاب المتسولون بأمراض متباينه في حياتهم ونمط معيشتهم التي تتميز بعدم الطهاره ورداءة المأكل والمشرب والمسكن والملبس وانغماس بعض منهم في ملذات غير امنه تكون على حساب صحتهم . ان القسم الاكبر من المتسولين الكبار يفقدون الأمان والراحه النفسيه ويفتقرون للرعايه والاهتمام العاطفي والنفسي والروحي ينهكهم المرض وتعصف بحياتهم الاضطرابات النفسيه والوجدانيه فالقلق والاكتئاب والاحباط واليأس و ضعف الشخصيه واحتقار الذات عناوين بارزة في حياتهم يكرسها موضوع التسول فيزيد من الامهم النفسيه والجسديه مع شعورهم بالعيش على هامش الحياه بلا هدف ولا أمل وبدون طموح لشيء بعد فقد الإستقرار المطلوب فضلاً عن تقمص شخصيه المسكنه والخضوع يضعف الشخصيه و يفقد الشخص الشعور بالانتماء للجماعه فجل المتسولين الكبار منهم خصوصاً من اختلال التوازن النفسي و فقدان الثقه

بالنفس وهناك من يعانون من اضطرابات سلوكيه و اضطرابات التكيف والاغتراب و ضعف قوه الاراده على مقاومه الصعاب والوقوف في وجه التحديات والدخول في حياه جديده والاشتغال في مهن خارج اسوار التسول .

ب - آثار التسول على المجتمع :

يكشف التسول عن ضعف في أداره موارد الدوله البشريه وانعدام الخطط الاقتصاديه التي تستوعب هذه الظاهره وغيرها وهذا يؤدي الى ضعف موارد خزينه الدوله ويلقي بتبعات الظاهره على المنتج النهائي من حيث يصبح هؤلاء المتسولون كالطفيليات التي تعيش على حساب غيرها من ابناء المجتمع ويؤدي التسول الى تشويه صوره البلاد امام مواطنيها واماظ الزوار والسياح الاجانب حيث يأخذون صوره سيئة عن هذه البلدان التي ينتشر فيها المتسولون في كل مكان ويشجع التسول على انتشار الجريمه وشيوعها في المجتمع لان المتسول يحصل على المال بغير تعب ولا جهد فيصرفه في ملذاته ويعتاد على شرب المخدرات والسرقه والقتل وغيرها من الجرائم .

ويؤدي التسول الى انهيار القيم الاجتماعيه فيسود الاضطراب والفوضى في العلاقات والتفسخ والانحلال في الاعراف والاخلاقيات و يترك اثره السلبي في حياه المجتمع ويعرقل المؤسسات التربوية عن القيام بوظائفها بالشكل الصحيح ويخلق بيئه تربويه متخلفه تتصف بالعشوائيه والضياع والعجز والفوضى فيشوه النظام العام والقوانين والعادات والتقاليد ويضعف الأدوار التربويه و العلميه والثقافيه والتنويريه للمدرسه ويفكك تلاحم الاسره و يحدث خللا وظيفياً وتربويا وجدانيا مع ضعف الوعي الاجتماعي الذي يطلق الغرائز فتتسم السلوكيات بالطيش لا تحتكم للعقل والمنطق بل الغرائز الذاتيه التي لا تأبه بالمجتمع ولا بالمصلحه العامه ولا بالمسؤوليه الجماعيه كما يضعف التربيه الوطنيه والعامه ويغلب المصلحه الذاتيه على مصلحه المجتمع كما يؤدي الى تدني المستوى التربوي والثقافي ويشوه معاني الحوار والتسامح والتواصل الاجتماعي ويشجع على تعاطي المخدرات و الخمور و يعزز قيم الكذب والغش والنصب والاحتيال والسرقه والاغتصاب والدعاره والتحرش الجنسي . الآثار الاجتماعيه السلبيه للتسول كثيره اذ تعمل على تفكيك ودمار المجتمع

وتشتت الاسره والافراد ويتجلى ذلك من خلال انتشار الانحرافات الاجتماعيه و فقدان الهويه والانتماء الاجتماعي وزياد مساحه التهميش الاجتماعي والامراض الاجتماعيه .

سابعا : علاج مشكله التسول :

١ - تشكل البيئه الاسريه من العوامل المهمه في توجه الافراد نحو التسول فيزداد بازدياد الخلل في الاسره من طلاق ووفاه الوالدين والتشرد والمشكلات العائليه .

٢ - يتناسب انتشار التسول عكسياً مع الوضع المادي للاسر فكلما قل الدخل المادي ازداد التوجه نحو التسول وذلك لتأمين دخل مادي يؤمن الحصول على الحاجات الاساسيه والخدمات الضروريه .

٣ - ضعف التحصيل الدراسي للطفل يؤدي الى ضعف قدرته على أقامه علاقات مع الاخرين و تعرضه لمشاكل سلوكية مثل القلق والمخاوف والتوتر العاطفي غير العادي وهذا يؤدي الى العدوانيه والاتكالية والميل الى التسول واستجداء الاخرين .

٤ - يتأثر موضوع التسول بشكل كبير بالبيئه الثقافيه والفكريه للاسره التي تعطي احيانا الاوامر للأبناء بالتسول وجمع المال في الشوارع وقد تنهيهم عن هذا الفعل الإجرامي حسب المستوى الثقافي والمعرفي والاخلاقي في الاسره .

٥ - أن زياده الوعي بمخاطر التسول وتنبيه الناس اليها عن طريق استخدام وسائل الإعلام يعد مدخل مهما لمعالجه الظاهرة وكذلك تضمين المقررات الدراسيه بحصص دراسيه تعرف بمخاطرها يؤدي الى تراجع المشكله والحد من انتشارها .

٦ - تلعب التشريعات والقوانين دوراً مهماً في ضبط هذه الظاهره والتي تشكل مدخلاً جدياً لمحاربتها ووضع الضوابط الصحيه لتعبئه المشردين والمتسولين في دور الرعايه الاجتماعيه وغيرها ليتم أعاده دمجهم في المجتمع والإستفادة من طاقتهم المهدورة .

٧ - لحل مشكله التسول يجب ان تتضافر جميع الجهود الفرديه والأهلية والحكوميه في حل مشكله التسول والحد منها وقد تشترك عدة وزارات في وضع الخطط المناسبه لذلك .

٨ - الاهتمام الخاص بالاسر التي فقدت معيلها لأي سبب كان بالتعاون مع باقي المؤسسات الاهليه والفرديه وغيرها .
٩ - الاهتمام بنشر التوعيه والثقافه الاجتماعيه والقانونيه لدى جميع افراد المجتمع عن طريق وسائل الإعلام ومنشورات و مهرجانات و وزاره الثقافه والشؤون الاجتماعيه والعمل .
١٠ - رفع مستوى الأجور و تخفيض أسعار السلع الضروريه وإيجاد مصادر للدخل دائمة لجميع افراد المجتمع .
١١ - تشكيل ورش تدريبيه لاستيعاب العاطلين عن العمل وخصوصاً المتسولين منهم واخضاعهم لبرامج تأهيلية في منشآت اقتصاديه وورش مهنيه تقام لأجلهم خصيصاً .
١٢ - متابعه تطبيق القوانين الصادره للحد من ظاهره التسول والتشدد في تطبيقها .

قائمه المراجع

1-Derayah and begging in Islamic jurisprudence . . Magazine ,Issue 15, 2015, P. 180
٢ - Abu Hussein , Abd Al - sattar - Al- Tuwaini, Hanan, Domestic Violence against Children . . Family Magazine , Riyadh, year 14, No. 163, P.24
٣ - Begging Via the Internet . Derayah Magazine, . No. 15,2005 A.D., 88
٤ - Al Saati, Samia Hassan, Criminal sociology . . Dar Al-Fikr Al-Arabi, 2005, P. 195
٥ - Al - Shutri, Abdul Aziz bin Mahmoud bin Abdullah, begging in the trafficking system . Master Thesis, Naif University for Security Sciences, .Riyadh, 2010, p.27
٦ - Al-Sharjabi, Wadih Abdel- Wasea, Dynamics of populations growth and Their impact on the health situation in Yemen . Collage of Arts, Sanaa . University , 2007 AD, p. 71
٧ - Al-Minshawi, Abdul-Hamid, begging and homelessness crimes . Alexandria, The Modern .Arab press, 1999
٨ - Hassan, Muhammad Ali, Parents Relationship with the child and its impact on Juvenile Delinquency. Cairo, The Anglo-Egyptian Library, . 1970

الفصل السادس

التربيه الوقائيه للطفل لمواجهه التغيرات التكنولوجيه المعاصرة

مقدمه :

تعُد التربية من أقدم وأعرق الوسائل التى يتم من خلالها نشء مجتمعات ذات قوام صلب قادر على مواجهة التحديات التى تجلبها التغيرات الطارئة على المجتمعات، ولقد عانت المجتمعات منذ مشارق القرن الحادى والعشرون من تغيرات جوهرية في البناء التحتى للمجتمعات فظهرت العولمة وكانت بدايتها اقتصادية ولكنها جلبت معها ما يسمى "بالمستحدثات التكنولوجية"

ومن أكثر المشاهد عجباً في عالم اليوم هو طفل يستخدم التكنولوجيا قبل معرفته للقراءة والكتابة، طفل اشبه بجهاز "USB " ناقل لكل ما يراه ويسمعه قادر على اكتشاف عالم افتراضى لا يعرف عنه الكبار شئ، وقد يكون ذلك دلالة على قدرات الطفل التى يجب استخدامها لصالح بناء المجتمع ولكن من المؤسف تحول تلك القدرات والطاقات الكامنة لهدم المجتمع؛ وذلك لعدم توجيه الكبار الطفل للطرق السليمة لاستخدام تلك المستحدثات لانشغالهم في كسب الرزق، ومواجهة الضغوط اليومية، وما غير ذلك.

ومن الطريف ذكر قصة لطفلة صغيرة طلبت من والدها كتابا معيناً وأوصته بشرائه، فمر اليوم الأول، والثانى، والثالث وهى تكرر عليه الطلب ولم يحضر الكتاب المطلوب، فانزعجت من ذلك وضاق صدرها، فما كان منها إلا أن قالت لوالدها: طلقنى فأندهش الأب من الكلمة التى وقعت كالصاعقة على سمعة وتعجب من مدى تقليد الطفلة لما تشاهده من محتوى معروض على التلفزيون؛ ويدل ذلك على على مدى تأثير المستحدثات التكنولوجية على الأطفال التى أتسع دورها ليحل محل جزء كبير من الدور التربوي للأسرة والمؤسسات التربوية ؛ إذ يتجاوز مايشاهده الطفل- أحياناً- من برامج تلفازية الساعات التى يقضيها بين يدى المعلم أو في رفقة الآخرين، ومن المؤسف أيضا تأثر الكبار بالمشاهد التلفزيونية وعدم قدرتهم على تجنب أضرارها والانخراط فيما تجلبه من محرضات خفية وأمراض نفسية و معتقدات معلوطة عن فكرة السعادة والرضا وسبل تحقيق الرخاء.

ومن ثم نجد أن الأطفال مرآة المجتمع ففيهم يستطيع المجتمع أن يرى كيف يمكن أن يكون عليه صورته مستقبلاً، ويقر علماء التحليل النفسي أن

القواعد الأساسية لشخصية الطفل تغرس في السنوات الأولى من عمره كما تؤكد المنظمات الدولية والإقليمية التى تهتم بالطفولة في مواثيقها على الدور المهم الذي تقوم به الأسرة والروضة في تربية الطفل في مختلف جوانب نموه؛ ومن هنا كان علينا اللجوء للتربية لمعرفة كيف يمكن إصلاح مافسد وبناء ماهو قادم وعند البحث في مناهج التربية توصلنا للعلاج الكامن في مصطلح يسمى : "التربية الوقائية" ومن ثم يتم عرض مبسط لمحتواها وأسباب اللجوء إليها:

الطفل والتربية الوقائية

الأطفال ثروة المجتمع الحقيقية، ومن ثم باتت معرفة الطفل كيفية المحافظة على حياته، واكتسابه للمهارات التى تمكنه من التكيف الآمن مع البيئة في ظل التغيرات المعاصرة واستخدامه الآمن للمستحدثات التكنولوجية أمر حيوى، فإكساب الطفل مبادئ التربية الوقائية أصبح مطلباً من متطلبات العصر، ويمكّن وقاية الطفل عن طريق وسائل الوقاية من خلال تعريفه بمسبباتها ومدى خطرها عليه، فيدرك تدريجيًا ويصبح مسئولاً عن تصرفاته؛ ومن ثم أُعد نشر التربية الوقائية، وتعديل السلوك الخاطئ للأطفال من أساسيات حمايتهم وتحقيق الأمان لهم.

فالصعوبة التى يواجهها الطفل فى التعليم وإتباع بعض السلوكيات تميل للاستمرارية معه مدى الحياة، فسلوكيات الطفل الخاطئة قد تكون سببًا في العديد من المشكلات الصحية والسلوكية، كما أن أضرار إدمان المستحدثات التكنولوجية تسبب الكثير من الأمراض الاجتماعية للطفل مثل: العزلة، وفقدان الحس الاجتماعي، وكذلك بعض الأمراض النفسية مثل: القلق، والتوتر، والإحباط، وعلى الرغم من الاهتمام البالغ للطفولة، وبذل العديد من الجهود من أجل توفير سبل الراحة للطفل، وجد قصور فى القضاء الكامل على عوامل الخطر التى تهدد أمنه وأمانه؛ مما دفع للمحاولات الجادة من أجل تفعيل الإستراتيجية العلمية التى من شأنها الحفاظ على سلامة الطفل، وتمكينه من حماية نفسه بشكل سليم خاصة من المستحدثات التكنولوجية التى غيرت مجرى الطفولة وشوهت براءة ونمو الطفل، وأوجدت أرضًا خصبة لانتشار الجريمة، والعنف، والأمراض.

حيث وقع الطفل فى العديد من المشكلات الاجتماعية، والنفسية، والصحية، بسبب الاستخدام والجلوس الخاطئ لفترات طويلة أمام أجهزة

الكمبيوتر والتى منها(إجهاد العين، والزغللة، والصداع، وتدمير الجزء الأمامى من الدماغ، وآلام الرقبة، والكتف، وتشوهات الظهر)، وأشار" ليون ست ريكر" باحث أكاديمى فى جامعة "كوتين" إلى أن عظام أولئك الأطفال لا تنمو بشكل سليم، وأكد "جيرمى لوكهارات" أخصائي علاج طبيعي أن الأطفال قد يصبحون مرضى عند سن السادسة.

- أولاً: مفهوم التربية الوقائية Preventive education

تعددت الدراسات التى تناولت مفهوم التربية والتى أمكن من خلالها تعريف التربية الوقائية بأنها:-

- " مجموعة من الإجراءات للحيلولة دون الإصابة بالأمراض المادية والمعنوية، وهذه الإجراءات تكون في اتجاه معاكس للإصابة بالمرض، والوقاية تتطلب معرفة الأسباب، ومصادر الأمراض وطرائق انتقالها ".

- " العملية التعليمية التى تركز على تزويد الأفراد بالمعارف، والمفاهيم، والمهارات، والاتجاهات والقيم بهدف بناء مقومات الانضباط داخل الفرد إضافة إلى تفاعله الإيجابي مع مجهودات الضبط الخارجي، وتنمية الوعي بالمشكلات المرتبطة بذاته وبالآخرين، وإنها ليست مجرد مجموع النواحي الإنسانية، والصحية، وإجراءات لمواجهة الكوارث، ومواجهة تلوث البيئة بل تشمل المجتمع كله بمختلف قطاعاته، وبيئاته سواء كانت طبيعية، أو بيولوجية، أو اجتماعية ".
- "مجموعة من الإجراءات تهدف لغرس الأسس السليمة للتفاعل بين الطفل وبيئته المحيطة بشكل متوازن يجعل التفاعل إيجابياً دون إلحاق ضرر بالطفل جسمياً، ونفسياً، وأخلاقياً، وعقلياً، أو إلحاق ضرر ببيئته المحيطة مع تحقيق الهدوء النفسي للقائمين على رعاية الطفل ".

ثانياً: أهمية التربية الوقائية للطفل:-

تُعد التربية الوقائية مطلباً من مطالب العيش الآمن فى ظل سلبيات التقدم التكنولوجي، وتفشى الفساد الذي أثر سلبًا على المجتمعات، وعرض حياة الأطفال للخطر فالطفل كائن ضعيف البنية قابلاً للتعرض بالخطر والإصابة إذا لم يمد بالوسائل التى تشد من أذره وتوعيه، وتساعده على مواجهة تحديات العصر، فالتربية الوقائية من أهم وسائل تسلح الأطفال لما لها من أهمية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تكسب التربية الوقائية الطفل المهارات العقلية، والاجتماعية، وتساعد في نموه الوجداني فى سنوات طفولته المبكرة، وتكوين شخصيته ونجاحه الدراسي والأكاديمى، من خلال تعليم وتربية الطفل على أسس منهجية وعلمية سليمة وتزويده بالمهارات، والمعلومات التى تمكنه من التكيف السليم مع مجتمعه.
- تساعد التربية الوقائية في تحقيق النمو النفسي، والبدني، والعقلى السليم للطفل من خلال تعليمه مبادئ الإسعافات الأولية، وكيفية استخدامها، وكيفيه وقاية ذاته من الأمراض خاصة في ظل اختلاط الأطفال وكثره عددهم؛ مما يعرضهم لمخاطر الأمراض المعدية، أو التعرض للإصابات الناتجة عن كثرة الحركة.
- تساعد التربية الوقائية في إحداث نوع من التربية التكنولوجية للأطفال من خلال الاهتمام بهم من ناحية تثقيفهم إلكترونياً؛ لمواكبة التقدم التكنولوجي، فبتثقيف الأطفال إلكترونيا يتمكنوا من الاستفادة منها، وتجنب أضرارها .
- تساعد التربية الوقائية فى توجيه الأطفال بشكل عام لتكوين قيم واتجاهات تتناسب مع مجتمعهم الذي يعيشون فيه في مختلف المواقف الاجتماعية الإيجابية والسلبية، والتفاعل معها دون الإخلال بنظام مجتمعهم.
- تساعد التربية الوقائية في غرس، وتنمية القيم الدينية، والإنسانية، والحضارية لدى الطفل، بالإضافة إلى تنمية قدرته العلمية على التفكير الإبتكارى، والتفكير الناقد، وقدرته على الانتقاء والاختيار الأفضل، والأمثل بين مختلف البدائل.
- تساعد التربية الوقائية فى التشخيص المبكر لحالة الطفل المرضية النفسية والعضوية، ووقايته من المخاطر، ومنع المشكلات قبل حدوثها أو التقليل منها قدر الإمكان من خلال تعريفه بأسباب الخطر ومساعدته على تفاديها، وإكسابه المهارات الحياتية فالتوجية، والصحة، والإرشاد وغيرها من خدمات وقائية تقدم للطفل بشكل دقيق تسهم في مساعدته على بلوغ أرقى المستويات الممكنة، وتحول دون تعرضه للأضرار الجسمية، والعقلية.

ومن ثم تجلت أهمية التربية الوقائية وفوائدها على الطفل من حيث تحقيق النمو المتكامل المتزن للطفل جسمياً، وعقلياً، ونفسياً، وروحياً، إضافة إلى وقايته من الأخطار؛ مما دعم أهمية التعرف على التربية الوقائية، وغرسها في نفوس الطفل باعتبارها أحد أبرز متطلبات العصر الحديث.

ثالثاً: أهداف التربية الوقائية للطفل:-

تعددت أهداف التربية الوقائية تبعاً لتعدد الجوانب التى تسعى لتحقيقها حيث شملت على تحقيق الجانب الجسدى، وتمتع الأطفال بصحة جيدة، واكتسابهم للمهارات الحياتية من قيادة، واتخاذ قرارات صائبة، وماغير ذلك، إضافة لاكتسابهم للمواطنة وممارستهم لحقوقهم، وواجباتهم، ومعرفتهم لمصادر الخطر، والتصرف السليم في كل مايتعلق بالناحية الجنسية، وآداب تعاملهم مع الآخرين، ومن ثم تم عرض أهداف التربية الوقائية فيما يلى:-

(١)- توفير وتنفيذ كافة الاشتراطات الوقائية للطفل التى تكفل بيئة آمنة من المخاطر، ووقايته من الإصابات الناجمة عن مخاطر البيئة؛ لمنع تعرضه للحوادث، والإصابات، والأمراض؛ لتحقيق الأمان، والطمأنينة في نفسه.

(٢)- التثقيف الصحى للأطفال بحصولهم على المعلومات الأساسية عن البدن والأمراض الشائعة، وكيفية الوقاية منها، وتكوين اتجاهات صحية سليمة تساعد فى نموهم، وتقيهم من أمراض الطفولة المعدية؛ كالأنفلونزا، الحصبة، وغيرها.

حيث هدفت التربية الوقائية لتحقيق الصحة الوقائية للأطفال بمستوياتها المختلفة عن طريق رفع المستوى الصحى لهم من خلال رفع المستوى الغذائي، والثقافي، والوعي الصحى لأطفال الروضة، إضافة إلى الوقاية النوعية من الأمراض من خلال تطعيمهم ضد الأمراض المعدية، وحمايتهم من الإصابة بأمراض سوء التغذية، والاكتشاف المبكر للمرض، ومنع حدوث مضاعفات، وبالتالى تعددت مجالات التربية الوقائية لتشمل البناء الجسمانى للطفل، وتحقيق صحتهم، ووعيهم لطرق وقاية ذاته من مصادر الخطر وتجنب الميكروبات، والفيروسات، والعادات الغير صحية.

(٣)- تحقيق مستقبل أفضل للطفل من خلال احترام حقوقه العلمية، والعملية، وتعزيز إحساسه بالإنجاز والسيطرة، وتنمية وعيه بذاته، وتعزيز انتمائه وشعوره بالمواطنه.

(٤)- تربية روح القيادة لدى الأطفال حيث أشار خبراء التربية، وعلماء النفس إلى أن السلوك القيادي مكتسب من البيئة، ويعزز بمرور الوقت، فالقيادة تمكّن الأطفال من القدرة على توجيه الغير خاصة وقت الأزمات، حيث تمكنهم من القدرة على اختيار البديل المناسب والسريع فى حالة الطوارئ؛ مما يحقق لهم الوقاية والأمان.

ومن ثم أُعدت القيادة جزءاً من أجزاء بناء شخصية الأطفال، وقدرتهم على السيطرة على حياتهم وضبطها بشكل تدريجي؛ مما يحقق لديهم الهدوء النفسي ويجنبهم التعرض للمشكلات في الحياة اليومية ويعزز ثقتهم بأنفسهم.

(٥)- إكساب الطفل المهارات الحياتية التى أشار إليها قسم الصحة النفسية بمنظمة الصحة العالمية أنها تضمنت مهارة اتخاذ القرار، مهارة التفكير النقدى، مهارة الاتصال، مهارة إدراك الذات، مهارة التعامل مع الظروف الخارجية، مهارة حل المشكلات، مهارة التفكير الإبداعي، مهارة تكوين العلاقات الإيجابية وتقدير مشاعر الآخرين، مهارة التكيف مع الضغوط الداخلية.

ويتم ذلك من خلال أنماط سلوك تمكّن الطفل من تحمل المسؤولية بشكل أكبر بما يتصل بحياته من خلال القيام باختيارات حياتيه صحية، أو اكتساب قدرة أكبر على مقاومة الضغوط السلبية، حيث تشمل تلك المهارة على مهارتين رئيستين وهما: مهارة ذهنية كقدرة الطفل على صناعة القرار، وحل المشكلات، وضبط النفس، وإدارة مواقف الأزمات، والكوارث، ومهارة عملية كقدرة الطفل على العناية الشخصية، والعناية بالملبس، والأدوات الشخصية، وإجراء بعض الإسعافات الأولية.

إضافة إلى تعلمه للمهارات الحياتية المعاصرة أهمها الوعى التكنولوجى من حيث استخدامه الصحيح للتكنولوجيا من كمبيوتر، ومواقع إلكترونية بشكل آمن يقيه التعرض للمخاطر، وينقل الخبرة العلمية لمواقف حياتية تساعده على وقاية ذاته من المخاطر، وتدريبه على التخطيط واستثمار وقته وتنظيمه.

ومن ثم حملت التربية الوقائية بطياتها المهارات الحياتية التى تضمنت النهوض بالطفل لجعله قادر على التخطيط الجيد للمستقبل، ولوقته، ويتحمل المسؤولية، ويقيم حوار، ويتقبل الرأي، والرأي الآخر، وقدرته على الإنتاج والعمل، واستخدام التقنيات الحديثة، والاهتمام ببيئته المحيطة، والاهتمام بذاته، وتطويع قدراته وإمكانياته لوقاية ذاته من الأخطار.

(٦)- تحقيق قدر كاف من التربية الجنسية للطفل؛ لتمكينه من وقاية نفسه من الاستغلال الجنسى فالتربية الجنسية مسؤولية الأسرة ومعلمة الروضة فقصور التربية الجنسية لدى الطفل يعرضه للإساءة النفسية، والجسدية بينما اكتسابها يشجع الاستقرار الانفعالي، والعاطفى لدى الطفل، فالطفل من عمر(٣-٤ سنوات) يصبح لديه إدراك أوضح لهويته الجنسية من حيث كونه ولد أو بنت، ويكون لديه اهتمام أكبر بأعضائه الجنسية والأعضاء الجنسية، للأطفال الآخرين المحيطين به، كما تزداد تساؤلاته الجنسية كلما كبر عن(٤ سنوات) وقد يحاول التجريب الجنسى مع الأطفال الآخرين؛ مما تطلب قدراً من الرقابة، والتربية الوقائية التى تحمى الطفل من إيذاء ذاته، أو من التعرض للخطر.

وبناء على ذلك أُعدت التربية الوقائية نوعاً مميزًا من أنواع التربية التى تجلى ظهورها فى العصر الحالى كأحد أنواع التربية التى أسهمت فى خلق مجتمع آمن يمكّن الطفل من حماية ذاته من المخاطر.

رابعاً: الأخطار التى تهدد الطفل فى ظل التغيرات المعاصرة:

في ظل التغيرات المعاصرة نتج نوع جديد من الأخطار التى أصابت مختلف فئات المجتمع المصرى، وكانت من أكثر تلك الفئات تأثراً فئة الأطفال، ومن أبرز تلك الأخطار ما يلي:

- أخطار تعرض الطفل لسلبيات التكنولوجيا المعاصرة:

أصبحت التكنولوجيا مطلباً أساسياً من مطالب مسايرة العصر، والتعامل مع مكوناته فبالتكنولوجيا تعامل الإنسان مع مجتمعه وتفاعل معه؛ ومن ثم معرفة الطفل للتكنولوجيا وأساليب استخدامها يمكّنه من مواكبة العصر، وتحدياته.

فالثورة التكنولوجية في العصر الحالى اعتمدت على مصدر متجدد وهو: التدفق اللامتناهى، واللامحدود للمعرفة، والأفكار؛ مما أدى إلى

تغيرات جذرية في جميع نواحي الحياة، والتأثير على العملية التعليمية، وعلى متطلباتها، وعلى مواصفات الطفل وقدراته العقلية، وتطلب ذلك من معلمة الروضة إعداد الطفل بشكل يتلاءم مع متطلبات العصر، ويتعلم الطفل استخدام التكنولوجيا قبل تعلمه القراءة فنسبة (٢٣%) من أطفال الروضة يستطيعوا الدخول على شبكة الإنترنت بمفردهم، في حين تصل نسبة مستخدمي الإنترنت من أطفال عمر(٣-٥ سنوات) إلى (٣٢%) ممن يستخدمونه تحت إشراف البالغين بشكل مفيد.

وتمثلت سلبيات التكنولوجيا على الأطفال في حدوث صراعات نفسية لهم، فأثرت عليهم سلباً على الناحية الصحية، والعقلية، بالإضافة إلى شعورهم بالخمول والكسل، والتأثير على نظرهم وأعصابهم، وإصابتهم بالسمنة بسب كثرة الأكل أثناء مكوثهم أمام مصادر التكنولوجيا من قنوات فضائية، ومواقع، وألعاب إلكترونية لساعات طويلة، مما شغلهم عن أداء واجباتهم، وأثر سلباً على مستوى تحصيلهم.

ونتج عن ذلك تعرض أطفال الروضة للأمراض النفسية، والجسدية، والتغير من سلوكهم، وتحويلهم لمنحرفين يمثلون مصدر خطر على مجتمعهم، ويكونون سبباً رئيسًا في تراجع نهضة أوطانهم، ومن بين تلك المخاطر مايلى:

أ- مخاطر القنوات الفضائية على الطفل :

١- عرضت القنوات الفضائية كمصدر من مصادر التكنولوجيا الطفل للعديد من مسببات المشكلات الصحية؛ لما تعرضه من إعلانات غذائية مضللة أخفت مخاطر الأغذية المصنعة، وقللت من أثرها فى أعين الأطفال؛ مما عرضهم لمخاطر تناولها، وتفاقم أمر الغذاء؛ نتيجة لعدم وعى الأسرة بالمكونات المتكاملة للغذاء، حيث دفعت القنوات الفضائية الطفل للاستهلاك المبالغ فيه بشكل دفعهم للإصابة بشهوة حب التملك والاستيلاء على الممتلكات؛ فاكتساب الطفل لاتجاهات الترشيد في فترة الطفولة يساعد فى غرس القيم، والعادات الاستهلاكية الصحيحة في نفسه، كما أن قدرته على الاختيار والشراء الموجه بشكل سليم يساعده على حسن الاختيار في المستقبل حيث يؤثر على أنماط الاستهلاك، ويزيد من العشوائية الشرائية، والهوس التسوقى فتفضيل الطفل للإعلان،

وجاذبية المنتج يكون نابعاً عن جاذبية الإعلان نفسه خاصة إعلانات المأكولات الغير صحية.

بالإضافة إلى أن التلفزيون يخاطب مستويات اقتصادية عالية في كثير من الأحيان لتحقيق الربح مما يجعل الطفل يحلق في سماء القدرة على شراء المنتج المعروض الذي قد يفوق قدرة الأسرة الشرائية؛ ومن ثم عدم حصول الطفل عليه يشعره بالإحباط والنقص والتناقض بين ما يراه ويسمعه ويتمتع بمشاهدته بالقنوات الفضائية وبين ما يعيشه من واقع اقتصادى قد يتسبب له في ألم نفسي يدفعه في المستقبل بأن يصبح شخصية مريضة نفسياً، فيصاب بالنرجسية ، أو العنف، أو وماغير ذلك من أمراض نفسية تنعكس سلباً على مجتمعه.

واهتمت منظمة الأمم المتحدة، والوكالات الدولية المختصة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية وأكدت على أهميتها من أجل التمتع الفعلى بكافة حقوق الإنسان ومن ثم عقدت عدة اتفاقات في المجال الاجتماعي والاقتصادي الخاصة بالطفل أهمها الاتفاقية التى عقدت عام (١٩٨٩م) والتى نصت على حق الطفل في التمتع بالحياة، والصحة الجيدة، وحمايته من الاستغلال الاقتصادي الذي يسئ إلى صحته، أو رفاهيته، والمعاملات القاسية المادية والمعنوية، كما أكدت الاتفاقية على أهمية التوجيه الأبوى لتحقيق النمو المتكامل للطفل.

كما تحدث القنوات الفضائية تضارب بين التعليمات والأساليب التربوية المتبعة بالأسرة والمدرسة وبين ما يشاهده في القنوات الفضائية، ويلاحظ من ذلك أن القنوات الفضائية غيرت مفاهيم القدوة، والسعادة لدى الطفل، وأوجدت أنماطاً غير مرغوب فيها في تعامل الطفل مع مجتمعه، وأفقدته قيم الاحترام والترشيد والوعي بما هو ضار، وماهو نافع، ودفعته للاستهلاك، والرغبة في امتلاك معظم السلع المعلن عنها، لذا تُعد القنوات الفضائية أحد أهم العوامل المؤثرة على النمط الاستهلاكي للطفل، والأسرة التى غيرت مجرى الخطط الاقتصادية لمجتمع بأكمله.

فمستهلك الغد هو طفل اليوم؛ لذا فتوفير الأسرة فرصاً تطبيقية للطفل لممارسة السلوك الاستهلاكي من خلال المواقف التى يعيشها داخل أسرته تساهم في تشكيل انطباعاته الأولى عن مختلف المنتجات والخدمات

والمحلات التجارية، والماركات المتوفرة في السوق، وتكسبه السلوك الاستهلاكي من خلال القيام بالفعل الاستهلاكي.

٢- تعمل مشاهدة القنوات الفضائية على إيجاد صراع بين الأطفال على البرامج المراد مشاهدتها، وحدوث خلل فيما يتعلق بالنوم والسلوك البطئ الناتج عن المشاهدات الطويلة، حيث أشار علماء النفس إلى أنه كلما زاد عدد ساعات مشاهدة الطفل للتليفزيون كلما انخفض مستوى تحصيله، وقدر مشاهدة الطفل البالغ من العمر ثلاث سنوات خمس وأربعون دقيقة في كل يوم من أيام الأسبوع، ويزداد هذا الرقم إلى ساعتين يومياً عند سن الخامسة، ويشير هذا إلى مدى خطورة ذلك على حياة الطفل، وكيف يستقطع من وقت لعبه واستكشافه المادي للبيئة المحيطة.

فالغفلة عن تأثير الفضائيات المختلفة وما يستوجبه هذا التأثير من مخاطر تربوية اعتماداً على قوة العقيدة وفطريتها، ليس من دأب التربويين العقلاء الحريصين على حفظ الأبناء من أى انحراف كما أنه مخالف للواقع، ومن العجيب أن مشكلة إفساد القنوات الفضائية للقيم والتأثير على عقول الأطفال لا يقتصر على العرب والمسلمين؛ بل سعت دول آسيوية أخرى تعانى بدورها من نفس المشكلة؛ فقد حذر خبير فنون كورى هو البروفسيور هان أستاذ قسم الرسوم المتحركة بجامعة سيجونغ بكوريا الجنوبية من هذه الرسوم واللعب لاسيما التى تنتجها (والت ديزنى) الأمريكية؛ حيث قال:" إنها تمجد قيم الحضارة الأمريكية، كما حذر من الرسوم المتحركة اليابانية المعقدة التى تضع نظرة تشاؤمية للمستقبل وتنشر الخرافات، ودعا "هان" إلى ضرورة اعتماد شخصيات وقصص كرتونية وطنية تعبر عن الذات الدينية والحضارية والثقافية".

٣- التأثير السلبي على محتوى الثقافة: تشير نظرية الغرس الثقافي إلى أن التلفزيون أصبح أحد أفراد العائلة؛ حيث يبدأ الطفل بالارتباط به في سن مبكرة ولكن فوائدة محدودة بعدة عوامل هي:

العامل الأول: أن كثير من البرامج الثقافية مماة غير ممتعة، أو جذابة مقارنة بالبرامج الأخرى مما يجعلها الاسلام عليكم ورحمه الله وبركاته* تلاقى إقبالاً من الجمهور.

العامل الثانى: أن كثيراً من الناس لايحرص على تلك البرامج انطلاقاً من عدم حرصه على الثقافة.
العامل الثالث: أن البرامج الثقافية قليلة في التلفزيون مقارنة بالبرامج الأخرى.
العامل الرابع: أن أكثر البرامج الثقافية في أوقات غير مناسبة ، حيث تحتل البرامج الأخرى في الغالب الأوقات الممتازة.

٤- خلق طفل عنيف: أن كثير من برامج الأطفال لاسيما الكرتونية تنمى العنف لديهم بشكل مريع، وعلى سبيل المثال يحتل العنف ٤٢% من شخصيات سلاحف النينجا و٤٠% من القط والفار و٢٤% من جرايندايزر، وتنوعت أشكال العنف الذي مارسته الشخصيات الكرتونية: ٣٥% مشاجرات، و٣٣% مقالب، و١٤% معارك، و٥% تعذيب، و٥% تهديد، وأن الأطفال يميلون لتقليد مايشاهدونه بنسبة ٨١% للذكور، و٣٥% للإناث.

حيث يقول الناقد الإعلامى جورج غويتر:" إن الذين يشاهدون التلفزيون بكثرة يرون العالم أكثر عنفاً مما هو عليه، وهم أكثر شكاً من الذين لايشاهدونه".

٥- التأثير السلبي على النمو اللغوي للطفل الذى يمكث أمام القنوات الفضائية الخاصة به بالساعات دون معرفته بأضرارها والتى تعرضه لنسبة كبيرة من التعبيرات اللغوية السلبية والمقدمة لهم من خلال الأغانى التلفزيونية.

ب- **مخاطر الإنترنت على الطفل International Network**:

يُعد التطور التكنولوجي فى مجال المعلومات والاتصالات من السمات الأساسية للعصر الحديث، فالتطور الهائل فى شبكة الإنترنت أتاح المزيد من الانفتاح المعلوماتى الذي تجاوز الحدود والحواجز التقليدية وغيّر نمط الحياة، وخلق خصائص مميزة لطفل اليوم.

حيث يتيح الإنترنت للأطفال العديد من الألعاب المتنوعة من ناحية الشكل والمضمون، التى تكون ذات قدرة عالية على جذب انتباه الطفل، وتُعد مصر من الدول التى تعاملت مع الإنترنت بمرونة وسمحت للطفل بالتعامل المباشر مع كافة المواقع التى يرغب فيها كما أن حمايتها له تكون محدودة للغاية، ومن ثم تعرض الطفل للعديد من المخاطر من بينها:

١- الاستغلال الجنسى:

ففى ظل ضعف الرقابة الفعلية على شبكة الإنترنت مارس الطفل حرية متناهية قادته للانحرافات وشوهت طفولته خاصة في ظل غياب الرقابة الوالدية؛ مما عرضه للاستغلال السيئ بما فيها الاستغلال الجنسى، حيث يمكّن الإنترنت الطفل من إقامة علاقات بعيدة عن نظر الأسرة من خلال استخدام محادثات الفيديو التى تمكنه من مشاركة لقطات الفيديو والصور غير المناسبة إضافة لاقتحام خصوصية الأسر، وعدم قدرة الجهات المعنية من منع المواد المرسلة عبر البريد الإلكتروني؛ مما يجعلها منفذ للخطر على الطفل، ونشر ثقافة العنف، والانحلال الأخلاقي، والتفكك الأسرى، والإدمان، والتهرب من المسؤولية، فصناعة البرامج الخاصة بالتسلية أساسها العنف وإزالة الحد الفاصل بين الواقع والخيال؛ مما أثر سلباً على طفولة الطفل وشعوره بالأمان.

٢- ارتكاب الطفل للجرائم :

فرغبة الطفل فى التقليد الأعمى عرضته للعديد من الجرائم، فالأطفال فئة ضعيفة يسهل استقطابها والسيطرة عليها، ومن بين تلك الجرائم التى لا يعاقب عليها القانون إدمان الطفل استخدام شبكة الإنترنت والتى تؤدى به لإهمال الواجبات، أو المهمات الأخرى؛ فاستخدام الأطفال المفرط للوسائل الإلكترونية يعمل على الحد من تفاعله الاجتماعي.

٣- تعرض الطفل للإدمان الإلكترونى:

حيث تعددت أشكال الإدمان الإلكترونى والتى من بينها:

ت- إدمان مشاهدة الجنس في الفضاء السيبري Cyber sexaddiction: وهو استخدام لشبكات الراشدين بحثاً عن الجنس لجذب الأطفال لمشاهدة صور إباحية وممارسات جنسية. - إدمان العلاقات الفضاء السيبري Cyber relationship addiction: يتجسد في حالة الإفراط والمبالغة في بناء علاقات على الإنترنت.

- قهر النت Net Compuision : كألعاب القمار والتسوق على الإنترنت.

- إدمان ألعاب الكمبيوترGames Computer addiction: ويتجسد في كثرة اللعب على الإنترنت وما يصاحبها من تأثيرات على صحة الطفل حيث أشارت دراسة دانمركية إلى أن ألعاب الكمبيوتر تشبه مخدر

الكوكايين تسبب نوعاً من الصرع النادر لدى الأطفال، يحدث خللاً في التوازن النفسي، والاجتماعي لدى الطفل.

ومن ثم استخدام الأطفال لمواقع التواصل الاجتماعي عمل على تخبطهم وضياع أوقاتهم دون فائدة؛ مما أدى بهم بشكل تدريجى إلى العزلة وإيجاد الفرص لاستغلالهم سياسياً بهدف تشويه الحقائق وتصدير صور كاذبة عن حقيقة الأوضاع وكل ذلك جرد الأطفال من الشفافية، والطفولة البريئة.

٤- تعرض الأطفال لحدوث أمراض عصبية، ونفسية، وحالات من التشنجات:

وذلك نتيجة للاستخدام الخاطئ له وقضاء ساعات طويلة أمامه؛ مما أثر سلباً على التكوين السيكولوجي والفسيولوجي للأطفال، حيث أشارت "مارتين" Martin Teicher أن الصدمات المبكرة التى يتعرض لها الطفل تسبب تخريباً في بعض الأجزاء الحساسة بالمخ، وتؤدى لحدوث قلق، واكتئاب، واضطرابات عدة، حيث يتشكل مخ الطفل تبعاً لنوع الخبرة التى يتعرض لها فحجم الحزم العصبية التى تربط بين النصف الأيمن والأيسر من المخ، ونقل المعلومات التى تتأثر بالخبرات السيئة، تصبح أصغر بمقدار(٤٠%) من متوسط النمو الطبيعي فعدم نمو هذه الحزم بشكل سليم يعيق استعمال نصفى المخ ويستخدم الطفل أحد النصفين فقط فيفقد إما التفكير المنطقي واستخدام اللغة، أو التفكير الإبداعي والمسائل الوجدانية .

٤- تدنى الممارسات الاجتماعية:

فتعمل برمجيات الإنترنت على تدنى مستوى قدرة الطفل على ممارسة الأنشطة الاجتماعية و أداء الواجبات، والانصراف عن ممارسة التمارين البدنية، كما أن لها آثارها السلبية على صحة الطفل المتمثلة فى إصابته بالكسل، والخمول، والسمنة لقلة الحركة، واكتساب العادات السيئة، وتدهور الصحة العامة للطفل، فجلوس الطفل لساعات طويلة أمام شاشة الكمبيوتر عرضه للعديد من أنواع الإرهاق: كالإرهاق الجسمى، والحسي، وفقد التركيز الذهني، والبصري، وعرضه للإشعاع الذي أثر على نموه السليم وحرمته من فرص الانطلاق فى الهواء الطلق، وممارسة الأنشطة التى تستخدم فيها الأشياء الطبيعية وتنشط فيها حواسه، وخياله، وابتكاراته.

٥- تعرض الطفل للاستهلاك:
وذلك لتعرضهم لإعلانات الإنترنت، التى أصبحت خلال فترة وجيزة فرعاً أساسياً من عالم الإعلانات التجارية فاستخدمت الشعارات Banners التى تصمم من طبقات من الرسوم المتداخلة، لإضفاء نوعاً معيناً من الحركة المتتابعة على الرسوم فجعلتها تبدو كالرسوم المتحركة؛ مما جذب إليها الأطفال وجعلهم يرغبون فى اقتناء المنتج المعروض، وبزيادة تعرض الطفل لمثل تلك الإعلانات وتوافر استجابة أولياء الأمور له يجعله شخص مستهلك، وعدم الاستجابة يؤثر سلباً فى نفسيته ويجعله يشعر بالنقص.
ومن ذلك أمكن رصد انعكاس تعرض الطفل لسلبيات الإنترنت من تدهور لحالته الصحية وتدنى قدرته على ممارسة الأنشطة الجماعية، وتعرضه للأمراض النفسية، والجسدية، وحرمانه من طفولته، إضافة لذلك القضاء على شعور الانتماء، وافتقاده لمبادئ التعايش الأساسية بإعتباره كائن اجتماعي بالفطرة.

ج- **مخاطر الألعاب الإلكترونية على الطفلElectronic Games**:
تُعد الألعاب الإلكترونية من التغيرات المعاصرة التى تعددت أنواعها وأشكالها وعرضت الدراسة مفهوماً للألعاب الإلكترونية فيما يلي:-
- مفهوم الألعاب الالكترونية:-
تعددت مفاهيم الألعاب الإلكترونية من بينها:
- "مجموعة من الألعاب المسلية للطفل التى أوجدتها التكنولوجية بهدف ربط الطفل بالعالم المعاصر من خلال استخدامه للوسائل التكنولوجية المعينة من كمبيوتر وتطبيقات الإنترنت وماغيرها".
ولاتسامها بالعنف وغلبته عليها ظهر ما يسمى بالألعاب الإلكترونية العنيفة التى تم تعريفها بأنها:
- " تلك الألعاب الإلكترونية العنيفة التى يتم عرضها على شاشات التليفزيون، أو الكمبيوتر، أو من خلال الألواح الإلكترونية، أو من خلال الهواتف الذكية والتى تزود الفرد بالمتعة من خلال تحدى استخدام اليد، والعين، أو تحد الإمكانات العقلية للفرد".
- مخاطرها على الطفل:

١- تكسب الطفل السلوك الإجرامي فتأخذه لعالم الجريمة، والقتل، والشعور بالانتصار الكاذب فتؤدى بهم للاحتيال، وممارسة أعمال النصب فيحتال الطفل على والديه ليقتضى منهما مايحتاج إليه من أموال للإنفاق على ممارسته للألعاب الإلكترونية، قد تصل به لأعمال القتل، والتعذيب، حيث أشارت دراسة بريطانية لارتفاع نسبة الجريمة بين الأطفال إلى (٤٤%) من بينها أطفال يحرقون أقرانهم، وطفل يقتل والديه وغيرها من الجرائم وذلك بعد طول مدة ممارسة هؤلاء الأطفال للألعاب الإلكترونية.

٢- تعمل الألعاب الإلكترونية على تربية الأطفال اللاعبين على الوحشية، والعنف، والقتل فمعظم هذه الألعاب تعتمد اعتماداً مباشراً على فكرة الجريمة، والقتل، والدماء، ومن أسمائها: " ليلة العفاريت "، "رومبى آكل اللحوم "، وغيرها، إضافة إلى إشاعة الصور العارية، وتعويد عين الطفل عليها بدعوى أنها لعبة: مثل لعبة قتل العاريات التى تضمنت مشاهد خليعة، وألعاب المصارعة التى ترى فيها المصارعات من النساء، ويؤدى ذلك إلى إدمان الطفل اللعب، وإهمال الواجبات وتدنى مستواه التحصيلى.

٣- تؤثر الألعاب الإلكترونية سلباً على العلاقات الاجتماعية التى يتم تكوينها في مرحلة الروضة باعتبارها مرحلة حرجة تسعى فيها معلمة الروضة؛ لتقوية علاقة الطفل ببيئته المحيطة، وبمن حوله من أفراد الأسرة، وزملائه؛ فتؤدى الألعاب الإلكترونية لإعاقة العلاقات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي؛ فالتواصل الاجتماعي يقل لدى الأطفال الذين يمارسون الألعاب الإلكترونية بغزارة، وتتفق الأمهات حول التأثير السلبي للألعاب الإلكترونية على الطفل؛ فأشارت الأمهات لتأثير الألعاب الإلكترونية سلبياً على اللقاءات والجلسات العائلية، وإضعاف قدرة الأطفال البصرية ولياقتهم البدنية.

٤- تؤثر سلباً على قدرات الطفل الذهنية والحركية، فحدت من حركته وعرضته لسوء التغذية وإهمال الواجبات المنزلية، وإرهاق أصابع اليد والعظام، وشد العضلات لاستخدامه مفاتيح جهاز اللعب الإلكترونى الذى يتطلب سرعة، ومتابعة، وضغط على عضلات معينة؛ ومن ثم ظهرت لدى هؤلاء الأطفال مشكلات في الجهاز العضلي والعظمى في مراحل نمو متقدمة، كما عرضته للإباحية لاحتوائها على أفكار غربية فالألعاب

الإلكترونية التى يمارسها الطفل ألعاب مستوردة لا تخضع لرقابة محلية للتأكد من عدم احتوائها على أفكار خارجية.

٥- تؤثر الألعاب الإلكترونية سلباً على قيم المواطنة لدى الطفل حيث تحتوى على حروب، وتفجيرات، وقتل، وتدمير يؤثر بشكل مباشر على الأطفال فتكسبهم سلوكيات وقيم مناهضة للمواطنة؛ مما ينمى لديهم نزعات للسلوك العدواني، وتبلد المشاعر، والشعور بالخوف، والقلق، والعجز عن ضبط النفس، وافتقار الأمان، والرغبة في تدمير الآخرين وممتلكاتهم فمضامين الألعاب الإلكترونية الحديثة تحمل بداخلها شحنات من التعصب، والعنف، وتبديد مشاعر المواطنة.

خامسا- مجالات التربية الوقائية والتنشئه للطفل في ظل التغيرات المعاصرة:

تعددت مجالات التربية الوقائية في الحياة لتشمل كل ما يشكل خطراً على حياة الطفل، وفيما يلي عرض لمجالات التربية الوقائية للطفل:

(أ)- المجال التكنولوجي للطفل:-

أصبحت التكنولوجيا وسيلة من وسائل وقوع الطفل كفريسة سهلة في يد كل من يريد استغلاله للربح المالى، والجنسى، وغيرها من المخاطر الجسدية، والنفسية.

فالتكنولوجيا من الخدمات الثقافية التى يحتاجها الطفل فى عصر المعلومات، والفضائيات للحصول على المعلومات التى يحتاجها، التى تناسب عمره، وميوله فالعديد من الأطفال يلجؤا لشبكات الإنترنت؛ لتحقيق مطالبهم، ورغباتهم خاصة في ظل عدم وجود سلطة، أو إدارة لوضع قيود على نوعية، وكمية المعلومات، والبرامج المتعلقة بالشبكة؛ مما يشعر الطفل بالحرية ويعرضه للمخاطر.

حيث تعرض الطفل من خلال التكنولوجيا للعديد من المخاطر؛ كسوء التغذية الناتج عن ممارسته للألعاب الإلكترونية لساعات طويلة، ورفضه التوقف عن اللعب لتناول طعامه، إضافة إلى حدوث ألم في أصبعى الإبهام، والسبابة، ومفصل الرسخ، وآلام الظهر، وضعف الذاكرة، وإهدار الوقت والتوتر وضعف التواصل الاجتماعي، وغياب الإبداع، وضعف الطلاقة اللفظية، واكتساب سلوك العدوان لما يوجد من ألعاب عنف إلكتروني يمارسها الطفل .

(ب)- المجال الاجتماعي للطفل في ظل التغيرات المعاصرة:-
يولد الطفل ولديه رغبة في التفاعل الاجتماعي، والتواصل مع من حوله، واكتشاف العالم المحيط به؛ وتساعده معلمة الروضة على إشباع تلك الرغبات فتقدم له ألعابًا جماعية تشبع التواصل لديه كما تقدم له أنشطة تكسبه قيم مجتمعه، وتغرس بداخله قيم المواطنة، وتعدل سلوكياته الغير مرغوب فيها.

حيث يحتاج الطفل في هذه المرحلة إلى تنمية الشعور بالسعادة فيلجأ لكل ما يشعره بها دون الوعي بصلاحية، أو عدم صلاحية تلك التصرفات كما يحتاج للاهتمام بالإقلال من تعرضه للعنف بمختلف أنواعه خاصة العنف الناتج عن مشاهدة القنوات الفضائية وتوجيهه؛ لتجنب الممارسات والاتجاهات الخاطئة مع اتباع الاتجاهات التربوية السليمة في التفاعل معه أثناء تنشئته.

فتفاعل الأطفال واختلاطهم ببعضهم البعض له العديد من الفوائد العائدة عليهم فطفل الروضة يميل لتكوين جماعات من الأصدقاء والاندماج معها؛ مما يساعده على تكوين شخصية مستقلة، واكتساب المهارات المختلفة، والقدرة على اتباع السلوك السليم، والتحكم في الذات فاتصال الطفل بالآخرين ينمى مهارات التحدث، واللغة، والقدرة على الاستماع؛ مما يجعله مقبل على الحياة، لديه ثقة بالذات، وقدرة على حل المشكلات، واحترام الغير، والحساسية لشعور الآخرين، والفهم الصحيح؛ لما ارتكبه من أخطاء وتفاعل مع الأحداث المحيطة به .

وبظهور التكنولوجيا ضعفت علاقات الطفل الاجتماعية حيث اقتحمت عالمه وجذبته إليها بتقديمها لمصادر التسلية، والمتعة للطفل بشكل مختلف عن سابقتها فأضافت ثقافات غربية، وأشكال للمباني، والملابس، ولغة غريبة عن عالم الطفل العربي، فزادت رغبة الطفل في التعرف والتعامل معها كما مكنت الطفل للوصول إليها بشكل سهل وسريع؛ ليحصل على كل ما يريد من معلومات، ومتعة بشكل يجذبه لقضاء ساعات طويلة أمامه دون ملل، أو تعب؛ مما ينعكس سلباً على علاقته بالمحيطين به.

(ج)- المجال الصحي للطفل في ظل التغيرات المعاصرة:-
للتغيرات المعاصرة العديد من التأثيرات السلبية على المجتمعات الإنسانية، وقد كان لهذه التغيرات أثراً واضحاً على ثقافة المجتمع

المصرى خاصة فيما يخص مجال الغذاء، والصحة، ومن الفئات التى تأثرت بهذه التغيرات فئة الأطفال؛ وذلك لتقليد الطفل كل ما يجده أمامه دون وعى لمدى خطورته.

فيقلّد الطفل الأبطال الخارقين الذى شاهدهم على القنوات الفضائية، أو على المواقع الإلكترونية، وتشير منظمة الصحة العالمية عام (٢٠١٠م) إلى أن الإصابات غير المقصودة هى أشد الأخطار التى تهدد أطفال الروضة، ويلقى نحو (٨٣٠٠٠٠ ألف) طفل حتفه سنوياً من جراء هذه الإصابات.

وساعدت التكنولوجيا في انتشار الأمراض التى يمكن أن تصيب الطفل؛ وذلك نتيجة لقلة وعى الطفل بمصادر الخطر، وانتشار السلوكيات الخاطئة التى تعرض على القنوات الفضائية، والإعلانات عن المنتجات المعلبة، والأطعمة الجاهزة؛ مما يعرض الطفل للإصابة بالتسمم الغذائي؛ كالتسمم بميكروب السالمونيلا، أو البكتريا العنقودية، أو بالبوتيوليزم، وهو من أخطر الأنواع التى تؤثر على المخ، والجهاز العصبى، وينقل عن طريق التعليب الخاطئ للأغذية أو حفظ الأطعمة لمدة طويلة بدون تعقيم كما أُعد الرصاص من أخطر أشكال التلوث في ظل التغيرات المعاصرة؛ إذ أنه من الفلزات السامة، وله خاصية التراكم في جسم الأطفال حيث أشارت الدراسات في هذا المجال إلى تعدد الأضرار الصحية التى يسببها الرصاص على الأطفال، وبصفة خاصة تأثيره على الأجهزة العصبية المركزية؛ مما يؤدى لخفض قدرة الطفل على الاستيعاب، والتركيز، والفهم فيتأثر مستوى ذكاء الطفل وقدرته على التعلم، وانتشار التخلف العقلي، والأمراض العصبية، واضطراب وظائف المخ وتلف أنسجتها، وحدوث عاهات مزمنة، أو وفاة في بعض الأحيان بين جموع الأطفال الذين يستنشقون الرصاص

(د)- المجال الأمني للطفل في ظل التغيرات المعاصرة :-

ترتكز التربية الوقائية على أسلوب الأمان حيث شملت التربية الوقائية على الجانب الأمني كفرع من فروع مجالاتها التي تُسهم في تحقيق عنصر الأمان بشكل يحقق الراحة النفسية للطفل، ويقيه من التعرض للأخطار خاصة في ظل سلبيات التغيرات المعاصرة.

حيث شملت المجالات الأمنية في ظل التغيرات المعاصرة على وقاية الطفل من أخطار النار والكهرباء، والوقاية أثناء عبور الشارع، والوقاية من التلوث، كذلك أهتم المجال الأمني بتطبيق الإجراءات الأمنية؛ كتدقيق الدخول، والخروج من وإلى الروضة، وتصميم المبنى بشكل يسهل حركة الأطفال، ويقيهم من المخاطر وتوافر الإضاءة الجيدة، وكاميرات رقابة.

سادسا : أساليب تربوية وقائية للطفل في ظل التغيرات المعاصرة:

الاهتمام بالتربية الإسلامية فهى خير معين تجنب وتقلل الآثار السلبية للمستحدثات التكنولوجية، وتدعم التأثير الإيجابى لها.

- تهيئة البيئة الصالحة في البيت والمدرسة والجيران للحفاظ على فطرة الله من البداية.
- إيجاد البدائل المفيدة.
- التربية بالترويح من خلال ممارسة الأطفال والشباب كل
- مايروح عنهم من ألعاب وترفيه برئ.
- التربية بالقدوة والتى لها أثر بالغ في التربية الوقائية .
- التربية بالتعليم والأحداث واستغلال المناسبات المختلفة لغرس الأساليب الوقائية.
- اكتشاف ميولهم ومواهبهم المفيدة وتنميتها، وهذا يساهم في صرفهم عن ميولهم الضارة كما سيساعدهم على تكوين ذواتهم وكمال شخصياتهم.
- تعليمهم المسؤولية، وتحميلهم إياها منذ الصغر، وإشراكهم فيها.
- التربية الوقائية بالحوار وتعويدهم الصراحة ومناقشتهم في كافة الأمور المفيدة، ومن ذلك مشاورتهم في الأمور العائلية وإشراكهم في القرارات الأسرية كل حسب سنه ونضجه، وسماع آرائهم واحترامها، وهذا له دور في بناء شخصيتهم، وبناء القناعات المفيدة التى يتبناها الولد في المستقبل، والتى تساعده في الوقاية ممايسئ إليه.

- الثقافة الوقائية؛ حيث يجب على الآباء تثقيف أنفسهم بمعرفة آثار التلفزيون على الأطفال ووسائل تجنب مخاطره، تقول "إليزابيث ثومان " التى تدير مركزاً يعطى دروساً لتوعية الآباء عن طريق دورات بعنوان:(الآباء في عصر التلفزيون) مدتها ثمانى ساعات:" إذا كان الأطفال سيشاهدون ٢٠,٠٠٠ ساعة قبل التخرج في المدارس العليا أفلا يتوفر لدى الآباء ثمانى ساعات للتأكد من أن وقت المشاهدة سيكون مثمراً أو على الأقل ليس مخرباً،

قائمه المراجع

- فهيم مصطفى: الطفل والخدمات الثقافية (رؤية عصرية لتثقيف الطفل العربى)، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب، ٢٠٠٨، ص١٨٣.
- فاطمة سامى ناجى: المخاطر الناجمة من الألعاب الإلكترونية التى يمارسها طفل الروضة وأساليب الوقاية منها، مجلة كلية التربية، جامعة طنطا،ع٤٣، ٢٠١١، ص٦١١.
- هالة إبراهيم الجروانى ،انشراح إبراهيم المشرفى: التعليم والتعلم فى السنوات المبكرة، الرياض، دار الزهراء، ٢٠١٠، ص٣٣.
- محمود يوسف الشيخ: مشكلات تربوية معاصرة، القاهرة، دار الفكر العربى، ٢٠٠٧، ص١١٥.
- أحمد إسماعيل محى: التربية المستمرة والتعلم مدى الحياة، القاهرة، دار الفكرالعربى، ٢٠٠٣، ص٤٠.
- (١)Garnett, T :" Teach your child how to learn" , ubs pudlisheres distributor ptv .ltd , delhi , 2002 , p 14
- محمود سعيد عبد الحليم جمعه: الاتصال الإلكترونى "الانترنت" وتأثيره على العلاقات الاجتماعية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة طنطا، ٢٠٠٧
- هيام على عبد المجيد: تأثير التلفزيون والأغانى التلفزيونية على تنمية الحصيلة اللغوية لطفل ما قبل المدرسة، المجلة العلمية المتخصصة لمعهد الدراسات العليا للطفولة، مج١٣، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧.
- عبد السلام مصطفي عبد السلام: الاتجاهات الحديثة في تدريس العلوم، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠١، ص٤ .

- مصطفي رجب: الأسس الشرعية للتربية الوقائية، المؤتمر العلمي العربي الأول، التربية الوقائية وتنمية المجتمع في ظل العولمة، كلية التربية، جامعة سوهاج، ٢٠٠٦، ص ٤٣.
- عادل عبد الجواد محمد: الأمن والحياة (أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية) ، السعودية ، مج ٢٦،ع٣٠٤، أكتوبر ٢٠٠٧، ص ص٥٦،٥٧.
- شيماء مصطفى المليجى: أطفال الإنترنت ، الأمن والحياة (أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية)، السعودية، مج ٣٠، ع٣٤٥، فبراير،٢٠١١ ص٦٠.
- سهير إبراهيم عبد ميهوب: دراسة تأثير الألعاب الإلكترونية على المهارات الاجتماعية لدى عينة من الأطفال في المرحلة العمرية ٦-٩سنوات ، دراسات الطفولة، مصر، مج ١٦، ع٦٠، سبتمبر، ٢٠١٣، ص ص١- ١١.
- نداء سليم إبراهيم: إيجابيات الألعاب الإلكترونية التى يمارسها أطفال الفئة العمرية (٣-٦) سنوات وسلبياتها من وجهة نظر الأمهات ومعلمات رياض الأطفال ،رسالة ماجستير، كلية التربية بعمان ، جامعة الشرق الأوسط ،٢٠١٦.
- عاطف محمد سعيد، عارف مجيد: برنامج مقترح في التربية الوقائية لطلاب المرحلة الثانوية بالجماهيرية الليبية في ظل متغيرات العولمة ومتطلبات الحياة المعاصرة، المؤتمر العربي الأول، كلية المعلمين، جامعة المختار، طبرق ، ٢٠٠٦، ص ص ٣١٠ -٣٣٥ .
- بهاء شاهين: العولمة والتجارة الإلكترونية، القاهرة، الفاروق الحديثة،٢٠٠٠، ص١٧٠.
- نهاد محمود رمضان: دور معلمة الروضة في التربية الوقائية لدى الطفل في ضوء بعض التغيرات المعاصرة،

رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة جنوب الوادى بقنا، ٢٠١٨.

- على سليمان مفلح الصوالحة: علاقة الألعاب الإلكترونية العنيفة بالسلوك العدوانى والسلوك الاجتماعى لدى طفل الروضة، مجلة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، فلسطين ، مج ٤، ع١٦، ٢٠١٦ ، ص ١٨٣.
- شذى عبد اللطيف: العدوان الطفولى، مجلة أداب البصرة، جامعة البصرة، العراق ،ع٤٤، ٢٠٠٧، ص ص٢٩٧،٢٩٦.
- Frank, G. "birth to eight early childhood special education" PH.D, hofstra university ,themson learning (2004),pp;16,19.
- Victor, V. Maria, J."maltreatment in Early childhood and the roles of Early Childhood" Educators in John A.suterby (ed),Discussions on sensitive issues (advances in early education and day care),Emerald Group pulishing, (2015) ,p144.
- Carole, S. Wendy, C. & Dlana,V. "observing children apractical guide" ,cassell ,London,second edition(2000),p;95.
- سعيد حسنى العزة: الوسائل التعليمية والتكنولوجية المساعدة فى خدمة العاديين وذوى الإعاقات المختلفة، عمان، دار الثقافة ،٢٠١٠، ص ١٣٩.

- عبد الناصر راضى محمد حسن: القيم المتضمنة للمواطنة في الألعاب الإلكترونية وعلاقتها بالإرهاب الإلكتروني ، الثقافة والتنمية مصر،ع٩٦،سبتمبر،٢٠١٥.
- كريمان محمد بدير: مشكلات طفل الروضة، عمان، دار المسيرة، ط٣، ٢٠١١، ص ص٣٧-٤٠.
- هدى محمود الناشف: قضايا معاصرة في تربية الطفولة المبكرة، القاهرةن دار الفكر العربي،٢٠٠٥، ص١٢٨.
- قسم الترجمة والتعريب: التوجيه التربوى فى المدارس الحديثة، دار الكتاب الجامعى، ٢٠٠٥، ص٢٢.
- أحمد شعبان محمد: التربية الصحية، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، ٢٠١٢، ص٣٤.
- علا حسن كامل سيد: الإسعافات الأولية لطفل الروضة، القاهرة، د.ت، ص ص١٥، ١٦.
- أحمد محمد بدح وآخرون: الثقافة الصحية، عمان، دار المسيرة، ط٣، ٢٠١١، ص ص ١٨ ،١٩.
- هانى السيد العزب: القائد الصغير ضرورة لبناء مستقبل جديد، القاهرة، المجموعة العربية ،٢٠١٥م، ص٣٣.
- عبد العظيم صبرى عبد العظيم، حمدى أحمد محمود: فن صناعة القرار عند القائد الصغير، القاهرة، المجموعة العربية،٢٠١٥ ،ص ١٥.
- رشا الجندى: تنمية المهارات الحياتية وطفل الروضة ، الرياض ، دار الزهراء ،٢٠١٢ ، ص٥٣.
- هالة إبراهيم الجروانى، انشراح إبراهيم المشرفى: قضايا تربوية فى مجال الطفولة، الإسكندرية، مؤسسة حورس الدولية،٢٠١٠، ص٢٢١.
- محمد بن عبدا لله المشرف: الوقاية الأمنية، الأمن والحياة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، السعودية، مج ٣،ع٢٦٣، يونيو، ٢٠٠٤، ص ص ٢٢-٢٤.

- عمرو عبد المنعم سليم: التربية الجنسية للأبناء، المنصورة، دار اليقين،٢٠١٠، ص٣١.
- رشا جمال نور الدين الليثى: الطفولة والقيم العلمية، القاهرة، دار الفكر العربى، ٢٠٠٩، ص٢٥.
- Judtth, L. Feather, R. & Miguel, F."nanoscience education , workforce(training,and reasources ,crc.press taylor &francis group ,(2011) p40.
- زيد بن محمد الرمانى: الاستهلاك عند الأطفال، مجلة الوعى الإسلامي ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت ، أغسطس ،ع ٤٠٤، ١٩٩٩ ،ص٧٧.
- يوسف الفيلكاوى: سلوكيات الأطفال عند مشاهدتهم التلفاز، دراسات الطفولة، مصر، مجلد١١،ع ٣٨، يناير، ٢٠٠٨، ص٤٣.
- فريدريك الكين جيرالدهاندل: الطفل والمجتمع، ترجمة محمد سمير حسا سين ، ط٣، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ٢٠٠٨، ص١٤٦.
- هبه إسماعيل: الأطفال والانترنت مقترح تعليم مبادئ الانترنت فى مكتبات الأطفال، مكتبات نت مصر، مج ١،ع٤، إبريل ، ٢٠٠٠، ص١٧.
- أسماء مصطفى عبد الرازق: الانترنت: الفوائد والمخاطر، أسيوط، مجلة الخدمة الاجتماعية، ع٥٣ ،٢٠١٥، ص٢٣١.
- زينب سالم أحمد: الطفل العربى والثقافة الإلكترونية، دسوق، دار العلم والإيمان،٢٠١٥ ، ص١٠٥.
- حسن شحاتة: استراتيجيات التعليم والتعلم الحديثة وصناعة العقل العربى، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٧ ، ص٥٧.

- فايزة يخلف: الطفل والإنترنت (التضايف بين حدود التنشئة واستشكالات الإدمان)، مجلة الطفولة والتنمية ، مج ٧، ع٢٥، ٢٠١٦، ص٨٨.
- محمد توفيق سلام: التنشئة السياسية وتعزيز قيم الولاء والانتماء عند القائد الصغير، القاهرة، المجموعة العربية،٢٠١٥ ، ص ١٢٠.
- عبدا لله أحمد عبد الله المصرانى: الإنترنت والأسرة: الآثار وسبل الوقاية، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، جامعة بنغازى ليبيا، ع١٢، أبريل، ٢٠١٦ ، ص٧.
- سمية أحمد محمود عصر: دور القصص الحركية فى الوقاية من الإصابات لأطفال ماقبل المدرسة، مجلة أسيوط لعلوم وفنون التربية الرياضية، القاهرة ، مارس، مج٢،ع٣٠ ، ٢٠١٠ ، ص٢٩٧.
- محمد أحمد صقر: أمراض الصيف وطرق الوقاية، الأمن والحياة (أكاديمية نايف العربية)، مج ٣٠،ع ٣٥٢، أغسطس، ٢٠١١، ص٦٧.